السكان والغذاء في مصر

دكتور
محمد عبد الغني سعودي

دكتور
وسيم عبد الحميد

كتاب الأهرام الاقتصادى

يصدر شهريًا عن مؤسسة الأهرام

الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ٢٤ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولارا امريكيا
- الدول الأجنبية ٧٥ دولارا امريكيا

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

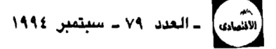
— تليفون : ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦٣٠٠
— تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦
— فاكسيملى : ٥٧٨٦٠٢٣
— الرقم البريدى : ١١٥١١

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

السكان والغذاء في مصر

دكتور
محمد عبد الغني سعودي
معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

دكتور
وسيم عبد الحميد
معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة


- العدد ٧٩ - سبتمبر ١٩٩٤

مقدمة

كتابنا هذا الشهر يقدم قضيتين من اهم القضايا الاقتصادية سواء على المستوى العالمى او المحلى وهما قضيتا السكان والغذاء وعلاقة كل منهما بالآخر ومدى التأثير والتأثر المتبادل بينهما .

وتقدم الدراسة العلمية القيمة ـ التى قدم بها كل من الدكتور محمد عبدالغنى سعودى والدكتور وسيم عبد الحميد ـ تشريحيا دقيقا للاوضاع السكانية والغذائية الحالية فى مصر مع رؤية مستقبلية لتطورها . ونتعرف من خلال الدراسة ايضا على الانماط الغذائية للانسان المصرى وعلى اسباب زيادة الاستهلاك الغذائى ومدى امكانية تحقيق الامن الغذائى فى المستقبل . وقد زودت الدراسة بالعديد من الاحصائيات والبيانات الهامة التى تساعد القارىء على الالمام بالموضوع وتعتبر مرجعا قيما لكل دارس وباحث فى هذا المجال

والله الموفق

رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

مقــدمة

" إذا جاع العالم أطعمته مصر ،

وإذا جاعت مصر فلن يطعمها أحد "

هيرودوت

« ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان " ولكن أيضًا " بغير الخبز لايحيا الإنسان » .

إن توفير الغذاء فى مقدمة حاجات المجتمع الإنسانى ، ومن هنا تظهر أهمية الأمن الغذائى كعامل من عوامل السلام العالمى .

إن الغذاء هو الحاجة الأولى للإنسان ، ومن يتحكم فى غذاء الإنسان ، قادر على التحكم فى فكره ، وتعطيل عقله ، وإلغاء قدرته على ممارسة كل ماهو رفيع من ملكاته وقدراته .

وفى عالمنا هذا ، أصبحت أقوى مظاهر الاستقطاب بين من يملكون ومن لايملكون ، بين الشعوب التى عاشت على حساب الغير وتلك التى راحت ضحية حساب الغير ، هى وجود أقلية متخمة يصاب الكثير من أفرادها بالعلل المترتبة على الإفراط فى الغذاء وأكثرية تعانى نقص فى الغذاء يتعرض أطفالها فضلاً عن كبارها لأمراض سوء التغذية ونقص النمو .

وفى عالمنا هذا ، أصبح الغذاء سلاحًا سياسيًا مستخدمًا ببراعة وبلاضمير فى تذويب مقاومة الشعوب النامية وإخضاعها لسياسة الدول التى تمسك بمفاتيح مخازن الغلال فى العالم .

والواقع أن توفير الأمن الغذائى يعتبر ضرورة إقتصادية وسياسية ، يجب أن تسعى إلى تحقيقه كل الشعوب التي تؤمن بحقها فى الحياة الطيبة .

وفى مصر تعتبر مشكلة الغذاء هى التحدى الأكبر فى المجتمع ، إذ تزايد الاعتماد

على الاستيراد لإكفاء الاحتياجات الغذائية للسكان ، والخطير فى الأمر أن يزداد نقص الغذاء ، ويأخذ بعداً سياسياً ، ويحرف السياسة المصرية ويشوه وجه مصر .

ومن هنا تأتى أهمية هذا البحث « السكان والغذاء فى مصر » يهدف التعرف على حجم المشكلة الغذائية واسبابها وآثارها ، ثم محاولة إيجاد السبل لمواجهتها من أجل توفير الأمن الغذائى .

وقد اعتمدت الدراسة على التعدادات السكانية والتى أجرى آخرها عام ١٩٨٦ ، إلى جانب الأرقام المتاحة عن إنتاج الغذاء واستهلاكه .

ولقد عززت الدراسة بالخرائط والأشكال البيانية ، وزودت بالمصادر والمراجع .

وعلى الله قصد السبيل ، والله ولى التوفيق ،

سكان مصر

سكان مصر :

لقد زاد حجم سكان مصر من حوالى ٢,٥ مليون نسمة فى بداية القرن التاسع عشر إلى حوالى عشرة ملايين نسمة فى نهايته ، بما يعنى أن سكان مصر ضاعفوا أنفسهم أربع مرات تقريبًا (٣٩١,٧٪) خلال القرن الماضى (جدول رقم ١) . ولقد بدأ هذا التزايد السريع لسكان مصر على وجه التحديد منذ العشرينات من القرن التاسع عشر حين بدأت ثورتا الرى والزراعة اللتان أحدثتا تحولاً جذريًا فى الاقتصاد الزراعى المصرى ، حيث تحول من اقتصاد الكفاية المعيشية إلى اقتصاد التصدير[١] . ففى الفترة (١٨٢١ - ١٨٩٧) زادت الرقعة الزراعية من ٢,٠٣٢ ألف فدان إلى ٥,٠٨٨ ألف فدان[٢] ، بما يعنى أنها زادت بنسبة ٢٥٠,٤٪ خلال ثلاثة أرباع قرن ، ومعظم هذه المساحات تحت الزراعة الدائمة وأغلبها فى الدلتا . وفى السنوات (٣٨ - ١٨٤٢) بلغ متوسط صادرات القطن السنوى ١٩٠ ألف قنطار ، ثم ارتفع إلى ٥,٢ مليون قنطار فيما بين (٩٣ - ١٨٩٧)[٣] . وإذا كانت قيمة صادر القطن أساس رأس المال الذى أمكن به تحديث الاقتصاد والحياة برمتها فى مصر ، فإن القطن - أكثر من أى شىء آخر فى الزراعة المصرية - يعد الأداة الأساسية والأساس الفعال فى رفع معدل المواليد[٤] . ومن ثم هناك ارتباط وثيق بين ثورتنا الديموغرافية وثروة القطن منذ أوئل القرن الماضى[٥] .

وتبرز التعدادات المتعاقبة التى أجريت خلال القرن العشرين أن حجم سكان مصر فى تزايد موصول ومطرد ، فالتزايد السكانى السريع الذى شهدته مصر منذ العشرينات من القرن الماضى واصل صعوده الدائب وارتفاعه المفرط خلال القرن الحالى . فبينما بلغ عدد السكان ٩,٧ مليون نسمة فى تعداد سنة ١٨٩٧ ، ارتفع تباعًا إلى ١١,٣ مليون نسمة سنة ١٩٠٧ ، إلى ١٢,٧ مليون نسمة سنة ١٩١٧ ، إلى ١٤,٢ مليون نسمة سنة ١٩٢٧

جدول رقم (١)

نمو سكان مصر خلال القرن التاسع عشر

السنة	أساس التقدير	تقديرات السكان			تقديرات السكان المعدلة		
		عدد السكان بالمليون	نسبة الزيادة السنوية (٪)	معدل النمو السنوي (٪)	عدد السكان بالمليون	نسبة الزيادة السنوية (٪)	معدل النمو السنوي (٪)
١٨٠٠	تقدير «جومار» طريقة المهنات (١)	٢,٥	–	–	٣,٠	–	–
١٨٢١	تقدير على أساس كشوف الضرائب (٢)	٢,٥	–	–	٣,٧	١,٠	١,٠
١٨٤٦	تقدير على أساس تعداد المساكن (٣)	٤,٥	٣,١	٢,٣	٤,٧	١,٠	١,٠
١٨٧٢	تقدير "ريني" على أساس الزيادة الطبيعية (٤)	٥,٢	٠,٧	٠,٦	٦,٥	١,٤	١,٣
١٨٨٢	تعداد (٥)	٦,٨	٣,٠	٢,٦	٧,٤	١,٤	١,٣
١٨٩٧	تعداد (٦)	٩,٧	٢,٩	٢,٤	٩,٧	٢,٠	١,٨

المصادر :

(١) Jomard E., Mémorie sur la Population Comp arée de l'Egypte Ancienne et Moderne, Description de L' Egypt, vol. 2, pp. 96-100

(٢) Baer, G., Studies in theSocial History of Modern Egypt, Chicago, 1969, pp. 156-157.

(٣) El- Darwish, M.and Azmi, H., " Anote on the Population of Egypt, " Population, vol. I, no . 2, 1934 , p.

(٤) De Regny , E., "Lecture par M,de Regny (Bey) d'une Bote Statistique sur Les Mouvement de population en Egypte ", Bulle tin de L'Institut Egyptien, No. 12, 1873, p.159 .

(٥) Department of Statistics, The Census of Egypt (1882), vol. I, part I,P. 54 .

(٦) Department of Statistics, Census of population (1947), vol. 2, 1952, Table IX .

(٧) Abdel hakim, M.s. and Abdel hameed, W., " Estimates of the population of Egypt, 1780-1882 . A Study in Historical Demography " Population studies, No. 54, Cairo, 1980, PP. 18-21 .

ـ تقدير السكان سنة ١٨٧٢ وتقدير سنة ١٨٨٢ من حساب الباحث .

ـ معدل النمو السنوي والنسبة السنوية للزيادة السكانية من حساب الباحث .

. إلى ٩ ,١٥ مليون نسمة سنة ١٩٣٧ ، ثم إلى ١٩ مليون نسمة سنة ١٩٤٧ . وهذا يعنى أن سكان مصر قد تضاعفوا خلال نصف قرن (١٨٩٧ - ١٩٤٧) . وفى تعداد سنة ١٩٦٠ زاد عدد السكان إلى ١ ,٢٦ مليون نسمة ، ثم إلى ١ ,٣٠ مليون نسمة سنة ١٩٦٦ ، أى ضعف الحجم عام ١٩٣٧ . وفى تعداد سنة ١٩٧٦ ارتفع عدد السكان إلى ٢ ,٣٨ مليون نسمة . أى تضاعف الحجم فى عام ١٩٤٧ ، بما يعنى تضاعف عدد السكان خلال أقل من ثلاثين سنة (٤٧ - ١٩٧٦) . وفى التعداد الأخير الذى أجرى فى نوفمبر ١٩٨٦ قفز عدد السكان إلى حوالى ٥ ,٥٠ مليون نسمة ، أى بنسبة زيادة سنوية تصل إلى ٢ ,٣٪ خلال العشر سنوات المحصورين بين آخر تعدادين (١٩٧٦ - ١٩٨٦) وهى أعلى نسبة سجلت فى كل فترة الحديثة (جدول رقم ٢ وشكل رقم ١) .

وهذا الحجم السكانى لمصر يعادل نحو ربع سكان الوطن العربى وحوالى عشر سكان أفريقية و ١٪ من سكان العالم ، هذا يعنى أن هناك مصريًا واحداً بين كل أربعة أفراد فى الوطن العربى وعشرة أفراد فى أفريقية ومائة فرد فى العالم . فمصر - من حيث الحجم السكانى - هى أكبر الدول العربية ، وثانية الدول الأفريقية - بعد نيجريا - وتستأثر بالمرتبة الثانية والعشرين بين دول العالم[٦] .

ويوضح الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٢) معدل النمو السنوى لسكان مصر خلال الفترة التى تمتد بين تعداد ١٨٩٧ وتعداد ١٩٨٦ ، ومن دراستهما يتبين مايلى :

١ - اتجه معدل النمو السنوى نحو الانخفاض باستمرار عقداً بعد عقد خلال الثلاثين سنة الواقعة بين تعدادى ١٨٩٧ و ١٩٢٧ ، فرغم أن عدد السكان الكلى ارتفع باطراد خلال هذه الفترة ، فإن معدل النمو السنوى كان على العكس فى هبوط موصول ، إذ انخفض من ٤٥ ,١٪ فى الفترة (١٨٩٧ - ١٩٢٧) إلى ٢٧ ,١٪ فى الفترة (١٩٠٧-١٩١٧) ، ثم إلى ١ ,١٪ فى الفترة (١٧-١٩٢٧) ، وهو أدنى معدل سجل فى الفترة الحديثة .

وهذا الانخفاض المطرد فى معدل النمو السكانى يمكن تفسيره فى ضوء : (أ) أن

جدول رقم (٢)

نمو سكان مصر خلال الفترة (١٨٩٧ – ١٩٨٦)

سنوات التعداد	الفترة بين التعدادين (بالنسبة)	عدد السكان	الزيادة الكلية بين التعدادين		الزيادة السنوية	
			الحجم	النسبة المئوية للزيادة	الحجم	النسبة المئوية للزيادة
١٨٩٧	–	٩,٧٤٨,٩٠٦	–	–	–	–
١٩٠٧	١٠,١٦	١١,٢٨٧,٣٥٩	١,٥٣٨,٤٥٣	١٥,٨	١٥١,٤٢٢	١,٦
١٩١٧	٩,٦٨	١٢,٧٥٠,٩١٨	١,٤٦٣,٥٥٩	١٣,٠	١٥١,١٩٤	١,٣
١٩٢٧	٩,٩١	١٤,٢١٧,٨٦٤	١,٤٦٦,٩٤٦	١١,٥	١٤٨,٠٢٧	١,٢
١٩٣٧	١٠,١٣	١٥,٩٣٢,٦٩٤	١,٧١٤,٨٣٠	١٢,١	١٦٩,٢٨٢	١,٢
١٩٤٧	١٠,٠٠	١٩,٠٢١,٨٤٠	٣,٠٨٩,١٤٦	١٩,٤	٣٠٨,٩١٥	١,٩
١٩٦٠	١٣,٤٧	٢٦,٠٨٥,٣٢٦	٧,٠٦٣,٤٨٦	٣٧,١	٥٢٤,٣٨٦	٢,٧
١٩٦٦	٥,٦٩	٣٠,٠٧٥,٨٥٨	٣,٩٩٠,٥٣٢	١٥,٣	٧٠١,٣٢٤	٢,٧
١٩٧٦	١٠,٤٧	٣٨,١٩٨,٢٠٤	٨,١٢٢,٣٤٦	٢٧,٠	٧٧٥,٧٧٣	٢,٦
١٩٨٦	١٠,٠٠	٥٠,٤٥٥,٠٤٩	١٢,٢٥٦,٨٤٥	٣٢,١	١,٢٢٥,٦٨٥	٣,٢

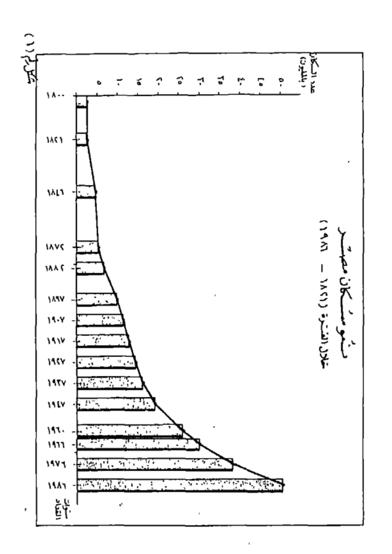
المصادر : من حساب الباحث اعتماداً على المصادر التالية :

(١) مصلحة الإحصاء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٤٧، الجزء الثانى ، القاهرة، ١٩٥٢ ، الجدول التاسع .

(٢) مصلحة الإحصاء والتعداد ، تعداد السكان سنة ١٩٦٠ ، الجزء الثانى ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، الجدول الأول .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة والعامة الإحصاء ، النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والإسكان : نوفمبر ١٩٧٦ ، الجداول العامة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الجدول الثانى .

(٥) الجهاز المركزى للتعبئة والعامة الإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢ .


نمو سكان مصر
خلال الفترة (١٨٢١ – ١٩٨٦)
عدد السكان
(بالمليون)
٥٠
٤٥
٤٠
٣٥
٣٠
٢٥
٢٠
١٥
١٠
٥
١٨٠٠
١٨٢١
١٨٤٦
١٨٧٢
١٨٨٢
١٨٩٧
١٩٠٧
١٩١٧
١٩٢٧
١٩٣٧
١٩٤٧
١٩٦٠
١٩٦٦
١٩٧٦
١٩٨٦
سنوات التعداد

شكل رقم (١)

جدول رقم (٣)

المعدل السنوى لنمو سكان مصر
خلال الفترة (١٨٩٧ – ١٩٨٦)

الفـــترة	معدل النمو السنوى (٪)
١٩٠٧ – ١٨٩٧	١,٤٥
١٩١٧ – ١٩٠٧	١,٢٧
١٩٢٧ – ١٩١٧	١,١٠
١٩٣٧ – ١٩٢٧	١,١٣
١٩٤٧ – ١٩٣٧	١,٧٩
١٩٦٠ – ١٩٤٧	٢,٣٧
١٩٦٦ – ١٩٦٠	٢,٥٣
١٩٧٦ – ١٩٦٦	٢,٣١
١٩٨٦ – ١٩٧٦	٢,٨٢

المصدر :
حسبت المعدلات اعتماداً على أرقام الجدول رقم (٢) ، باستخدام المعادلة التالية والتى يستخدمها قسم الدراسات السكانية بالأمم المتحدة فى كتاباته :

$$\text{Annaual Rate of Increase} = \left(\sqrt[t]{\frac{P1}{P_0}} - 1 \right) \times 100$$

حيث أن P_0 = عدد السكان فى بداية الفترة .
$P1$ = عدد السكان فى نهاية الفترة .
t = عدد السنوات الواقعة فى بداية الفترة ونهايتها .

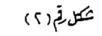
مُعدل النمو السنوي لسكان مصر
خلال الفترة (١٨٩٧ - ١٩٨٦)

معدل النمو السنوي %

٣,٠ - ٢,٨ - ٢,٦ - ٢,٤ - ٢,٢ - ٢,٠ - ١,٨ - ١,٦ - ١,٤ - ١,٢ - ١,٠

١٨٩٧ - ١٩٠٧ - ١٩١٧ - ١٩٢٧ - ١٩٣٧ - ١٩٤٧ - ١٩٦٠ - ١٩٦٦ - ١٩٧٦ - ١٩٨٦

السنوات (الفترة التعدادية)



شكل رقم (٢)

الموارد لم تعد تتزايد بنفس سرعة تزايد السكان رغم أن هذه الفترة شهدت ثمار انشاء خزان أسوان ثم تعليته الأولى[٧] . ففى الفترة (١٨٩٧-١٩٢٧) لم تزد المساحة المزروعة إلا ٤٥٦ ألف فدان حيث زادت من ٥,٠٨٨ ألف فدان إلى ٥,٥٤٤ ألف فدان[٨] ، أى بنسبة زيادة كلية تبلغ نحو ٩٪ وهى أقل من نسبة الزيادة الكلية للسكان (٤٥,٨٪) . أما المساحة المحصولية فقد زادت من ٦,٧٦٤ ألف فدان سنة ١٨٩٧ إلى ٨,٦٦١ ألف فدان سنة ١٩٢٧[٩] نظراً لاستكمال التحول من الرى الحوضى إلى الدائم ، غير أن نسبة الزيادة الكلية (٢٨٪) جاءت - هى الأخرى - دون نسبة الزيادة الكلية للسكان . (ب) أن المجتمع المصرى قد تعرض إلى انكماش سكانى فى عام ١٩١٨ فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، بسبب زيادة معدلات الوفيات (المسجلة ٣٩,٦ فى الألف والمعدلة ٤٩ فى الألف)[١٠] على معدلات المواليد (المسجلة ٣٨,٩ فى الألف والمعدلة ٤٦,٣ فى الألف).[١١]

٢ - انقلب اتجاه معدل النمو السنوى للسكان من الهبوط إلى الصعود ، فارتفع إلى ١,١٣٪ فى الفترة (٢٧ - ١٩٣٧) ، ثم إلى ١,٧٩٪ فى الفترة (٣٧ - ١٩٤٧) . ويرجع هذا الصعود فى معدل النمو إلى التوسع الزراعى والاستصلاحى نتيجة تعلية خزان أسوان الثانية وبداية التصنيع المحدودة ، وإن كان من الراجح أن معدل النمو فى الفترة (٣٧ - ١٩٤٧) مرتفع نسبياً بما أصاب تعداد ١٩٤٧ من تضخم .

٣ - اندفع معدل النمو السنوى للسكان فى الارتفاع ، إذ طفر إلى ٢,٣٧٪ فى الفترة (٤٧ - ١٩٦٠) ، ثم إلى ٢,٥٣٪ فى الفترة (٦٠ - ١٩٦٦) . والواقع أن انطلاق مصر الثورة نحو الاصلاح الزراعى والتنمية الزراعية والصناعية كفيل بتفسير ذلك النمو الكبير .

٤ - انحسر معدل النمو السكانى قليلاً فى السنوات العشرة المحصورة بين عامى ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ ، حيث انخفض معدل النمو إلى ٢,٣١٪ ، وهذا الانخفاض الطفيف فى المعدل السنوى لنمو السكان يمكن أن نرجعه إلى : (أ) عدوان ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف حتى نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، فللحرب ضحاياها من العسكرين والمدنيين ، ومعظمهم من

السكان فى سن الانجاب ، كما أن حالة الحرب تؤدى عادة إلى عدم استقرار الأحوال السكانية وانخفاض معدلات الخصوبة[12] . (ب) بطء تنفيذ مشروعات التنمية فى أواخر الستينات ، ثم ما أدت إليه التراكمات من أزمة اقتصادية فى أوائل السبعينات .

٥ - عاد معدل النمو السنوى للسكان إلى الاندفاع فى الارتفاع حتى بلغ علوا شاهقًا ، إذ قفز إلى ٢,٨٢ ٪ فى الفترة المحصورة بين آخر تعدادين (٧٦ - ١٩٨٦) ، وهو أعلى معدل عرفته مصر فى تاريخها السكانى الحديث .

والخلاصة الصافية أن حجم سكان مصر لم يكن يتزايد باطراد فحسب ، ولكن كان حجم النموّ الصافى هو الآخر فى تزايد مستمر ، وفى النتيجة فإن المدى الزمنى الذى يستغرقه السكان لمضاعفة أنفسهم يقل باطراد . فمن دراسة إيقاع النمو يتضح أن عدد السكان تضاعف كل نصف قرن فى الفترة (١٨٤٦-١٩٤٧) ، على حين يتضاعف عدد السكان فى ربع قرن تقريبًا - أى فى نصف المدة السابقة - فى النصف الثانى من القرن الحالى . ومن ثم يمكن القول بأن مصر قد مرت خلال القرن العشرين بمرحلتين متميزتين من مراحل النمو السكانى :

أولهما : - مرحلة النمو المعتدل : وقد عاشتها مصر خلال النصف الأول من القرن الحالى ، حيث بلغ معدل النمو السكانى فى الفترة (١٨٩٧ - ١٩٤٧) نحو ١,٤٪ سنويًا .

وثانيهما : - مرحلة النمو السريع : وقد دخلتها مصر منذ عام ١٩٤٧ ، أى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولم تزل تعيش فى هذه المرحلة حتى الآن ، إذ قفز المعدل السنوى لنمو السكان إلى ٢,٧٪ فى الفترة (٤٧ - ١٩٨٦) ، أى حوالى ضعف معدل النمو فى المرحلة السابقة .

ومن ثم فإن بداية هذه الفترة (١٩٤٧) هى التى شهدت تحولاً أساسيًا فى اتجاهات النمو السكانى ، إذ انتقلت مصر من نمط البلاد التى تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات مرتفعة وبالتالى بتزايد معتدل ، إلى نمط البلاد التى تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات منخفضة

وبالتالى بتزايد سريع ، فكانت تلك مرحلة الانفجار السكانى الذى يعد من أبرز مشكلاتها المعاصرة ، ويكفى للدلالة على ذلك أن سكان مصر يتزايدون فى الوقت الحالى بواقع ١,٣٢٦,٠٠٠ نسمة سنويًا أو ١١٠,٥٠٠ نسمة شهريًا أو ٣٦٣٣ نسمة يوميًا ، أى بمتوسط ١٥١ نسمة فى الساعة الواحدة أو ٢,٥ نسمة فى الدقيقة ، أو أخيراً بواقع فرد واحد كل ٢٤ ثانية[١٤] .

أما عن التوقعات المستقبلية لحجم سكان مصر ، فمن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان خلال ٢٤,٨ سنة - أى أقل من ربع قرن - إذا افترضنا ثبات معدل نمو السكان (٢,٨٢٪سنويًا) بين آخر تعدادين (١٩٧٦ - ١٩٨٦)[١٥] . ويعنى هذا أن حجم السكان الذى بلغ نحو ١٠ مليون نسمة فى بداية القرن العشرين سيصل إلى قمة انفجارية خطيرة فى نهايته إذ سيرتفع إلى أكثر من ٧٠ مليون نسمة ، أى أكثر من سبعة أمثال الحجم فى بداية القرن .

ومن الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٣) يبدو بوضوح أن عدد سكان مصر يقدر أن يصل فى عام ٢٠٠١ إلى ٧٢,٩ مليون نسمة على أساس التوقعات العالية ، ينخفض قليلاً إلى ٧٢ مليون نسمة على أساس التوقعات المتوسطة ، وإلى ٧٠,٧ مليون نسمة على أساس التوقعات المنخفضة .

ويتصف سكان مصر بالخصائص الديموغرافية التالية :

١ - يتركز نحو خمسى السكان فى فئة صغار السن (٠- ١٤ سنة) ، ويقع أكثر من نصف السكان فى فئة متوسطى السن (١٥ - ٦٤ سنة) ، فى حين لايتجاوز كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) نحو ٤٪ من السكان[١٦] . وهذا التوزيع النسبى للسكان فى الفئات العمرية العريضة يضع مصر فى مجموعة الشعوب الشابة الفتية من حيث النمو السكانى ، ولكنه فى الوقت ذاته يضع عبئًا ثقيلاً متزايد على القوة العاملة فى المجتمع التى يقع على عاتقها عبء إعالة باقى أفراده ، حيث تصل نسبة الإعالة الكلية الافتراضية إلى٩٣,٧٦/١٠٠ نسمة طبقًا لبيانات تعداد عام ١٩٨٦[١٧] .

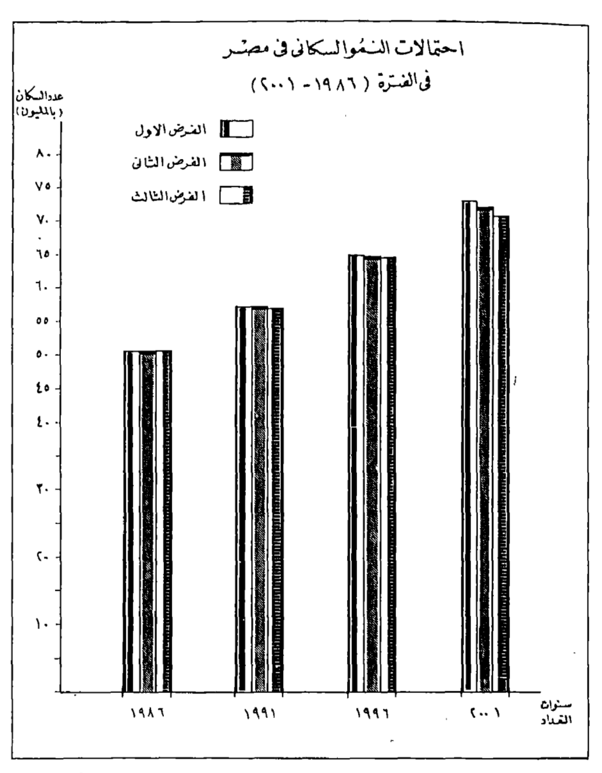
جدول رقم (٤)

تقديرات عدد سكان مصر حتى عام ٢٠٠١
حسب ثلاثة فروض للخصوبة

الفـــــروض	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠١
الفرض الأول (٤,٥ مولود)			
السكان داخل مصر	٥٤,٩١١	٦٢,٣٠٣	٧٠,١٩٠
السكان خارج مصر	٢,١٣٦	٢,٤٢٤	٢,٧٣١
المجموع	٥٧,٠٤٧	٦٤,٧٢٧	٧٢,٩٢١
الفرض الثاني (٤ مواليد)			
السكان داخل مصر	٥٤,٩٢٢	٦١,٩٣٢	٦٩,٢٨٠
السكان خارج مصر	٢,١٣٧	٢,٤٠٩	٢,٦٩٥
المجموع	٥٧,٠٥٩	٦٤,٣٤١	٧١,٩٧٥
الفرض الثالث (٣,٥ مولودا)			
السكان داخل مصر	٥٤,٧٠٧	٦١,٤٥٥	٦٨,٠٥٣
السكان خارج مصر	٢,١٢٨	٢,٣٩١	٢,٦٤٨
المجموع	٥٦,٨٣٥	٦٣,٨٤٦	٧٠,٧٠١

المصدر :

CAPMAS, Demographic Analysis of 1976 Egyptian Population and Housing census, vol. 3, Cairo, 1987, pp.56-81


احتمالات النمو السكانى فى مصر
فى الفترة (١٩٨٦ - ٢٠٠١)
عدد السكان
(بالمليون)
الفرض الاول
الفرض الثانى
الفرض الثالث
٨٠
٧٥
٧٠
٦٥
٦٠
٥٥
٥٠
٤٥
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
١٩٨٦
١٩٩١
١٩٩٦
٢٠٠١
سنوات
التعداد

شكل رقم (٣)

٢ - يرتفع معدل الزواج حيث يصل إلى حوالى ١٠ لكل ألف من السكان فى الفترة (٤٧ - ١٩٨٦)[١٨] ، وينتج عن هذا الارتفاع فى معدل الزواج ارتفاع فى معدل المواليد، هذا إلى جانب السن المبكرة للزواج الذى يؤدى إلى تزايد المدى الانجابى للمرأة ، وبالتالى تزايد احتمالات الحمل والانجاب مما يؤدى إلى ارتفاع معدل المواليد . وفى النتيجة ، يتكون مايناهز نصف مليون أسرة جديدة كل عام[١٩] ، ينتج عنها أعداد كبيرة من المواليد سنويًا ، تؤثر تأثيراً مباشراً فى النمو السكانى والأعباء المادية والاقتصادية والاجتماعية التى يلتزم المجتمع بتوفيرها لسكانه .

٣ - إن نسبة الأمية لاتزال مرتفعة ، رغم أنها انخفضت من ٧٥٪ من جملة السكان (١٠ سنوات فأكثر) عام ١٩٤٧ إلى ٤٩٪ عام ١٩٨٦[٢٠] ، بما يعنى أن حوالى نصف المصريين الذين تبلغ أعمارهم عشر سنوات فأكثر أميون . كما ترتفع بوضوح نسبة الأمية بين الإناث اللاتى تبلغ أعمارهن عشر سنوات فأكثر حيث أن أكثر من ثلاثة أخماس إناث مصر (١٠,٥ مليون نسمة) غير قادرات على القراءة والكتابة طبقًا لبيانات التعداد الأخير عام ١٩٨٦ . ولاشك أن ارتفاع نسبة الأمية خاصة بين الإناث - رغم الجهود التى تبذل فى التعليم - له نتائجه السلبية المتعددة فى الظاهرات الديمغرافية كالخصوبة والوفيات خاصة وفيات الأطفال الرضع .

٤ - ضعف حجم العمالة النسبى ، فبغض النظر عن تزايد الأعداد المطلقة للقوة العاملة بحكم تزايد السكان السريع ، إلا أن نسبة من يعملون وينتجون من بين مجموع السكان هى نسبة منخفضة بلا مراء . ففى سنة ١٩٧٦ حين بلغ إجمالى قوة العمل حوالى ١١ مليون نسمة ، فلقد كان منهم أقل قليلاً من المليون متعطل بنسبة ٧,٧٪ ، ومن ثم تصل قوة العمل المنتجة بالفعل إلى حوالى ١٠,١ مليون نسمة بنسبة ٢٧,٧٪ من مجموع السكان ، وفى سنة ١٩٨٦ بلغ عدد المتعطلين نحو ١,٦ مليون نسمة بنسبة ١٢٪ من جملة القوة العاملة وبالتالى أصبح قوة العمل المنتجة بالفعل حوالى ١١,٧ مليون نسمة بنسبة ٢٤,٥٪ من مجموع السكان[٢١] . بما يعنى أن نحو ربع السكان فقط

منتجون أما ثلاثة أرباع السكان فيقعون خارج الانتاج ، وبصيغة أخرى تشكل قوة العمل الكاسبة نحو ربع السكان مقابل ثلاثة الأرباع من المعالين . ومن ثم ترتفع نسبة الإعالة الكلية الفعلية إلى ٣٠٧,٤/ ١٠٠ نسمة[٢٢] ، أى تصل إلى أربعة أمثال نسبة الإعالة الكلية الافتراضية ، وهذه النسبة العالية للإعالة تترجم عملياً إلى اتفاقات عديدة فى التغذية والخدمات .

وليس هذا فحسب ، بل هناك توزيعاً غير متوازن لأفراد قوة العمل على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، حيث تُظهر أرقام تعداد ١٩٨٦ أن خمسى قوة العمل الكلية تعمل فى الزراعة والصيد ، وبينما تستوعب الصناعة ثمن القوة العاملة فقط ، فإن الخدمات غير المنتجة ماديا تستأثر بأكثر من الخمس ، والتجارة والتمويل والعقارات تستوعب نحو العشر .

أصف إلى هذا رذاك ، أن هناك إختلالاً فى التركيب المهنى ، حيث أن نسبة أصحاب الياقات البيضاء (الفنيون ، الإداريون ، الكتبة وعمال البيع) قد تزايدت من ١٦,٥٪ من جملة المشتغلين سنة ١٩٦٠ إلى ٢٨,٨٪ سنة ١٩٨٦ ، على حين أن نسبة أصحاب الياقات الزرقاء (العاملون بأيديهم فى الزراعة ، الخدمات والانتاج) قد تناقصت من ٨٣,٥٪ من جملة المشتغلين سنة ١٩٦٠ إلى ٧١,٢٪ سنة ١٩٨٦[٢٣] . ولاشك أن هذا الإختلال فى التركيب الوظيفى قد أدى بدوره إلى تفشى البطالة المقنعة ، حيث تقدر نسبة البطالة المقنعة بحوالى ٢٥٪ من قوة العمل الكلية .

ومن المفيد كما هو من الضرورى أن تشير إلى أن توزيع السكان فى مصر يأخذ نمطًا فريداً بين معظم دول العالم ، وذلك لأن المعمور لايغطى سوى مساحة محدودة للغاية تبلغ نحو ٣٦,٠٠٠ كيلومتر مربع ، أى مايماثل ٣,٦٪ من مساحة مصر البالغة نحو مليون كيلومتر مربع ، على حين أن الامعمور يشغل معظم مساحة مصر حيث يشكل نحو ٩٦,٤٪ من جملة مساحة مصر .

ولعل أبرز الظاهرات المتعلقة بتوزيع السكان فى مصر هى التركز الشديد للسكان فى

وادى النيل ودلتاه ، وعلى النقيض التبعثر الشديد للسكان فى الصحارى المصرية ، فبينما يحتشد نحو ٤٧,٦ مليون نسمة يمثلون ٩٨,٨٪ من جملة سكان مصر فوق ٣,٦٪ فقط من جملة مساحة مصر ، لايسكن هذه الصحارى التى تغطى ٩٦,٤٪ من جملة مساحة مصر سوى حوالى نصف مليون نسمة يشكلون ١,٢٪ فقط من جملة سكان مصر حسب تعداد ١٩٨٦ .

ويبدو أيضًا التباين فى توزيع السكان بين الحضر والريف . حيث ارتفع عدد سكان الحضر من حوالى ٦,٤ مليون نسمة بنسبة ٣٣,٥٪ من جملة سكان مصر عام ١٩٤٧ إلى حوالى ٢١,٢ مليون نسمة بنسبة ٤٣,٩٪ من السكان عام ١٩٨٦ [٢٤] . وهذا يعنى أن سكان الحضر قد تضاعفوا أكثر من ثلاث مرات خلال أربعين عامًا . وهذا التزايد السريع لسكان الحضر يمكن تفسيره فى ضوء [٢٥] : (أ) الزيادة الطبيعية ، وقد أسهمت بنحو ٦١,٨٪ من جملة الزيادة الكلية فى الفترة (٤٧ - ١٩٦٠) ، وحوالى ٦٧,٤٪ خلال الفترة (٦٠ - ١٩٦٦) ، ونحو ٧٥٪ فى الفترة (٦٦ - ١٩٧٦) . (ب) التدفق الهجرى ، وقد وصل نصيبهما من النمو الحضرى إلى ٣١,٢٪ و ٢٦,٨٪ و ١٧,٥٪ فى هذه الفترات التعدادية على الترتيب . (جـ) الضم الإدارى ، ويتراوح نصيبه بين ٥,٨٪ و ٧,٥٪ من جملة الزيادة الكلية للحضر .

وقد ترتب على التزايد السريع لسكان المدن الكثير من المشكلات الصعبة والمعقدة ، لعل من أهمها : (أ) البطالة ، حيث وصل عدد المتعطلين فى المدن نحو المليون متعطل بنسبة سدس جملة قوة العمل فى المدن حسب تعداد ١٩٨٦ ، هذا إلى جانب أن التحول المهنى الحديث فى مصر وتضخم قطاع الحرف الثالثة يعد فى أغلب الزحيان تحولاً من الانتاج إلى الإستهلاك . (ب) ابتلاع المدن فى نموها للأراضى الزراعية الملاصقة مباشرة للمنطقة المبنية ، وغالباً ماتكون من أكثر الأوراضى الزراعية إنتاجية ، وبالتالى يسفر النمو غير الموجه عن خسارة هذه الأراضى المنتجة . (جـ) زيادة الطلب على الغذاء لإشباع حاجات الوافدين الجدد إلى المدن .

ونظراً لأن المعمور المصرى محدود للغاية ، فإن الزيادة المطردة فى حجم السكان تترجم مساحياً إلى تزايد مستمر فى كثافة السكان . ففى عام ١٩٤٧ بلغت الكثافة الصافية ٥٤٦ نسمة /كم٢ ثم ارتفعت تباعاً حتى وصلت إلى ١,٤١٨ نسمة /كم٢ سنة ١٩٨٦ ، أى أن الكثافة زادت بحوالى ٢٢ نسمة /كم٢ سنوياً فى المتوسط بين هذين التاريخين . ومن المتوقع أن ترتفع كثافة السكان إلى أكثر من ٢,٠٠٠ نسمة فى الكيلومتر المربع سنة ٢٠٠٠ . ولما كانت أرقام الكثافة الصافية مؤشراً يوضح مدى ضغط حجم السكان على مساحة المعمور ، فإن مصر بذلك تعد من أعلى دول العالم فى كثافتها السكانية .

ولقد واكب المد السكانى المطرد - فى الريف والحضر - زحف عمرانى مستمر على الأراضى الزراعية ، مما يعنى تحول جزء من الأرض الزراعية المحددة إلى استخدامات غير زراعية ، وهى خسارة فادحة للغاية .

الأرض الزراعية :

تبلغ المساحة الكلية لمصر حوالى ٢٤٠ مليون فدان ، على حين انحصرت الرقعة المزروعة فى مساحة ٥,١ مليون فدان عام ١٨٩٧ ، تزايدت بعدها بمعدلات بطيئة حتى وصلت إلى حوالى ٦ مليون فدان فى عام ١٩٨٦ .

ومن الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٤) يتبين أن السكان فى تزايد سريع والأرض أقرب إلى الثبات ، وبالتالى فإن متوسط نصيب الفرد من الأرض فى تناقص مستمر ففى الفترة (١٨٩٧ - ١٩٨٦) تزايد عدد سكان مصر بنسبة ٤١٧٪ ، على حين لم تزد مساحة الأرض المزروعة إلا ١٨٪ ، كما لم تزد المساحة المحصولية بأكثر من ٦٧٪ . وترتب على ذلك أن نصيب الفرد من الأرض المزروعة هبط من أكثر من نصف فدان إلى ٠,١٢ فدان ، كما انخفض نصيب الفرد من المساحة المحصولية من ٠,٧ فدان إلى ٠,٢٢ .

جدول رقم (٥)

السكان والأرض
(١٨٩٧ - ١٩٨٦)

	عدد السكان (ألف نسمة)	المساحة المزروعة			المساحة المحصولية		
		المساحة (ألف فدان)	الزيادة أو النقص	نصيب الفرد	المساحة (ألف فدان)	الزيادة أو النقص	نصيب الفرد
١٨٩٧	٩,٧٤٩	٥,٠٨٨	٠٠	٠,٥٢	٦,٧٦٤	٠٠	.٧٠
١٩٠٧	١١,٢٨٧	٥,٤٠٣	+ ٣١٥	٠,٤٨	٧,٦٦٢	+ ٨٩٨	٠,٦٨
١٩١٧	١٢,٧٥١	٥,٢٩٦	- ١٠٧	٠,٤١	٧,٦٨٦	+ ٢٤	٠,٦٠
١٩٢٧	١٤,٢١٨	٥,٥٤٤	+ ٢٤٨	٠,٣٩	٨,٦٦١	+ ٩٧٥	٠,٦١
١٩٣٧	١٥,٩٣٣	٥,٢٨١	- ٢٦٣	٠,٣٣	٨,٣٥٨	- ٣٠٣	٠,٥٣
١٩٤٧	١٩,٠٢٢	٥,٧٦١	+ ٤٨٠	٠,٣٠	٩,١٦٧	+ ٨٠٩	٠,٤٨
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	٥,٩٧٤	+ ٢١٣	٠,٢٣	١٠,٣٩٧	+ ١٢٣٠	٠,٤٠
١٩٦٦	٣٠,٠٧٦	٦,٠٠٠	+ ٢٦	٠,٢٠	١٠,٤٠٠	+ ٣	٠,٣٥
١٩٧٦	٣٨,١٩٨	٦,٣٠٠	+ ٣٠٠	٠,١٦	١١,٩٠٠	+ ١٥٠٠	٠,٣١
١٩٨٦	٥٠,٤٥٥	٦,٠١٩	- ٢٨١	٠,١٢	١١,٢٦٣	- ٦٣٧	٠,٢٢

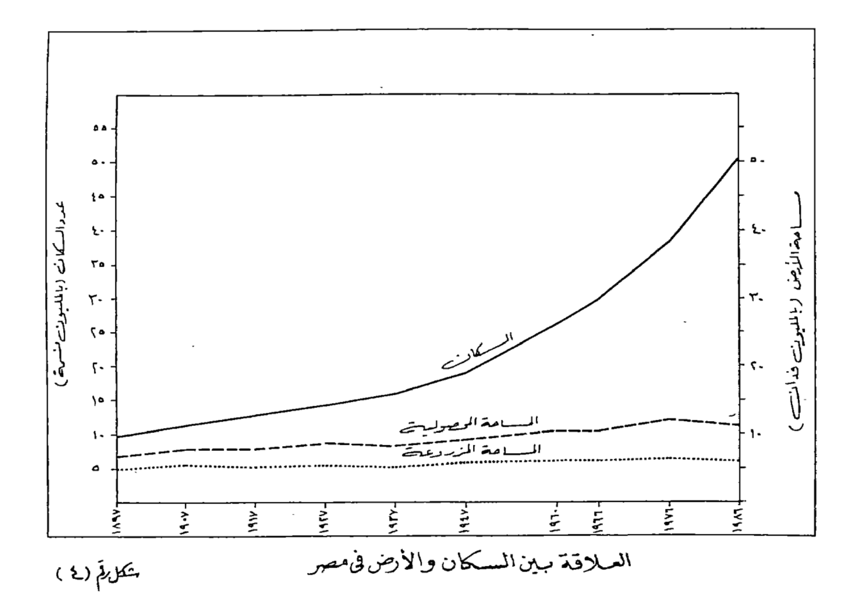
المصدر :

من حساب الباحث اعتمادا على :

(١) CAPMAS, Population and Development : A Study on the Population Increase and its Challenge to Development in Egypt, Cairo, 1978, P. 196 .

(٢) التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت عام ١٩٨٦ .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٦ ، القاهرة ، يونية ١٩٨٩ ، جدول رقم (١) .



العلاقة بين السكان والأرض فى مصر

شكل رقم (٤)

فدان ، وبهذا أصبح كل ثمانية أفراد تقريبًا يعيشون على فدان واحد من الأرض المزروعة ، وكل خمسة أفراد تقريبًا يشتركون فى فدان واحد من المساحة المحصولية فى عام ١٩٨٦ ، على حين كان كل شخصين فقط يعيشون على فدان واحد من الأرض المزروعة وفدان ونصف الفدان من المساحة المحصولية فى عام ١٨٩٧ .

هذا عن مجموع السكان ككل ، أما إذا قصرنا النسبة بين الأرض الزراعية والسكان على سكان الريف وحدهم ، فإن نصيب الفرد فى الريف ليس أفضل كيراً ، ففى بداية القرن الحالى كانت حصته من الأرض المزروعة ٠,٥٨ فدان ، وفى منتصف القرن انخفضت هذه الحصة إلى ٠,٤٥ فدان ، ثم هبطت إلى ٠,٢٢ فدان سنة ١٩٨٦ .

ومن المتوقع أن يتناقص متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية باطراد مع التزايد السريع للسكان . فرغم أن المساحة الزراعية قد زيدت بنحو ١,٣ مليون فدان فى العقود الثلاثة الأخيرة[٢٦] ، إلا أن الرقعة الزراعية ظلت ثابتة تدور حول ٦ ملايين فدان ، ولاشك أن العامل الأساسى وراء ذلك هو النمو العمرانى الذى يبتلع الأراضى الجيدة ، حيث تقدر المساحة التى تستقطع من الأرض الزراعية بنحو ٤٥ ألف فدان سنويًا[٢٧] . أضف إلى هذا نقص أو تدمير الطاقة الحيوية للأرض والتى تؤدى فى النهاية إلى التصحر . ومن ثم فلعل من المفيد أن نذكر بأنه إذا استمرت معدلات استصلاح الأراضى ومعدلات تآكلها الراهنة حتى نهاية القرن الحالى ، فستكون جملة المستصلح مساوية لجملة الفاقد وحينئذ تكون المحصلة الصافية صفراء .

ولعل كثافة السكان على أساس نسبة الحجم إلى مساحة الأرض الزراعية تعطى مؤشراً هامًا يوضح مدى ضغط حجم السكان على المساحة المزروعة ، وهذه الكثافة لون من الكثافة العامة وليست كثافة زراعية ، ويقصد بها معرفة حصة الفرد من الأرض المزروعة بالفدان فى المحافظات المصرية غير الصحراوية[٢٨] .

فمن الجدول رقم (٦) يلاحظ أن الكثافة للفدان ترتفع بوضوح فى المحافظات الحضرية وهى القاهرة ، الأسكندرية ، بورسعيد والسويس ، غير أنها تصل إلى القمة فى القاهرة إذ

جدول رقم (٦)

كثافة السكان على المساحة المنزرعة
فى المحافظات المصرية ١٩٨٦

المحافظة	عدد السكان	المساحة المزروعة (بالفدان)	الكثافة (نسمة/للفدان)	حصة الفرد	
				فدان	قيراط
القاهرة	٦,٠٥٢,٨٣٦	٤,٠٨٤	١,٤٨٢	..	..
الأسكندرية	٢,٩١٧,٣٢٧	٨٨,٦٠٥	٣٣	٠,٠٣	٠,٧
بورسعيد	٣٩٩,٧٩٣	..	..	..	..
السويس	٣٢٦,٨٢٠	٧,٩٩٤	٤١	٠,٠٣	٠,٦
الإسماعيلية	٥٤٤,٤٢٧	٩٣,٣٥٩	٦	٠,١٧	٤,٠
البحيرة	٣,٢٥٧,١٦٨	٦٨١,٣٦٦	٥	٠,٢١	٤,٨
دمياط	٧٤١,٢٦٤	١٠٣,٧٤٩	٧	٠,١٤	٣,٤
كفر الشيخ	١,٨٠٠,١٢٩	٤٦٤,٦٥٦	٤	٠,٢٦	٦,٠
الغربية	٢,٨٧٠,٩٦٠	٣٩٧,٥٥٦	٧	٠,١٤	٣,٤
الدقهلية	٣,٥٠٠,٤٧٠	٥٩٥,٨٣١	٦	٠,١٧	٤,٠
الشرقية	٣,٤٢٠,١١٩	٦٨١,٤٣٦	٥	٠,٢٠	٤,٨
المنوفية	٢,٢٢٧,٠٨٧	٣١٥,٨٢٩	٧	٠,١٤	٣,٤
القليوبية	٢,٥١٤,٢٤٤	١٨٤,٥٠٠	١٤	٠,٠٧	١,٧
الجيزة	٣,٧٠٠,٠٥٤	١٧١,٢٤٣	٢٢	٠,٠٥	١,١
الفيوم	١,٥٤٤,٠٤٧	٣١٧,٦٨٥	٥	٠,٢١	٤,٨
بنى سويف	١,٤٤٢,٩٨١	٢٦٨,٥٩٤	٥	٠,١٩	٤,٨
المنيا	٢,٦٤٨,٠٤٣	٤٧٠,٦٦٣	٦	٠,١٨	٤,٠
أسيوط	٢,٢٢٣,٠٣٤	٣٤٤,٩٣٧	٦	٠,١٦	٤,٠
سوهاج	٢,٤٥٥,١٣٤	٢٨٧,٥٢٧	٩	٠,١٢	٢,٧
قنا	٢,٢٥٢,٣١٥	٣٢٥,٥٣٧	٧	٠,١٤	٣,٤
أسوان	٨٠١,٤٠٨	١٠٧,١٤٦	٧	٠,١٣	٣,٤
جملة مصر (بدون محافظات الحدود)	٤٧,٦٣٩,٦٦٠	٥,٩١٢,٢٩٧	٨	٠,١٢	٣,٠

المصدر : من حساب الباحث اعتماداً على :

(١) التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، جدول رقم (١) .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٦، يونية ١٩٨٩ ، جدول رقم (٢٤) .

تسجل ١,٤٨٢ نسمة للفدان ، ويرجع ذلك إلى أن هذه المحافظات تضم أساساً مدناً خالصة الحضرية ، ومن ثم فإن تلبية الطلب على الغذاء فيها يعتمد على محافظات أخرى، وهذا يعنى أن العبء على الفدان فى بقية المحافظات ليس خاصاً بسكان هذه المحافظات ، لأن سكان المحافظات الحضرية يشاركون فى الضغط على الأرض الزراعية ، وخاصة بالنسبة للمحافظات التى تمثل ظهيراً زراعياً للمدن الكبرى وهى القاهرة والأسكندرية[٢٩] .

أما بقية المحافظات التى تتباين فيها نسبة الريف والحضر فيمكن تصنيفها إلى مايلى :

١ - تحظى كل من محافظة الجيزة ومحافظة القليوبية بأعلى معدلات الكثافة - خارج المحافظات الحضرية - حيث تصل فى الأولى إلى ٢٢ نسمة للفدان ، وتبلغ فى الثانية ١٤ نسمة للفدان ، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء أن النطاق الإقليمى للقاهرة الكبرى يضم أجزاء واسعة من هاتين المحافظتين ، وبالتالى فإنهما يشكلان منطقة تموين القاهرة بالفواكه والخضروات والألبان .

٢ - تأتى محافظة سوهاج فى المرتبة الثالثة بين المحافظات الريفية من حيث الكثافة للفدان ، حيث ترتفع هذه الكثافة إلى ٩ أفراد للفدان ، أى أن حصة الفرد من الأرض الزراعية لاتزيد على ٢,٧ قيراط .

٣ - أن الكثافة فى بقية المحافظات تتراوح بين ٥ - ٧ أفراد للفدان ، ومعنى هذا أن ما يخص الفرد من الأراضى الزراعية يتراوح بين ٤,٨ - ٣,٤ قيراط .

والمحصلة ، أن نصيب الفرد من الأرض المزروعة فى مصر بالغ الانخفاض ، حيث لايزيد على ٣ قراريط فقط سنة ٢٠٠٠ مع استمرار النمو السريع للسكان وثبات مساحة الأرض الزراعية[٣٠] .

ويتبين من الجدول رقم (٧) ومنحنى لورنز (شكل رقم ٥) عن العلاقة التراكمية بين توزيع السكان وتوزيع الأراضى المزروعة على المحافظات المصرية ، أن منطقة عدم التوازن فى توزيع السكان تشغل حيزاً كبيراً من منحنى لورنز ، وكان من المتصور أن عدم العدالة فى توزيع السكان فى مصر ينسحب أساساً على أن المعمور المصرى يمثل نسبة محدودة من

جدول رقم (٧)

التوزيع التراكمي لمساحة الأراضي المزروعة والسكان
في المحافظات المصرية، ١٩٨٦

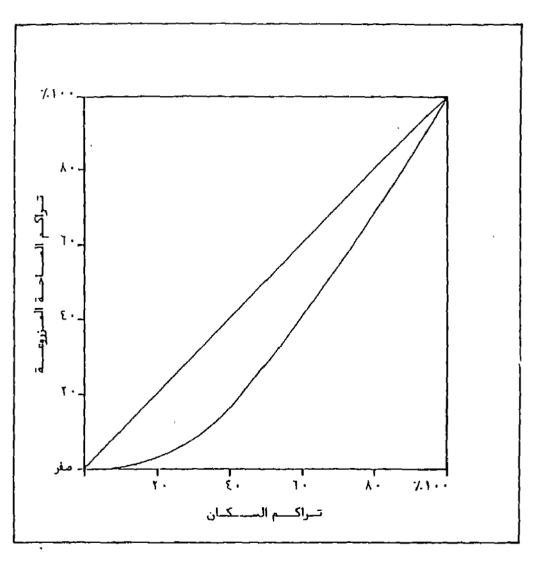
المحافظة	مساحة الأراضي المزروعة		السكان	
	٪من جملة المساحة	التكرار المتجمع الصاعد	٪من جملة السكان	التكرار المتجمع الصاعد
بورسعيد	..	..	٠,٨٣	..
القاهرة	٠,٠٧	٠,٠٧	١٢,٥٦	١٣,٣٩
السويس	٠,١٣	٠,٢٠	٠,٦٨	١٤,٠٧
الأسكندرية	١,٤٧	١,٦٧	٦,٠٥	٢٠,١٢
الإسماعيلية	١,٥٥	٣,٢٢	١,١٣	٢١,٢٥
دمياط	١,٧٢	٤,٩٤	١,٥٤	٢٢,٧٩
أسوان	١,٧٨	٦,٧٢	١,٦٦	٢٤,٤٥
الجيزة	٢,٨٥	٩,٥٧	٧,٦٨	٣٢,١٣
القليوبية	٣,٠٦	١٢,٦٣	٥,٢٢	٣٧,٣٥
بنى سويف	٤,٤٦	١٧,٠٩	٢,٩٩	٤٠,٣٤
سوهاج	٤,٧٨	٢١,٨٧	٥,٠٩	٤٥,٤٣
المنوفية	٥,٢٥	٢٧,١٢	٤,٦٢	٥٠,٠٥
الفيوم	٥,٢٨	٣٢,٤٠	٣,٢٠	٥٣,٢٥
قنا	٥,٤١	٣٧,٨١	٤,٦٧	٥٧,٩٢
أسيوط	٥,٧٣	٤٣,٥٤	٤,٦١	٦٢,٥٣
الغربية	٦,٦١	٥٠,١٥	٥,٩٦	٦٨,٤٩
كفر الشيخ	٧,٧٢	٥٧,٨٧	٣,٧٣	٧٢,٢٢
المنيا	٧,٨٢	٦٥,٦٩	٥,٤٩	٧٧,٧١
الدقهلية	٩,٩٠	٧٥,٥٩	٧,٢٦	٨٤,٩٧
البحيرة	١١,٣٢	٨٦,٩١	٦,٧٦	٩١,٧٣
الشرقية	١١,٣٣	٩٨,٢٤	٧,١٠	٩٨,٨٣

المصدر : من حساب الباحث اعتمادا على :

(١) التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، جدول رقم (١) .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٦ ، يونية ١٩٨٩ ، جدول رقم (٢٤) .

ـ حذفت المساحة والسكان لمحافظات الحدود .



منحنى لورنز للعلاقة بين المساحة المزروعة وتوزيع السكان فى مصر ، ١٩٨٦

شكل رقم (٥)

المساحة الكلية لمصر ، ولكن المفارقة فى توزيع السكان تزداد وضوحا فى حالة نسبة السكان إلى الأراضى المزروعة[٣١] . حيث يعيش حوالى ثلث سكان مصر (٣٢,١٣٪) فوق أقل من عشر المساحة المزروعة فقط (٩,٥٧٪) ، كما أن نصف سكان مصر (٥٠,٥٪) يعيش فى محافظات لاتضم سوى ربع جملة مساحة الأراضى المزروعة (٢٧,١٢٪) .

ومن الجدول رقم (٨) يتضح أن محافظات الوجه البحرى (دمياط ، الدقهلية ، الشرقية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة والإسماعيلية) تحظى بنحو ٥٨,٥٪ من المساحة المزروعة وتستأثر بأكثر من خمسى سكان مصر (٤٣,٣٪) أما محافظات الوجه القبلى (الجيزة ، بني سويف ، الفيوم ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج، قنا وأسوان) فتستحوز على حوالى ٣٨,١٪ من مساحة الأراضى الزراعية وتستوعب أكثر قليلا من ثلث سكان مصر (٣٥,٤٪) ، على حين لاتشغل المحافظات الحضرية (القاهرة ، الأسكندرية ، بورسعيد والسويس) سوى ١,٦٪ من جملة المساحة المزروعة ، ومع ذلك فهى تضم خمس سكان مصر (٢٠,١٪) . بينما تكاد محافظات الحدود (البحر الأحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، شمال سيناء وجنوب سيناء) تكون فراغا سكانيا ، حيث لايزيد عدد سكانها إلا قليلا على نصف المليون نسمة أى مايعادل ١,٢٪ من جملة السكان ، ولاتضم سوى ١٠٦,٦٨٥ فدان أى مايماثل ١,٨٪ من جملة مساحة الأراضى المزروعة .

ويلقى الجدول رقم (٩) الضوء على مدي التوازن أو الاختلال بين الأراضي المزروعة والسكان فى كل محافظة من المحافظات المصرية باستثناء محافظات الحدود،

جدول رقم (٨)

توزيع الأراضى المزروعة والسكان فى مصر ، ١٩٨٦

المحافظات	مساحة الأراضى الزراعية		السكان	
	المساحة بالفدان	٪	العدد	٪
المحافظات الحضرية	١٠٠,٦٨٣	١,٦	٩,٦٩٦,٧٧٦	٢٠,١
محافظات الوجه البحرى	٣,٥١٨,٢٩١	٥٨,٥	٢٠,٨٧٥,٨٦٨	٤٣,٣
محافظات الوجه القبلى	٢,٢٩٣,٣٢٣	٣٨,١	١٧,٠٦٧,٠١٦	٣٥,٤
جملة المحافظات المأهولة	٥,٩١٢,٢٩٧	٩٨,٢	٤٧,٦٣٩,٦٦٠	٩٨,٨
محافظات الحدود	١٠٦,٦٨٥	١,٨	٥٦٥,٣٨٩	١,٢
جملة مصر	٦,٠١٨,٩٨٢	١٠٠,٠	٤٨,٢٠٥,٠٤٩	١٠٠,٠

المصدر :من حساب الباحث اعتمادا على :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٦ ، يونية ١٩٨٩ ، جدول رقم (٢٤) .

(٢) التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، جدول رقم (١) .

جدول رقم (٩)

التوزيع النسبى للسكان ومساحة الأراضى الزراعية
فى المحافظات المصرية ، ١٩٨٦

المحافظة	السكان		المساحة المزروعة	
	٪ من جملة السكان	الترتيب	٪ من جملة المساحة	الترتيب
القاهرة	١٢,٥٦	١	٠,٠٧	٢٠
الجيزة	٧,٦٨	٢	٢,٨٥	١٤
الدقهلية	٧,٢٦	٣	٩,٩٠	٣
الشرقية	٧,١٠	٤	١١,٣٣	١
البحيرة	٦,٧٦	٥	١١,٣٢	٢
الأسكندرية	٦,٠٥	٦	١,٤٧	١٨
الغربية	٥,٩٦	٧	٦,٦١	٦
المنيا	٥,٤٩	٨	٧,٨٢	٤
القليوبية	٥,٢٢	٩	٣,٠٦	١٣
سوهاج	٥,٠٩	١٠	٤,٧٨	١١
قنا	٤,٦٧	١١	٥,٤١	٨
المنوفية	٤,٦٢	١٢	٥,٢٥	١٠
أسيوط	٤,٦١	١٣	٥,٧٣	٧
كفر الشيخ	٣,٧٣	١٤	٧,٧٢	٥
الفيوم	٣,٢٠	١٥	٥,٢٨	٩
بنى سويف	٢,٩٩	١٦	٤,٤٦	١٢
أسوان	١,٦٦	١٧	١,٧٨	١٥
دمياط	١,٥٤	١٨	١,٧٢	١٦
الإسماعيلية	١,١٣	١٩	١,٥٥	١٧
بورسعيد	٠,٨٣	٢٠	٠٠	٢١
السويس	٠,٦٨	٢١	٠,١٣	١٩

المصدر : من حساب الباحث اعتمادا على مصادر الجدول السابق .

- حذفت المساحة والسكان لمحافظات الحدود

وحسب أرقامه يمكن تقسيم المحافظات إلى ثلاث مجموعات هى كما يلي[٣٢] :

١- محافظات يتحقق فيها نوع من التوازن بين السكان والمساحة المزروعة وهى الاسماعيلية ، دمياط ، سوهاج ، قنا وأسوان ، حيث تضم هذه المحافظات الخمس نحو ١٤,١٪ من السكان وحوالى ١٥,٢٪ من المساحة المزروعة .

٢- محافظات لاتتوازن فيها المساحة المزروعة مع السكان وهى القاهرة ، الاسكندرية ، بورسعيد ، السويس ، القليوبية والجيزة ، حيث تستأثر هذه المحافظات الست بحوالى ثلث سكان مصر (٣٣,٢٪) بينما لاتضم سوى حوالى ٧,٦٪ فقط من المساحة المزروعة . وتبدو المشكلة الحقيقية فى القاهرة والاسكندرية على وجه الخصوص، فالقاهرة تستحوز على نحو ثمن سكان مصر (١٢,٦٪) على حين لاتكاد تضم أرضا زراعية (٠,٠٧٪ فقط من المساحة المزروعة) ، كما أن الاسكندرية لاتشغل سوى ١,٤٧٪ من المساحة المزروعة ومع ذلك فهى تستأثر بأكثر من ٦٪ من السكان .

٣- محافظات تقل فيها نسبة سكانها إلى جملة سكان مصر عن نسبة مساحة أراضيها المزروعة إلى جملة المساحة المزروعة فى مصر ، وهى تشمل الدقهلية ، الشرقية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، بنى سويف ، الفيوم ، المنيا وأسيوط ، حيث تضم هذه المحافظات العشر نحو ٥١,٧٪ من السكان ، وتحظى بحوالى ٧٥,٤٪ من المساحة المزروعة .

وفى هذا الصدد يجدر بنا أن نذكر على الفور ، أن هذا التصنيف يرتبط بالمساحة المزروعة ، دون أن نأخذ فى الاعتبار المقدرة الانتاجية للأراضى الزراعية ، إذ أن الأراضى

الزراعية فى المحافظات المصرية تختلف من حيث المقدرة الانتاجية . ففى محافظات دمياط، الدقهلية ، الشرقية ، كفر الشيخ ، البحيرة والفيوم تصنف النسبة العليا من المساحة المزروعة من أراضى الدرجة الثالثة (ذات الانتاجية المتوسطة) وأراضى الدرجة الرابعة (ذات الإنتاجية المحدودة) ، وفى محافظات الغربية ، المنوفية ، القليوبية ، الجيزة ، بنى سويف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا وأسوان تصنف نصف المساحة المزروعة تقريبًا من أراضى الدرجة الثانية (ذات الانتاجية الجيدة) بينما تصنف معظم المساحة الباقية من الدرجتين الثالثة والرابعة ، أما أراضى الدرجة الأولى (ذات الانتاجية العالية) فلاتشكل سوى نسبة ضئيلة تبلغ نحو ١,٦٪ فقط من المساحة الكلية للأراضى الزراعية ، ومعظمها فى محافظات القليوبية والمنوفية والمنيا وأسيوط . وعلى الجملة فإن حوالى نصف المساحة المنزرعة من الدرجتين الثالثة والرابعة ذات الانتاجية المتوسطة أو الضعيفة[٣٣] .

ولقد ترتب على تقلص نصيب الفرد من المساحة المزروعة وتدهور خصوبة الأراضى الزراعية انخفاض الحجم النسبى للمشتغلين بالزراعة . ففى النصف الأول من القرن العشرين (١٨٩٧ - ١٩٤٧) بلغ الحجم النسبى للعاملين بالزراعة نحو ثلثى حجم قوة العمل الكلية ، إلا أن نسبة المشتغلين فى الزراعة إلى جملة القوة العاملة انخفضت إلى ٥٨٪ فى تعداد سنة ١٩٦٠ ، ثم إلى ٤٧,٧٪ فى تعداد سنة ١٩٧٦ ، ثم هبطت إلى ٣٨,٦٪ فى تعداد سنة ١٩٨٦[٣٤] .

إن النمو السكانى السريع الذى شهدته مصر - ولاتزال - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد بدد أثر الجهود الطيبة التى بذلت فى مجال التنمية الاقتصادية ، مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة ، حيث أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى يعد من الدخول المنخفضة فى العالم (نحو ١,٠٤٥ جنيهًا عام ٨٦ / ١٩٨٧)[٣٥] .

الغـــــــــــذاء

النمط الغذائي :

إن المركب الغذائى المصرى متواضع إذا ماقورن بنظيره فى معظم الدول الأخرى ، فمن الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (٦) يتبين مايلى :

١ - تمثل الحبوب الغذاء الأساسى للإنسان المصرى ، إذ ترتفع نسبة مايستهلكه الفرد من الحبوب سنويا إلى أقل قليلا من نصف جملة مايستهلكه من المواد الغذائية ، وهذه نسبة مرتفعة إذا ماقورنت بمثيلتها فى الدول الأخرى .

ولقد زاد متوسط استهلاك الفرد من الحبوب باطراد ، حيث ارتفع من ٢٠٢,٣ كيلوجرام عام ٦٠ / ١٩٦١ ، إلى ٢٧٩ كيلوجرام عام ٧٠ / ١٩٧١ ، ثم إلى ٣٣٠,٨ كيلوجرام عام ٨٦ / ١٩٨٧ .. وهو معدل مرتفع للغاية حيث يبلغ حوالى ثلاثة أمثال الاحتياجات الحقيقية للإنسان[٣٦] .

وتعتبر نسبة الحبوب والنشويات فى غذاء الفرد - بصفة عامة - مقياساً غير مباشر لمستوى الدخل ومستوى المعيشة ، فانخفاض هذه النسبة يدل على ارتفاع متوسط الدخل ومستوى المعيشة ، أما ارتفاعها فيدل على انخفاض متوسط الدخل ومستوى المعيشة[٣٧] ، حيث يزداد طلب الطبقات محدودة الدخل على تلك السلع الضرورية الدنيا المالئة للبطون[٣٨] .

٢ - انخفض نصيب الفرد من البقول ـ وهى من المصادر الأساسية للبروتين النباتى فى غذاء الإنسان والتى تعتمد عليها الطبقات محدودة الدخل ـ حيث أصبح ٧,٤ كيلوجرام عام ٨٦ / ١٩٨٧ بعد أن كان ١٠,٩ كيلوجرام عام ٦٠ / ١٩٦١ ، وقد يعنى هذا ارتفاع مستوى المعيشة ولكن مما قد يدحض هذا الغرض انخفاض مستوى الدخل الفردى ، وبالتالى فإن أى زيادة فى الدخل يتجه بها المستهلك إلى إشباع حاجاته من السلع الغذائية الضرورية وهى الحبوب عامة والقمح خاصة[٣٩] .

جدول رقم (١٠)

تطور متوسط الاستهلاك الفردى السنوى من المواد الغذائية
فى السنوات ١٩٦١/٦٠ و ١٩٧١/٧٠ و ١٩٨٧/٨٦

السلع الغذائية	١٩٦١/٦٠		١٩٧١/٧٠		١٩٨٧/٨٦	
	نصيب الفرد كجم/سنة	٪	نصيب الفرد كجم/سنة	٪	نصيب الفرد كجم/سنة	٪
مجموعة الحبوب	٢٠٢,٣	٤٤,١	٢٧٩,٠	٤٩,١	٣٣٠,٨	٤٥,٠
مجموعة البقول	١٠,٩	٢,٤	٩,٥	١,٧	٧,٤	١,٠
الزيوت	٥,١	١,١	٥,٣	٠,٩	١٢,٠	١,٦
السكر	١١,٤	٢,٥	٧,٠	١,٢	٣٢,٨	٤,٥
مجموعة البروتين الحيوانى	٦١,٤	١٣,٤	٦٧,٤	١١,٩	٧٥,٣	١٠,٢
مجموعة الفواكه	٣٧,٩	٨,٤	٥٣,٣	٩,٤	٧٨,٠	١٠,٦
مجموعة الخضر	١٢٩,٧	٢٨,٢	١٤٦,٣	٢٥,٨	١٩٩,٠	٢٧,١
المجموع	٤٥٨,٩	١٠٠,	٥٦٧,٨	١٠٠,	٧٣٥,٣	١٠٠,

المصدر :

حسين محمد صالح ، إمكانات الاكتفاء الذاتى وضرورة تحقيق الأمن الغذائى فى مصر ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١١ و ٤١٢ ، القاهرة ، يناير و أبريل ١٩٨٨ ، ص ١٨١ .

(كجم/سنة)
٣٥٠
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
صفر

١٩٦١/٦٠
١٩٧١/٧٠
١٩٨٧/٨٦

مجموعة الحبوب
مجموعة الخضر
مجموعة البروتين الحيواني
مجموعة الفاكهة
السكر
مجموعة البقول
الزيوت

شكل رقم (٦) ، تطور متوسط الإستهلاك الفردى السنوى من المواد الغذائية فى السنوات (١٩٦١/٦٠، ١٩٧١/٧٠، ١٩٨٧/٨٦)

٣ - زاد متوسط نصيب الفرد من مجموعة البروتينات الحيوانية زيادة طفيفة ، حيث ارتفع من ٦١,٤ كيلوجرام عام ٦٠ / ١٩٦١ إلى ٧٥,٣ كيلوجرام عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، إلا أن الأهمية النسبية للبروتين الحيوانى قد انخفضت بوضوح ، إذ هبطت نسبة مايستهلكه الفرد من الأغذية البروتينية الحيوانية إلى جملة مايستهلكه من المواد الغذائية من ١٣,٤٪ عام ٦٠ / ١٩٦١ ، إلى ١١,٩٪ عام ٧٠ / ١٩٧١ ، ثم إلى ١٠,٢٪ عام ٨٦ / ١٩٨٧ .

٤ -تضاعف نصيب الفرد من الزيوت ، فبينما كان ٥,١ كيلو جرام عام ١٩٦١/٦٠ أصبح ١٢ كيلو جرام عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، وذلك كتعويض عن نقص وغلاء السمن . ورغم هذه الزيادة فى متوسط استهلاك الفرد من الزيوت فى مصر ، إلا أنه ينخفض إلى حوالى نصف نظيره فى الدول المتقدمة[٤٠] .

٥ - ارتفع متوسط استهلاك الفرد من السكر من ١١,٤كيلو جرام عام١٩٦١/٦٠ إلى ٣٢,٨ كيلو جرام عام ٨٦ / ١٩٨٧ - أى بنسبة زيادة تصل إلى ١٨٧,٧٪ ، ولعل من اسباب هذه الزيادة الكبيرة فى استهلاك السكر هو زيادة استهلاك الأطعمة المحلاه كأحد مظاهر الترف فى الاستهلاك الغذائى .

٦ - تضاعف متوسط استهلاك الفرد من الفواكه ، فبينما كان نصيب الفرد اليومى منها ١٠٤ جرام عام ٦٠ / ١٩٦١ أصبح ٢١٤ جرام عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، وهو متوسط يزيد على مثيله فى بعض الدول المتقدمة ، ويصل إلى سبعة أمثال نظيرة فى بعض الدول النامية[٤١] .

٧ - تشكل الخضر مكونًا هامًا فى غذاء المواطن المصرى ، حيث تصل نسبة مايستهلكه الفرد من الخضر سنويًا إلى أكثر من ربع نسبة مايستهلكه الفرد من المواد الغذائية ، ويعتبر متوسط استهلاك الفرد من الخضر من أعلى مافى العالم ، إذ يزيد على نصف كيلوجرام فى اليوم .

ومن ثم يبدو بوضوح من دراسة الأهمية النسبية للمجموعات الغذائية المختلفة فى

غذاء الانسان المصرى أن الحبوب تمثل العنصر الأول من عناصر الغذاء فى مصر (٤٥٪) ، وتمثل الخضر العنصر الثانى من عناصر الغذاء (٢٧,١٪) ، والفواكه العنصر الثالث (١٠,٦٪) ، أما اللحوم والبيض والألبان والأسماك فتمثل العنصر الرابع (١٠,٢٪) ، ويكون السكر العنصر الخامس (٤,٥٪) ، والزيوت تمثل العنصر السادس (١,٦٪) ، أما البقول فتسهم بنحو ١٪ وتكون العنصر السابع . وهذا يعنى أنه على الرغم من التحسن الكمى فى متوسط استهلاك الإنسان المصرى من المواد الغذائية ، إلا أن هذا التحسن الكمى لم يقترن بتحسن نوعى .

وعلى الجملة ، فإن غذاء المصرى يتكون من الخبز والخضر أساسًا - أى الأغذية الرخيصة ، ويفتقر إلى البروتين الحيوانى ، أى أن المكونات الأساسية لاستهلاك المصرى تسودها أغذية الطاقة وتقل فيها الأغذية الواقية أو البناءة . والمقدر أن الحبوب تمثل المصدر الرئيسى لحصيلة الانسان المصرى من البروتين - نحو ٧٢٪ ، كما توفر للفرد حوالى ٧٠٪ مما يحصل عليه من سعرات حرارية [٤٢] .

ولقد كان متوسط نصيب الفرد فى مصر من السعرات الحرارية يومياً حوالى ٢٩٣١ سعراً عام ٦٣ / ١٩٦٤ ، ثم ارتفع ارتفاعًا موصولاً ومطردا ، حيث وصل إلى ٣١٢٢ سعراً عام ١٩٧٤ ، ثم إلى ٣٢١٣ سعرا عام ١٩٨٨ - أى حوالى ١٢٧٪ من الاحتياجات الإجمالية . ويعد متوسط السعرات الحرارية اليومى للفرد فى مصر من أعلى المتوسطات فى العالم [٤٣] .

وقد ارتفع متوسط نصيب الفرد فى مصر من البروتين الكلى ارتفاعًا طفيفاً ، فأصبح ٧٨,٦ جرام فى اليوم خلال الفترة (٨٦ - ١٩٨٨) ، على حين كان ٧١,٤ جرام فى اليوم خلال الفترة (٦٦ - ١٩٦٨) ، إلا أن النسبة العليا من إجمالى البروتين مصدرها من البروتين النباتى ، أما نسبة البروتين الحيوانى فتقل كثيراً عن الحد الصحى الوقائى . ففى الفترة (٨٦ - ١٩٨٨) بلغت نسبة البروتين النباتى ٨٦,٤٪ من إجمالى البروتين ، بينما لم تمثل نسبة البروتين الحيوانى سوى ١٣,٦٪ من البروتين الكلى ، أى أن متوسط

استهلاك الفرد فى مصر من البروتينات الحيوانية لايتجاوز نصف المتوسط العالمى[٤٤]، مما يدل على شدة فقر المستوى الغذائى السائد فى البروتينات الحيوانية .

والنتيجة ، أن هناك اختلالا فى المركب الغذائى المصرى ، أى نقصا أساسيا سيئًا فى التغذية سواء من ناحية المستوى أو من ناحية المحتوى .

لاغرابة بعد هذا فى انخفاض المستوى الصحى ، فقد أوضحت البحوث الصحية فى مصر مايلى[٤٥] :

١ - انتشار سوء التغذية المزمن بين الاطفال الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات ، وتبدو المشكلة أكثر حدة فى الريف ولاسيما فى الوجه القبلى ، وبين فقراء الحضر ولاسيما فى القاهرة الكبرى والأسكندرية .

٢ - يعانى من فقر الدم الغذائى (الأنيميا) نحو خمسى الأطفال (٣٨,٤٪) الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات .

٣ - يعانى من تباطؤ النمو - وهو نقص الطول بالنسبة للعمر وفقر الدم الغذائى - نحو ربع الصغار (٢٢٪) الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ - ١٨ سنة .

٤ - يعانى أفقر ٢٠ ٪ من السكان الفقراء من سوء التغذية الحاد ، حيث يعانون من عجز يتراوح بين ٣٥٪ و ٦٠٪ عن إحتياجاتهم من السعرات الحرارية اللازمة لتجديد طاقتهم يومياً .

معنى هذا باختصار شديد ، أن معظم أمراض المصريين هى أمراض نقص التغذية وسوء التغذية ، والتى تؤدى إلى انخفاض إنتاجية العمل ، وبالتالى انخفاض الناتج القومى .

الكفاية الغذائية :

إن الإنتاج قد تخلف عن مواجهة الطفرة السكانية ، وبالتالى أصبح الإنتاج الغذائى

عاجزاً عن الوفاء باحتياجات السكان .

إن مصر التى كانت حقل غلال روما القديمة ، ومصدرة لها فى العصر العربى ، ومتمتعة بالكفاية الذاتية فى معظم انتاجها الزراعى مع فائض قل أو كثر للتصدير حتى الحرب العالمية الثانية ، أصبحت فى العقود الأخيرة محرومة من الكفاية الذاتية ، ومستوردة للغذاء ، بل وتزدادكل يوم عجزاً انتاجياً ، وابتعادا عن الكفاية الذاتية واعتمادا على الاستيراد ، وبالتالى استنزافاً للاقتصاد القومى .

ويوضح الجدول رقم (١١) تطور الانتاج والاستهلاك ونسبة الإكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية فى أعوام ٦٠ / ١٩٦١ و ٨٦ / ١٩٨٧ ، ومنه يتضح ما يلى :

١ - تزايد استهلاك القمح من ٢,٢ مليون طن سنة ٦٠ / ١٩٦١ إلى ٨,٤مليون طن سنة ٨٦ / ١٩٨٧ ، أى زاد حوالى أربعة الأمثال فى ربع القرن ، وبهذا ارتفع استهلاك الفرد السنوى من ٨٤,٥ كجم إلى ١٦٦,٨ كجم ، أى تضاعف تقريباً . ولاشك أن هذه الزيادة الكبيرة فى استهلاك القمح لاترجع إلى استهلاك الانسان فقط ، ولكن أيضاً إلى استخدامه كعلف للحيوان لرخص سعره بسبب الدعم الحكومى .

والواقع أن نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح قد هبطت باطراد ، ففى عام ٦٠ / ١٩٦١ كانت نسبة الكفاية الذاتية تصل إلى ٧٢٪ ، وبالتالى لم يتجاوز الوارد منه ٦٨٠ ألف طن ، أما فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ فقد انحدرت هذه النسبة إلى ٢٤٪ ، وبالتالى ارتفع الوارد إلى حوالى ٦,٤ مليون طن ، أى أن الإنتاج المحلى كان يغطى نحو ثلاثة أرباع حاجة السكان وكانت تغطى ربع حاجة السكان بالاستيراد فى عام ٦٠ / ١٩٦١ ، غير أن الموقف انقلب تماماً خلال ربع قرن ، فأصبح الانتاج لايغطى سوى ربع الاستهلاك أما الإستيراد فيغطى ثلاثة أرباع الاستهلاك فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، أو بصيغة أخرى فمن كل رغيف تأكله ننتج نحن ربعه فقط . وفى هذا الصدد تكون مصر - بين البلدان النامية - من بين أكبر البلاد المستوردة للقمح[٤٦] . وتنعكس الزيادة المطردة فى الواردات من القمح على الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، ولاسيما مع ارتفاع الأسعار العالمى . فالقمح -

تطور الانتاج والاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية
فى السنوات ٦٠/٦١ ، ٧٠/٧١ ، ٨٦/١٩٨٧

السلع	١٩٦١/٦٠				١٩٧١/٧٠				١٩٨٧/٨٦			
	نصيب الفرد (كجم / سنة)	الانتاج (الف طن)	الاستهلاك (الف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	نصيب الفرد (كجم / سنة)	الانتاج (الف طن)	الاستهلاك (الف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪	نصيب الفرد (كجم / سنة)	الانتاج (الف طن)	الاستهلاك (الف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪
القمح	٨٤,٥	١٤٩٨	٢١٨٥	٧٢	١٤٣,٠	١٥٥١	٤٧٣١	٣٣	١٦٦,٨	١٩٧٦	٨٣٥٦	٢٤
الذرة الشامى	٦١,٧	١٥٠٠	١٥٩٥	٩٤	٧٥,٤	٢٤٢٠	٤٢٩٣	٩٧	١١٧,٨	٣٩٩٨	٥٨٩٨	٦٨
الذرة الرفيعة	٢٣,٣	٦٠٣	٦٠٣	١٠٠	٢٦,٤	٨٧٤	٨٧٤	١٠٠	١٢,٥	٦٢٥	٦٢٥	١٠٠
الأرز الأبيض	٣٢,٨	١٠٥٦	٨٤٩	١٢٤	٣٤,٢	١٨٣٦	١١٣١	١٥٣	٣٣,٧	١٧٤٨	١٦٨٨	١٠٤
الفول	٨,٩	٢٠٨	٢٣٠	٩٠	٨,٤	٢٧٨	٢٧٨	١٠٠	٦,٨	٢٤٠	٢٤٠	١٠٠
العدس	٢,٠	٤٨	٥٢	٩٢	١,١	٣٣	٣٧	٨٩	٠,٦	١٤	٣٠	٤٧
الزيوت	٥,١	١٢٥	١٣١	٩٥	٥,٣	١٣٢	١٧٦	٧٥	١٢,٠	١٢١	٥٩٩	٢٠
السكروز المكرر	١١,٤	٣٣٧	٢٩٥	١١٤	٧,٠	٣٢٤	٢٣٠	١٤١	٣٢,٨	٨٥٧	١٦٤٥	٥٢
اللحوم الحمراء	٩,٧	٢٣٩	٢٥٣	٩٥	٩,٥	٢٨٣	٣١٥	٨٩,٨	١٢,١	٤٠٦	٦٠٦	٦٧
لحوم الدواجن	٢,١	٥٦	٥٦	١٠٠	٢,٩	٩٦	٩٦	١٠٠	٥,٢	٢١٨	٢٦٢	٨٣
البيض	١,٢	٣٢	٣٢	١٠٠	١,٦	٥٣	٥٣	١٠٠	٢,٧	١٣٨	١٣٧	١٠١
الألبان	٤٣,٧	١٠٥٤	١١٣١	٩٣	٥٠,٥	١٥٨٩	١٦٧٠	٩٥	٤٩,٤	٢٣٧٥	٢٤٧٥	٩٦
الأسماك	٤,٧	١٤٢	١٢٤	١١٤	٢,٩	١١٠	٩٧	١١٣	٠,٩	٢٣٦	٢٩٢	٨١
الفاكهة	٣٧,٩	١٥١٤	٩٨٥	١٥٤	٥٣,٣	١٧٩٠	١٧٥٧	١٠٢	٧٨	٣٦٤٣	٣٨٦٨	٩٤
الخضر	١٢٩,٧	٣٣٦٨	٣٥٥٩	١٠٦	١٤٦,٣	٥٤١٣	٤٨٣٨	١١٢	١٩٩	١١٩٣٦	٩٨٧٦	١٢٠

لاشك ـ هو المسئول الأول على تزايد العجز المطرد فى ميزان المدفوعات ، فضلاً عن تزايد الدعم الحكومى للاستهلاك التموينى داخليًا .

٢ - رغم أن موقف الذرة من حيث الكفاية الذاتية أفضل من القمح ، فإنه قد ابتعد عنها بصورة متزايدة ، ففى الفترة (٦٠ / ١٩٦١ - ٨٦ / ١٩٨٧) تزايد الاستهلاك أكثر من أربعة الأمثال ، وبهذا اقترب استهلاك الفرد السنوى من التضاعف حيث ارتفع من ٦١,٧كجم إلى ١١٧,٨ كجم . فى عام ٦٠ / ١٩٦١ بلغت جملة الاستهلاك من الذرة الشامية نحو ١,٥٩٥ ألف طن ، والإنتاج المحلى ١,٥٠٠ ألف طن ، والاستيراد ٩٥ ألف طن ، فكانت نسبة الكفاية الذاتية نحو ٩٤٪ . أما فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ فأصبحت الأرقام على الترتيب ٥,٨٩٨ ألف طن ، ٣,٩٩٨ ألف طن ، ١,٩٠٠ ألف طن، وهبطت النسبة إلى ٦٨٪ . ومن التكرار رحده أن نضيف أن الذرة كغذاء للإنسان كاد ينقرض ، ولكن يزداد استخدامه كعلف للحيوان .

٣ - تكتفى مصر ذاتيا من الأرز ، ولكن الزيادة المطردة فى استهلاكه بمعدلات أسرع من معدلات الزيادة فى إنتاجه قد أدت إلى الانخفاض المستمر فى صادراته ، ففى عام ٦٠ / ١٩٦١ بلغ الانتاج المحلى ١,٠٥٦ ألف طن ، والاستهلاك ٨٤٩ أف طن ، وبالتالى كان الفائض للتصدير ٢٠٧ ألف طن بنسبة ٢٠٪ من الانتاج . أما فى عام ١٩٨٩/٨٦فقد ارتفع الانتاج المحلى إلى ١,٧٤٨ ألف طن ، إلا أن الاستهلاك قفز إلى ١,٦٨٨ ألف طن ، وبالتالى أصبح الفائض للتصدير لايزيد على ٦٠ ألف طن ، أى بنسبة لاتتجاوز ٣,٤٪ من الانتاج .

٤ - الفول من أهم الغلات الغذائية فى مصر ، فهو يمثل الغذاء الشعبى الأول نظراً لأنه غذاء غنى بالبروتينات النباتية وكبديل عن البروتينات الحيوانية . والانتاج المحلى يتذبذب من سنة إلى أخرى ، إذ أن الفول غلة شديدة الحساسية للتقلبات الجوية ، هذا فضلاً عن تعرضه للإصابة الشديدة ببعض الأمراض والآفات مما يؤدى إلى نقص كبير فى انتاجية الفدان فى بعض السنوات ، ونتيجة هذا التذبذب فى الإنتاج ، فإن المحصول قد

لايكفى فى بعض السنوات حاجة الاستهلاك المحلى فيغطى الاستهلاك عن طريق الاستيراد ولكنه فى سنوات أخرى قد يكون أكثر من الحاجة ويتبقى منه فائض يجد طريقه إلى الأسواق الخارجيه[٤٧] . ففى عام ٦٠ / ١٩٦١ بلغ الانتاج ٢٠٨ ألف طن ، والاستهلاك ٢٣٠ ألف طن ، فكانت نسبة الكفاية الذاتية ٩٠٪ ، أما فى الفترة (١٩٧١/٧٠ -٨٦ / ١٩٨٧) فقد تحقق الاكتفاء الذاتى من الفول .

٥ - وبالمثل فإن العدس غذاء غنى بالبروتين ، ويقبل المصريون عليه كوجبة شهية خاصة فى فصل الشتاء . ففى عام ٦٠ / ١٩٦١ وصلت نسبة الكفاية الذاتية فيه إلى ٩٢٪ ، غير أنها هبطت إلى ٤٧٪ فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، أى إلى النصف تقريباً ، وبالتالى أصبح الوارد من العدس يغطى أكثر من نصف الاستهلاك المحلى (١٦ ألف طن). ومن الطريف أن هذا الرقم يجعل من مصر أكبر مستورد للعدس فى العالم حالياً ، رغم أن الجدارة الانتاجية مازالت تجعل مصر الدولة الأولى فى العالم .

٦ - لقد تضاعف استهلاك الزيوت أكثر من أربعة الأمثال خلال ربع القرن (٦٠ / ١٩٦١ - ٨٦ / ١٩٨٧) ، ففى عام ٦٠ / ١٩٦١ بلغ الاستهلاك ١٣١ ألف طن ، قدم الانتاج المحلى منها ١٢٥ ألف طن ، أى وصلت نسبة الكفاية الذاتية إلى ٩٥٪ . أما فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ فقد ارتفع الاستهلاك إلى ٥٩٩ ألف طن ، لم يقدم الانتاج المحلى منها سوى ١٢١ ألف طن ، أى انحدرت نسبة الكفاية الذاتية إلى ٢٠٪ .

٧ - قفز استهلاك السكر بوضوح ، ففى عام ٦٠ / ١٩٦١ لم يزد الاستهلاك على ٢٩٥ ألف طن ، أما فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ فقد ارتفع إلى ١,٦٥٤ ألف طن ، أى أكثر من خمسة الأمثال فى ربع القرن .

ولقد كان الإنتاج المحلى من السكر يغطى حاجة الاستهلاك مع فائض للتصدير حتى نهاية السبعينات ، إلا أن نسبة الكفاية الذاتية هبطت هبوطا واضحا من ١١٤٪ عام ٦٠ / ١٩٦١ إلى ٥٢٪ عام ٨٦ / ١٩٨٧ .

٨ - أما فى اللحوم ، فلقد تضاعف استهلاك اللحوم الحمراء - أو أكثر من تضاعف -

فى ربع قرن ، حيث ارتفع من ٢٥٣ ألف طن سنة ٦٠ / ١٩٦١ إلى ٦٠٦ ألف طن سنة ٨٦ / ١٩٨٧ ، وبهذا ارتفع متوسط استهلاك الفرد السنوى من ٩,٧ كجم إلى ١٢,١ كجم . وكانت نسبة الكفاية الذاتية من اللحوم الحمراء ترتفع إلى ٩٥٪ فى عام ٦٠ / ١٩٦١ ، غير أنها هبطت إلى ٦٧٪ فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ .

كما زاد استهلاك اللحوم البيضاء أكثر من أربعة الأمثال فى الفترة (٦٠ / ١٩٦١ - ٨٦ / ١٩٨٧) ، حيث طفر الاستهلاك من ٥٦ ألف طن إلى ٢٦٢ ألف طن ، وبهذا تضاعف - أو أكثر من تضاعف - متوسط استهلاك الفرد السنوى حيث ارتفع من ١,٢ كجم إلى ٥,٢ كجم . وبينما كان الانتاج من اللحوم البيضاء يغطى الاستهلاك حتى أوائل السبعينات ، انخفضت نسبة الكفاية الذاتية منها إلى ٨٣٪ عام ٨٦ / ١٩٨٧ .

ولقد تحقق الاكتفاء الذاتى من البيض على الرغم من زيادة الاستهلاك من ٣٢ ألف طن عام ٦٠ / ١٩٦١ إلى ١٣٧ ألف طن عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، ويرجع ذلك إلى الزيادة المطردة فى الانتاج ، إذ تضاعفت أكثر من أربع مرات بين هذين التاريخين ، وقد إنعكس ذلك على نصيب الفرد حيث ارتفع من ١,٢ كيلوجرام عام ٦٠ / ١٩٦١ إلى ٢,٧ كيلوجرام عام ٨٦ / ١٩٨٧ .

وكذلك ارتفعت نسبة الكفاية الذاتية من الألبان من ٩٣٪ عام ٦٠ / ١٩٦١ إلى ٩٦٪ عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، وذلك بسبب تضاعف الانتاج حيث قفز من ١,١٣١ ألف طن إلى ٢,٤٧٥ ألف طن بين هذين التاريخين ، ورغم هذه الطفرة فى الانتاج المحلى ، إلا أن متوسط استهلاك الفرد السنوى من الألبان لم يرتفع إلا ارتفاعًا طفيفًا ، حيث زاد من ٤٣,٧ كيلوجرام عام ٦٠ / ١٩٦١ إلى ٤٩,٤ كيلوجرام عام ٨٦ / ١٩٨٧ .

٩ - لقد تضاعف استهلاك الأسماك فى ربع قرن ، حيث ارتفع الاستهلاك من ١٢٤ ألف طن سنة ٦٠ / ١٩٦١ إلى ٢٩٢ ألف طن سنة ٨٦ / ١٩٨٧ ، وبهذا تزايد متوسط استهلاك الفرد السنوى من ٤,٧ كجم إلى ٥,٩ كجم ، ولقد كان الانتاج السمكى المحلى يغطى الاستهلاك حتى عام ٧٠ / ١٩٧١ ، غير أن نسبة الكفاية الذاتية منه قد انخفضت

إلى ٨١٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ .

١٠- أما فى الخضر والفاكهة ، فقد تضاعف استهلاك الخضر نحو ثلاثة الأمثال إلا قليلا من ٣,٥٥٩ ألف طن سنة ١٩٦١/٦٠ إلى ٩,٨٧٦ لف طن سنة ١٩٨٧/٨٦ ، وبهذا ارتفع متوسط استهلاك الفرد السنوى من ١٢٩,٧ كيلو جرام إلى ١٩٩كيلو جرام ، والسبب ببساطة أنها أرخص أنواع السلع الغذائية .

كما زاد استهلاك الفاكهة نحو أربعة الأمثال من ٩٨٥ ألف طن سنة ١٩٦١/٦٠ إلى ٣,٨٦٨ ألف طن سنة ١٩٨٧/٨٦ ، وبهذا تضاعف متوسط استهلاك الفرد السنوى حيث ارتفع من ٣٧,٩ كيلو جرام إلى ٧٨ كيلو جرام . بينما كان الانتاج المحلى يغطى الاستهلاك مع فائض كبير للتصدير فى عام ١٩٦١/٦٠ ، انحدرت نسبة الكفاية الذاتية منها إلى ٩٤٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ .

من هذا التحليل عن مدى الانتاج الغذائى لحاجة السكان ، يمكن أن نخرج بالحقائق التالية :

١- منذ أوائل الستينات أصبحت مصر مستوردا رئيسيا لبعض السلع الغذائية وخاصة القمح ، ثم ابتعدت منذ بداية السبعينات عن الكفاية الذاتية فى جميع السلع الغذائية باستثناء الأرز والذرة الرفيعة والفول والخضر والفاكهة ، ومن ثم أصبحت مصر لاتكفى ذاتها بانتاجها ، ولاتطعم ذاتها ما فيه الكفاية .

٢- لقد تغيرت أنماط الاستهلاك ، فقد تزايد استهلاك القمح ولعل من أسباب ذلك تحول أهل الريف من استهلاك الذرة إلى القمح ، كما تصاعد بوضوح استهلاك الخضر والفاكهة والزيوت النباتية ، وبالتالى أصبح استيراد كميات كبيرة ومتزايدة من مواد الغـــذاء

الرئيسية إحدى السمات البارزة للإقتصاد القومى .

٣- إن الزيادة الموصولة والمطردة فى الطلب على السلع الغذائية وخاصة القمح أسرع من معدلات الزيادة فى إنتاجها ، وبالتالى عجز الانتاج المحلى عن تغطية إحتياجات الاستهلاك ، ولهذا اتسعت الفجوة الغذائية ، وسوف يزداد حجمها مع استمرار تزايد الاحتياجات الغذائية بمعدلات أكبر من معدلات النمو فى انتاج الغذاء .

٤- انخفاض الفائض المتاح للتصدير باطراد بسبب النمو البطىء للانتاج الزراعى من ناحية ، والانفجار الاستهلاكى من الناحية الأخرى نتيجة لنمو السكان وأنماط الاستهلاك .

والواقع أن قطاع الزراعة فى تعامله مع الخارج لم يعد يحقق فائضا كان يستخدم فى تمويل التنمية ، بل أصبح لايفى بمتطلبات السكان التى أصبح الوفاء بها يحقق عجزا يتم تمويله من قطاعات أخرى ، وأن عبء هذا العجز مازال مستمرا فى الزيادة ، ومالم تحدث دفعة قوية للإنتاجية الزراعية ولانتاج محلى متزايد لمستلزمات الانتاج الزراعى ، فإن مشكلة رصيد الميزان التجارى الزراعى ستزداد خطورتها فى المستقبل .

الفجوة الغذائية :

لقد تعرض إقتصاد الغذاء المصرى لانقلاب كامل خلال ربع القرن الأخير إذ فقدت مصر كلية ميزة الكفاية الغذائية وتحولت إلى دولة تعانى من العجز الغذائى ، وانقلبت المقولة التاريخية الشهيرة " الحبوب من مصر " إلى " الحبوب إلى مصر "[٤٨] .

ولقد اطرد قصور إنتاج الغذاء عن ملاحقة المد الاستهلاكى الغامر منذ بداية

أخطر المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى .

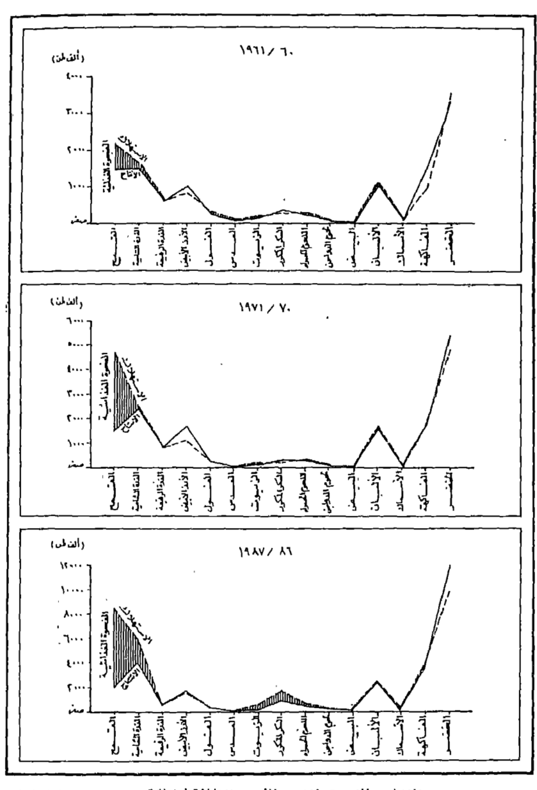
ولقد أخذت الفجوة الغذائية - من حيث الحجم والقيمة - تتسع باطراد ، حيث زاد حجم الفجوة الغذائية من مليون طن عام ١٩٦٠ إلى ١,٧ مليون طن عام ١٩٧٠ ، وإلى ٧,٤ مليون طن عام ١٩٨٠ ، ثم إلى ٨,٣ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ . كما ارتفعت قيمتها من ١٥٠ مليون دولارعام ١٩٦٠ إلى ٩٨٤ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، وإلى ١٧٨٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ، ثم إلى ٣,٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٧/٨٦ [(٤٩)] . وعلى الجملة فإن حجم الفجوة الغذائية قد تضاعف أكثر من ثمانية أمثال كما تضاعفت قيمتها أكثر من ٢٥ مرة خلال ربع قرن . ويعتبر اتساع الفجوة الغذائية بهذه الصورة الخطيرة أمرا مثيرا للقلق إذ يعكس تناقص الاعتماد على الذات وتزايد الاعتماد على الاستيراد فى توفير غذاء الناس مما ينطوى على تهديد للأمن الغذائى القومى .

ومن دراسة الشكل رقم (٧) يبدو بوضوح مايلى :

١- زادت الفجوة القمحية من حوالى ٠,٧ مليون طن عام ١٩٦١/٦٠ إلى نحو ٣,٢ مليون طن عام ١٩٧١/٧٠ - أى بنسبة زيادة تصل إلى ٣٦٣٪ ، ثم تضاعفت حيث بلغت حوالى ٦,٤ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، وهذا يعنى أن حجم الفجوة القمحية قد تضاعف أكثر من ثمانية أمثال فى ربع قرن .

٢- ارتفعت فجوة الذرة الشامية من ٩٥ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ إلى ١,٩ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أى تضاعفت ٢٠ مرة خلال ربع قرن .

٣- اتسعت فجوة العدس بوضوح ، فأصبحت ١٦ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ بينما كانت ٤ آلف طن عام ١٩٦١/٦٠ ، أى تضعفت أربعة أمثال فى ربع قرن .



- شكل رقم (٧) : الإنتاج والإستهلاك والفجوة الغذائية فى الفترة (٦٠/١٩٦١ - ٨٦/١٩٨٧)

٤- زادت فجوة الزيوت زيادة كبيرة ، بينما كانت ٦ آلف طن عام ١٩٦١/٦٠ أصبحت ٤٧٨ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أى تضاعفت نحو ٨٠ مرة خلال ربع قرن .

٥- كان انتاج السكر يحقق فائضا حتى أوائل السبعينات ، إلا أن فجوة السكر قد برزت فى عام ١٩٧٣ حيث بلغت ٣٦ ألف طن ، ثم ارتفعت باطراد إلى ٧٨٨ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أى تضاعفت أكثر من ٢٠ مرة بين هاذين التاريخين .

٦- زادت الفجوة الغذائية للحوم الحمراء من ١٤ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ إلى ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أى تضاعفت أكثر من ١٤ مرة فى ربع قرن .

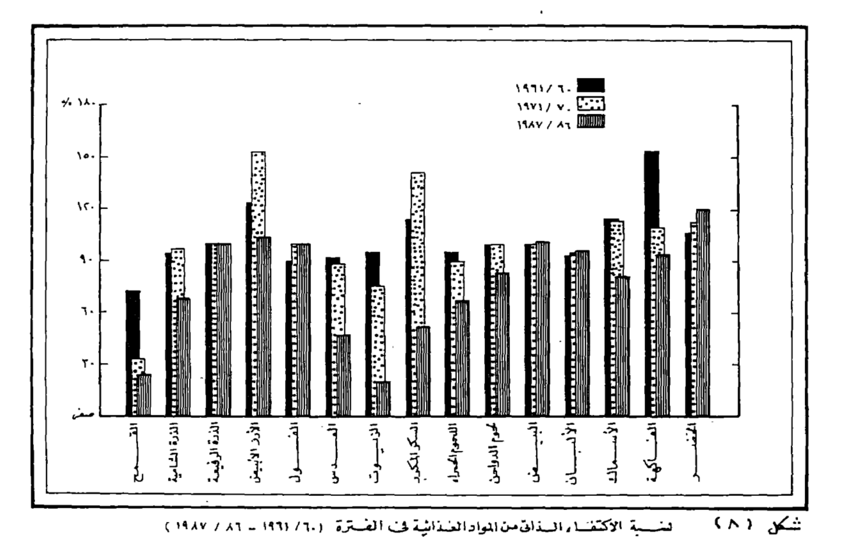
٧- حقق الانتاج المحلى للحوم الدواجن إكتفاء ذاتيا حتى أوائل السبعينات ، أما فى عام ١٩٨٧/٨٦ فقد بلغت الفجوة الغذائية للحوم البيضاء ٤٤ ألف طن .

٨- زادت الفجوة الغذائية للألبان من ٧٧ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ إلى ١٠٠ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أى بنسبة زيادة تبلغ ٣٠٪ فقط .

٩- حقق انتاج الأسماك الكفاية الذاتية حتى بداية السبعينات ، غير أن الفجوة الغذائية للأسماك قد بلغت ٥٦ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ .

١٠- كان إنتاج الفاكهة يحقق الكفاية الذاتية حتى بداية السبعينات ، أما فى عام ١٩٨٧/٨٦ فقد بلغت الفجوة الغذائية للفواكه ٢٢٥ ألف طن .

عند هذا الحد يتعين علينا أن نقدم تقدير موقف نهائى عن نسبة الكفاية الذاتية من السلع الغذائية ، وهذا مايوضحه الشكل رقم (٨) . ويبدو منه أن نسبة الاكتفاء الذاتى تنخفض إنخفاضا موصولا ،مطردا خلال الفترة (١٩٦١/٦٠ - ١٩٨٧/٨٦) ، إذ بلغت نسبة الكفاية عام ١٩٨٧/٨٦ الخمس من الزيوت ، ونحو الربع من القمح ،وحوالى النصف من السكر والعدس ، وزهاء الثلثين من الذرة الشامية واللحوم الحمراء ، ونحو أربعة الأخماس من



شكل (٨) نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية في الفترة (٦٠/١٩٦١ - ٨٦/١٩٨٧)

اللحوم البيضاء والأسماك ، وأخيرا تسعة الأعشار تقريبا من الألبان والفاكهة .

وهذا يعنى قصور الزراعة وعجزها عن توفير القوت الاساسى للناس ، وهو القصور الذى فرض استيراد الغذاء بكميات متزايدة وخطرة .

إن إطراد قصور إنتاج الغذاء عن ملاحقة حاجات الاستهلاك الملحة منذ بداية السبعينات قد نقل مشكلة الغذاء من مشكلة نقص عابر فى المواد الغذائية إلى نقص مستمر، حتى أصبحت تمثل مشكلة أمن غذائى قومى ، وأصبح الخطر المستقبلى أفدح من الحالى .

أسباب الفجوة الغذائية :

تتأصل أزمة الغذاء فى تطور إنتاج الحاصلات الغذائية وفى تطور الاستهلاك الغذائى، ومن ثم فإن أسباب الفجوة الغذائية تكمن فى المعوقات التى تواجه تطور الانتاج ، وكذلك فى العوامل المؤدية لزيادة الاستهلاك ، أى أن أسباب الأزمة موزعة بين الزراعة والسكان ، أو بين الانتاج والإستهلاك ، أو بين العرض والطلب .

أولا - أسباب نقص إنتاج الغذاء :

رغم الجهود الطيبة التى بذلت - ولاتزال - فى مجال التنمية الزراعية ، إلا أن الزراعة المصرية - أقدم وأعرق زراعة فى التاريخ - لاتزال متخلفة تكنولوجيا ، وبالتالى تقهقر موقعها وتراجعت مكانتها فى سلم الانتاجية فى العالم ، وتبدو مظاهر هذا التخلف من خلال المؤشرات التالية :

١ - تخلف إنتاجية الأرض الزراعية :

لقد تخلفت الإنتاجية الزراعية للمحاصيل الغذائية بسبب تخلف المستوى التكنولوجى للإنتاج ، حيث يلاحظ من الجدول رقم (١٢) مايلى :

(أ) إنخفاض معدلات النمو السنوى فى إنتاجية الفدان لغالبية المحاصيل الغذائية إنخفاضًا مطردا خلال ربع قرن (٦٠ - ١٩٨٤) ، إذ هبطت هذه المعدلات فى السبعينات عن مثيلتها فى الستينات ، ثم هبطت بحدة فى النصف الأول من عقد الثمانينات ، حيث تدهورت معدلات نمو القمح والأرز والفول إلى مستويات دنيا ، كما انحدرت بشدة إنتاجية الفدان من العدس والذرة الرفيعة وقصب السكر حيث سجلت هذه المحاصيل معدلات نمو سالبة .

(ب) تدهور متوسط إنتاجية الفدان من بعض المحاصيل الغذائية الرئيسية ، مثل العدس وقصب السكر ، حيث هبط متوسط إنتاجية الفدان من العدس من ٠,٦٢ طن إلى ٠,٤٨ طن ، كما انخفض متوسط إنتاجية الفدان من قصب السكر من ٣٨,٧ طن إلى ٣٤,٤ طن فى الفترة (٦٠ - ١٩٨٤) .

والواقع ، أن متوسط إنتاجية الفدان فى كثير من المحاصيل فى مصر منخفض بالمقياس العالمى ، إذ أن متوسط إنتاجية الفدان من الحبوب لايتجاوز نصف مثيله فى الدول المتقدمة ، وبالمثل تقريبًا فى الخضر حيث يقل متوسط إنتاج الفدان عن نصف نظيره فى كثير من دول العالم ، وفى الفاكهة لايزيد متوسط إنتاج الفدان فى أغلب أصنافها على ربع مثيله فى معظم الدول الأخرى[٥٠] .

وفى المحصلة ، تباطأ معدل نمو إنتاج الحاصلات الزراعية حيث لم يتجاوز ٢٪ سنويًا فى الفترة (٦٠-١٩٨٤)[٥١] ، وهو معدل دون معدل نمو السكان الذى إرتفع إلى نحو ٢,٦٪ سنويًا خلال الفترة (٦٠-١٩٨٦) ، وبالتالى أصبح السكان أكثر من الإنتاج - أى

جدول رقم (١٢)

(أ) معدلات النمو السنوية فى الغلة الفدانية
خلال الفترة (١٩٣٥ - ١٩٨٤)

الفترات	القمح	ذرة شامية	ذرة رفيعة	أرز	الفول	عدس	قصب السكر
خلال ١٩٣٥ - ١٩٥٩	٠,٦	٠,٥-	٠,٠٧	١,٧	٠,٤-	٠,٦-	٠,٦
خلال الستينات	٠,٩	٦,٢	٣,٠	٠,٠٢-	١,٧	٠,٠٣	٠,٣
خلال السبعينات	٢,٩	٠,٥	٠,٦-	٠,٧	٠,٦	٠,٢-	٠,١-
خلال ١٩٨٠ - ١٩٨٤	٠,٧	١,٧	٠,٣-	٠,٥	٠,٥	١,١-	٠,٠٥-
خلال ١٩٣٥ - ١٩٨٤	١,١	١,٢	٠,٥	١,١	٠,٣	٠,٥-	٠,١
خلال ١٩٦٠ - ١٩٨٤	١,٧	٣,٠	٠,٩	٠,٥	١,٠	٠,٥-	٠,٤-

(ب) تطور متوسط انتاجية الفدان لبعض المحاصيل الرئيسية فى مصر
خلال نصف قرن (١٩٣٥ - ١٩٨٤)

(متوسط انتاجية الفدان بالطن)

الفترات	القمح	ذرة شامية	ذرة رفيعة	أرز	الفول	عدس	قصب السكر
١٩٣٥-١٩٣٩	٠,٨٩	١,٠٤	٠,٢٧	١,٥٣	٠,٧٥	٠,٧٠	٣٣,٩
١٩٤٠-١٩٤٤	٠,٧٣	٠,٨١	١,١١	١,٢٧	٠,٧٧	٠,٧٢	٢٨,٦
١٩٤٥-١٩٤٩	٠,٧٢	٠,٨٨	١,٠٦	١,٥٨	٠,٧٥	٠,٦٦	٢٧,٥
١٩٥٠-١٩٥٤	٠,٨٤	٠,٩٠	١,١٨	١,٦٠	٠,٦٩	٠,٦٤	٣٤,٤
١٩٥٥-١٩٥٩	٠,٩٨	٠,٨٨	١,٢٧	٢,١٢	٠,٦٧	٠,٦٠	٣٧,٧
١٩٦٠-١٩٦٤	١,٠٨	١,٠٦	١,٤٣	٢,٢٣	٠,٧٣	٠,٦٢	٣٨,٧
١٩٦٥-١٩٦٩	١,٠٧	١,٥٠	١,٦٨	٢,١١	٠,٧٩	٠,٦٢	٣٨,٧
١٩٧٠-١٩٧٤	١,٣٠	١,٥٥	١,٧٢	٢,٢٢	٠,٩٠	٠,٧٨	٣٦,٩
١٩٧٥-١٩٧٩	١,٤٠	١,٥٨	١,٥٨	٢,٢٦	٠,٨٤	٠,٥٤	٣٤,٥
١٩٨٠-١٩٨٤	١,٤٥	١,٧١	١,٥٦	٢,٣٧	٠,٨٦	٠,٤٨	٣٤,٤
جملة	٤٢,١	٧٥,٥	٢٣,١	١٢,١	٢٥,٨	١٢,٤-	٨,٨-

المصدر :

محمود طنطاوى الباز ، أزمة التنمية الرأسية فى مصر ، مصر المعاصرة ، العددان ٣١٢ و ٣١٤ ، القاهرة ، يوليو و أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .

إختل التوازن بين السكان وإنتاج الغذاء .

٢ - ضعف الإنتاج الحيوانى :

رغم زيادة أعداد الماشية ، إلا أن إنتاجها سواء فى اللحوم أو الألبان يتصف بالضعف الشديد ، حيث يقدر متوسط إنتاجية البقرة من الألبان فى السنة بنحو عشر المتوسط العالمى (٧٠٠ كجم من اللبن مقابل ٦٠٠٠ كجم) ، وكذلك يبلغ متوسط إدرار الجاموس من اللبن حوالى ١٢٠٠ كجم فى السنة أى مايعادل نصف متوسط الإدرار فى الجاموس فى الباكستان والعراق[٥٢] . أما إنتاجية الماشية من اللحوم فهى منخفضة للغاية حيث لايتجاوز متوسط إنتاجية الرأس من اللحم فى السنة نصف المتوسط العالمى[٥٣] .وليس الإنتاج الداجنى بأحسن حالا ، إذ أن سلالات الدواجن المحلية منخفضة الإنتاجية من حيث عدد البيض المنتج فى السنة ومتوسط وزن البيضة والكفاءة التحويلية وسرعة النمو .

٣ - إنخفاض حجم الإنتاج السمكى :

رغم أن المساحة المائية للمصايد (البحرية والبحيرية والنهرية) تقدر بنحو ٦,٩ مليون فدان[٥٤] ، إلا أن مصر فقيرة فى إنتاجها السمكى ، إذ يبلغ إنتاج الفدان المائى نحو ٢٠٠ كيلو جرام سنويًا مقابل ٨ أطنان فى بعض دول العالم[٥٥] .

ويعزى قصور الإنتاج الزراعى إلى عديد من المعوقات والمشكلات ، لعل أهمها مايلى :

١ - تدهور خصوبة التربة وقدرتها الإنتاجية ، إذ تدل نتائج حصر الأراضى الزراعية وتصنيفها طبقا لمقدرتها الإنتاجية ، أن مساحة الأراضى ذات الرتب الإنتاجية العالية تشغل ٦,١٪ فقط من المساحة المنزرعة ، ومساحة الأراضى ذات الإنتاجية الجيدة تمثل

٤٤,٨٪ ، ومساحة الأراضى ذات الانتاجية المتوسطة تشكل ٣٨,٩٪ ، أما مساحة الأراضى منخفضة الانتاجية فتشغل ١٠,٢٪ ، وهذا يعنى أن حوالى نصف المساحة المنزرعة ذات انتاجية متوسطة أو ضعيفة (جدول رقم ١٣) .

ولقد تدهورت خصوبة التربة إلى مستوى بالغ الخطورة فى الكثير من الأراضى المنزرعة فى السنوات الأخيرة ، بما ترتب عليه تزايد مساحة الأراضى ذات الرتب الإنتاجية المتوسطة أو المنخفضة على حساب مساحة الأراضى ذات الإنتاجية العالية والجيدة . وهذا التدهور المستمر فى التربة يؤثر تأثيرا خطيرا على معدل نمو الانتاج الزراعى .

ويرجع تدهور خصوبة التربة إلى الإسراف فى الرى وسوء الصرف ، وعدم كفاءة وفاعلية الإجراءات الجارية لتحسين التربة وصيانتها .

ولعل تجريف الأراضى الزراعية يعتبر أخطر المشاكل التى أدت إلى تدمير خصوبة التربة واغتيال الأرض إذ تقدر الأراضى المجرفة التى تم حصرها حتى منتصف الثمانينات بحوالى ٣٨ ألف فدان ، بينما يقدرها البعض فى الحقيقة بما لايقل عن ضعف هذا الرقم [٥٦]

وفى المحصلة ، إذ أضفنا مساحة الأراضى المجرفة إلى مساحة الفقد فى الأراضى الزراعية بسبب الزحف العمرانى ، لكان معنى ذلك تآكل الرقعة الزراعية ، مما يقلل من مساهمة قطاع الزراعة فى الدخل القومى .

٢- التفتت الزراعى ، حيث تعتبر مشكلة تفتت الحيازة الزراعية من أخطر المشكلات التى تعوق التنمية الزراعية . ولعل من أهم أسباب هذه المشكلة الحجم السكانى الكبير وضغطهم الشديد على الرقعة الزراعية المحدودة ، هذا إلى جانب قوانين التوريث التى تقرر تقسيم الملكية الزراعية بين الورثة جميعا .

وتشير الأرقام المتاحة عن مساحة الحيازات الزراعية (جدول رقم ١٤وشكل رقم٩) إلى مايلى :

(أ) يبلغ متوسط مساحة الحيازة الزراعية نحو ٢,٦ فدان ، وهذا المتوسط يتناقص

جدول رقم (١٣)

توزيع الأراضى الزراعية حسب المقدرة الانتاجية

الدرجة	المساحة (ألف فدان)	% من الأراضى الزراعية
الدرجة الأولى (ذات الانتاجية العالية)	٣٥٩,٦	٦,١
الدرجة الثانية (ذات الانتاجية الجيدة)	٢٦٣٣,٤	٤٤,٨
الدرجة الثالثة (ذات الانتاجية المتوسطة)	٢٢٩١,٦	٣٨,٩
الدرجة الرابعة (ذات الانتاجية المحدودة)	٥٩٨,٧	١٠,٢
المجمـــوع	٥٨٨٣,٣	١٠٠,٠

المصدر :

من حساب الباحث اعتمادا على :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٦ ، يونية ١٩٨٩ ، جدول رقم (٢٧) .

(٢) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثالث ، القاهرة ، مارس ١٩٩٣ ، ص ٢٠٩ .

جدول رقم (١٤)

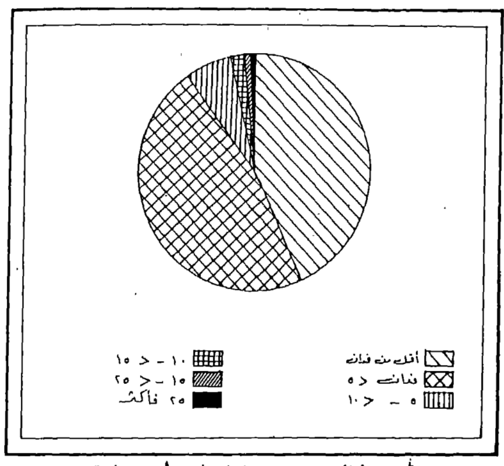
توزيع حيازة الأراضى الزراعية ، ١٩٧٥

الفئة (بالفدان)	عدد الحائزين (بالألف)	٪
أقل من فدان	١,٠٠٠	٤٣,٠
فدان - < ٥	١,٠٩٤	٤٧,١
٥ - < ١٠	١٤٨	٦,٤
١٠ - < ١٥	٤٥	١,٩
١٥ - < ٢٥	٢٢	٠,٩
٢٥ فأكثر	١٦	٠,٧
الجملة	٢,٣٢٥	١٠٠,٠

المصدر :

رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٣ ، ص ٢٩ .

- النسبة المئوية من حساب الباحث .



شكل رقم (٩) : توزيع الحائزين حسب مساحة حيازة الأرض الزراعية عام ١٩٧٥

باطراد بسبب التوريث وتفتت الملكية المطرد .

(ب) يحوز أكثر من خمسى جملة الحائزين (٤٣٪) على حيازات تقل مساحتها عن الفدان الواحد .

(جـ) يصل عدد الحائزين على حيازات تقل مساحتها عن خمسة أفدنة إلى حوالى ٢,١ مليون حائز ، أى مايماثل نحو ٩٠٪ من جملة حائزى الأرض الزراعية .

ومعنى هذا أن معظم الحيازات الزراعية تقل فى متوسطها عن الحجم الإقتصادى الأمثل للزراعة الكثيفة وهو خمسة أفدنة[٤٧] .

ومن الجدول رقم (١٥) والشكل رقم (١٠) يتضح أن مساحة الحيازات التى تتكون من قطعة واحدة تمثل حوالى ١٨,٢٪ من إجمالى مساحة الحيازات ، مقابل ١٨,٨٪ لتلك التى تتكون من قطعتين ، ١٨٪ لتلك المكونة من ثلاث قطع ، على حين أن الحيازات التى تتكون من عدد كبير من القطع (٤-٩قطع) تصل مساحتها إلى ٣٤,١٪ من مجموع مساحة الحيازات ، كما أن الحيازات التى تتكون من ١٠ قطع فأكثر تمثل مساحتها ١٠,٩٪ ، أى أن مايناهز نصف المساحة المزروعة (٤٥٪) عبارة عن حيازات تتألف من ٤ قطع فأكثر .

وعلى الجملة ، فإنه بالرغم من صغر مساحة معظم الحيازات الزراعية ، إلا أنها مفتتة بين عدد من القطع المنفصلة ، الأمر الذى يترتب عليه انخفاض الغلة الفدانية كما ونوعا .

ويمكن إبراز مضار مشكلة تفتت الحيازة الزراعية فيما يلى : (أ) وجود فاقد قابل للزيادة فى الرقعة الزراعية بسبب كثرة الحواجز التى يقيمها الزراع للفصل بين أراضيهم، وكثرة المراوى والمصارف الداخلية التى يقيمونها لتوصيل أو تصريف المياه بوحداتهم الصغيرة (ب) الأضرار التى تنشأ من تجاور المحاصيل التى تتباين معاملاتها الزراعية واحتياجاتها من الرى ومقاومة الآفات وغيرها من العمليات . (جـ) فقد جزء كبير من الموارد المائية مما يحد من إمكان التوسع الزراعى الرأسى والأفقى ، وتقدر نسبة الفقد فى المياه التى تنتج عن التفتت بنحو ٢٠٪ (د) صعوبة إتباع دورة زراعية معينة والإضطرار إلى اختيار محاصيل زراعية غير ملائمة . (هـ) ارتفاع التكلفة الإنتاجية الزراعية نتيجة لعدم إمكان تطبيق الأساليب

جدول رقم (١٥)

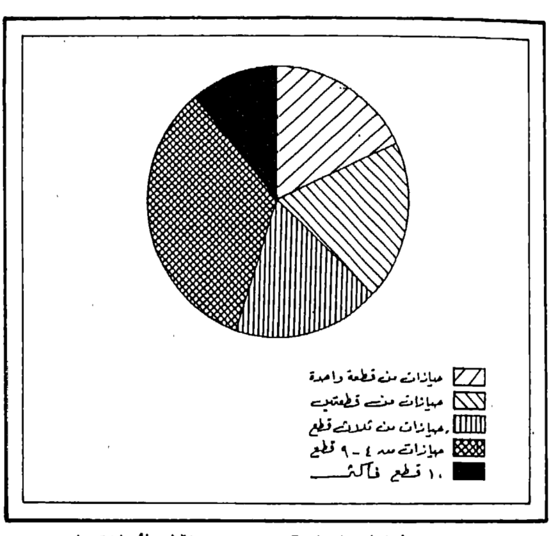
توزيع الحيازات حسب عدد القطع بالحيازة ، ١٩٧٥

عدد القطع	مساحة الحيازة (ألف فدان)	٪
حيازة من قطعة واحدة	١,١٣٠	١٨,٢
حيازات من قطعتين	١,١٦٣	١٨,٨
حيازات من ثلاث قطع	١,١١٦	١٨,٠
حيازات من ٤ - ٩ قطع	٢,١١٤	٣٤,١
١٠ قطع فأكثر	٦٧٥	١٠,٩
الجملـــــة	٦,١٩٨	١٠٠,٠

المصدر :

نفس المرجع ، ص ٣٢ .

- النسبة المئوية من حساب الباحث .



شكل رقم (١٠) : توزيع الحيازات الزراعية حسب عدد القطع بالحيازة عام ١٩٧٥

التكنولوجية الحديثة .

ومن ثم فإن التفتت الزراعى لايسمح باستخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة المحققة لميزات الإنتاج الكبير . كما يعتبر عقبة فى مجال التخصص الإنتاجى .

٣- اختلال المركب المحصولى ، حيث يرى البعض أن مشكلة الإنتاج الزراعى هى مشكلة التركيب المحصولى قبل أن تكون مشكلة الرقعة الزراعية المحدودة ، فالمركب المحصولى الأمثل هو الذى يوفر أقصى إنتاج من الغلات الزراعية تكفى للوفاء باحتياجات الاستهلاك الغذائى الداخلى ومتطلبات الصناعات الزراعية المحلية مع فائض للتصدير[٥٨]

ولعل من أهم العوامل التى تؤثر على التركيب المحصولى مدى مايمكن أن يحققه الإنتاج الزراعى من دخل إقتصادى يمكن أن يحصله المزارع ، ويعتمد ذلك اعتمادا اساسيا على أسعار الحاصلات الزراعية ، ومن ثم فإن اختلال المركب المحصولى هو نتيجة اختلال النظام السعرى برمته ، إذ دفع بالمركب المحصولى إلى التحيز إلى محاصيل معينة من جهة ، ومن جهة أخرى بخلق اختناقات حادة فى محاصيل بعينها . فقد تحول الفلاحون إلى زراعة محاصيل العلف التى تخدم الانتاج الحيوانى من اللحوم والألبان غالية الأسعار فى النهاية ، والمحاصيل البستانية من خضر وفواكه التى يزداد الطلب عليها فى المدن .

ويوضح الجدول رقم(١٦) تطور التركيب المحصولى فيما بين أوائل الخمسينات ومنتصف الثمانينات ، ومنه يلاحظ مايلى :

(أ) تعد طفرة الخضر والفاكهة أكثر استرعاء للانتباه فى تطور الزراعة والمركب المحصولى ، إذ تضاعفت مساحة الخضر وحدائق الفاكهة نحو أربع مرات خلال ثلاثة عقود تقريبا . ويمكن تفسير هذه الطفرة فى ضوء النمو المطرد لسكان المدن ، وبالتالى الزيادة المطردة فى الاستهلاك ، حيث يزرعها الريف ولكن تستهلكها المدن أساسا .

(ب) تناقصت مساحة كل من القمح والفول بوضوح ، ففى الفترة (١٩٥٤/٥٠)

جدول رقم (١٦)

التركيب المحصولى فيما بين (٥٠-١٩٥٤) و (٨٤/١٩٨٥)

المحصول والموسم الزراعى	٥٠ - ١٩٥٤		٨٤/١٩٨٥	
	المساحة (ألف فدان)	٪	المساحة (ألف فدان)	٪
الثوابت :				
قصب السكر	٩٦		٢٧٨	
حدائق الفاكهة	٩٤		٤٤٨	
الجملة	١٩٠		٧٢٦	
الموسم الشتوى				
قمح	١,٥٧١	٣٥,١	١,٤٣٠	٢٧,٠
بقول	٤٠٢	٩,٠	٣٨٧	٧,٣
برسيم	٢,١٨٤	٤٨,٧	٢,٨٨٦	٥٤,٥
خضر	٧٠	١,٦	٣١٥	٦,٠
محاصيل أخرى	٢٥١	٥,٦	٢٧٧	٥,٢
الجملة	٤,٤٧٨	١٠٠,٠	٥,٢٩٥	١٠٠,٠
الموسم الصيفى				
قطن	١,٧٦٥	٣٧,٢	١,٠٣٤	١٩,٨
ذرة	٢,١٨٤	٤٦,٠	٢,٢٠٠	٤٢,١
أرز	٥٠٥	١٠,٧	١,٠٠٧	١٩,٣
خضر	١٨٩	٤,٠	٧٤٠	١٤,٢
محاصيل أخرى	١٠١	٢,١	٢٤٣	٤,٦
الجملة	٤,٧٤٤	١٠٠,٠	٥,٢٢٤	١٠٠,٠
الإجمالى الكلى	٩,٤١٢		١١,٢٤٥	
مساحة الزمام المزروع	٥,٩٨٤		٦,٠٢٠	

المصدر :

محمد السيد عبد السلام ، الغذاء لسبعين مليونا - تحدى الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠ ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٩٠ .

كانت مساحة القمح نحو ١,٦ مليون فدان أى مايماثل ٣٥,١٪ من مساحة الزروع الشتوية ، ومساحة البقول ٤٠٢ ألف فدان أى بنسبة ٩٪ ، أما فى عام ٨٤ - ١٩٨٥ فقد أصبحت مساحة القمح حوالى ١,٤مليون فدان أى مايعادل ٢٧٪ من مساحة المحاصيل الشتوية ومساحة البقول ٣٨٧ ألف فدان أى بنسبة ٧,٣٪ .

(جـ) يسود المركب المحصولى محصولان : البرسيم فى الموسم الشتوى ، والذرة فى الموسم الصيفى ، والأول محصول علف والثانى أصبح بصورة متزايدة محصول علف أيضاً. ففى عام ١٩٨٥/٨٤ زادت مساحة البرسيم إلى حوالى ٢,٩مليون فدان أى أكثر من نصف مساحة الزروع الشتوية (٥٤,٥٪) ، أما مساحة الذرة فقد بلغت ٢,٢ مليون فدان أى أكثر من خمسى المحاصيل الصيفية (٤٢,١٪) .

ويعنى هذا إختلال كامل فى المركب المحصولى ، إذ تزرع الأرض بمحاصيل العلف أولاً لتوفير غذاء الحيوان ، ثم الحبوب ثانياً لتوفير غذاء الإنسان .

ويمكن تفسير ذلك فى ضوء تفاوت السياسات التى تعرض لها القطاع الزراعى فى حقبتى الستينات والسبعينات .فقد إرتكزت فلسفة التنمية الاقتصادية فى الستينات على تصنيع الإقتصاد المصرى بمعدلات سريعة ، وكان على الزراعة وهى القطاع الأساسى فى الإقتصاد أن تمول الصناعة من دخلها وتمونها من خاماتها . وقد إستلزم تحقيق هذا الغرض التحكم بدرجة كبيرة فى الإنتاج الزراعى ومستلزماته وتسويقه. ولقد كان لهذه السياسة الاقتصادية بعض الجوانب الإيجابية كما ظهرت لها أيضاً بعض السلبيات فى مقدمتها : بطء معدلات نمو الإنتاج الزراعى . أما فى السبعينات فقد بدأ - مع سياسة الإنفتاح الاقتصادى - تحرير بعض أوجه النشاط الزراعى ، فزاد الدعم والاهتمام بالانتاج الحيوانى وهو القطاع الأكثر ربحية ، على حين بقيت أسعار الحاصلات الزراعية غير مجزية ، مما أدى إلى اختلال التوازن بين قطاعى الانتاج النباتى والحيوانى فى الزراعة من ناحية ، واختلال التركيب المحصولى من ناحية أخرى نتيجة تحول المزارعين من زراعة المحاصيل التقليدية التى تخضع للتسعير الجبرى إلى محاصيل العلف المربحة والمحاصيل البستانية

الأكبر ربحية[٥٩] .

٤ - الفاقدالكبير فى الانتاج الزراعى ، إذ ترتفع نسبة الفاقد إلى حوالى ٥٪ من إجمالى حجم الانتاج ، وتختلف نسبة الفاقد من محصول إلى محصول ، فهى تصل إلى نحو ١٠٪ من الحبوب ، ثم إلى ١٥٪ فى الفول ، ثم تزداد إلى ٢٥٪ فى البصل ، وأخيرا تقفز إلى ٣٠٪ فى الخضر والفاكهة[٦٠] .

٥- الارتفاع فى تكلفة الانتاج الزراعى فى السنوات الأخيرة بما لايتسق مع النمو الوئيد فى الانتاجية الزراعية ، ففى الستينات لم تتجاوز الزيادة الإجمالية فى تكاليف زراعة الفدان للمحاصيل الرئيسية ٧٧٪ ، على حين ارتفع اجمالى النمو فى إنتاجية الفدان لبعض المحاصيل إلى ٦٢٪ ، أما فى السبعينات فقد بلغ إجمالى الزيادة فى تكاليف زراعة الفدان أكثر من ٢٣٠٪ ، بينما لم يتجاوز إجمالى النمو فى إنتاجية الفدان ٣٠٪ . وفى النصف الأول من الثمانينات (٨٠-١٩٨٤) كانت الاختلالات أكثر حدة ، حيث وصل إجمالى الزيادة فى تكلفة إنتاج الفدان إلى أكثر من ٣٤٥٪ ، بينما لم يتجاوز إجمالى النمو فى إنتاجية الفدان عشر ذلك المعدل[٦١] .

٦- الضعف النسبى فى الاستثمار فى قطاع التنمية الزراعية حيث انخفض نصيب الزراعة فى الاستثمارات من ٢٦٪ فى الفترة (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) إلى ٢٢٪ فى الفترة (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩) ، ثم إلى ١٠,٤٪ فى الفترة (١٩٧١/٧٠ -١٩٧٥/٧٤) ، ثم هبط إلى ٧٪ فى الفترة (١٩٧٦/٧٥ - ١٩٨٠/٧٩)،غير أنه ارتفع ارتفاعا طفيفا إلى ١٠٪ فى الفترة (١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦)[٦٢] ، وقد أدى نقص الاستثمارات التى تخصص للزراعة إلى ضآلة معدل نمو انتاج الحاصلات الزراعية .

ومن المفيد كما هو من الضرورى أن نشير إلى أن الأراضى التى استصلحت خلال الثلاثين سنة الماضية والتى تزيد على المليون فدان لم تزد دورها فى التنمية الزراعية ، حيث لم تسهم بصورة فعالة فى نمو الدخل الزراعى ، ولم تحقق العائد الاقتصادى المستهدف بسبب

المشكلات التى واجهتها منها : مشكلات الرى والصرف ، وسوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح ، عدم تكامل مراحل الاستصلاح المختلفة وترابطها ، وعدم اختيار الأسلوب الأمثل لاستغلال الأراضى المستصلحة ، إلى جانب مشكلات أخرى فى مجال التخطيط والتنفيذ والإدارة .

وإذا دعمنا القول بالأرقام : (أ) فى منتصف السبعينات قدرت النسبة المئوية للجدارة الإنتاجية لهذه الأراضى المستصلحة كما يلى : ٤٠٪ بلغت الحدية الانتاجية ، ٢٨٪ تحت الحدية فى مراحل الاستزراع ، ٢٠٪ تعطل استزراعها لمشاكل تعوق عملية الاستزراع ، وأخيراً ١٢٪ أوقف بها عمليات الاستصلاح وبالتالى لم تتعرض لعمليات الزراعة . (ب) إن مساحة الأراضى المستصلحة وإن كانت تعادل ١٥٪ من الأرض القديمة إلا أنها لاتساهم فى الإنتاج الزراعى إلا بنسبة محدودة للغاية لاتتجاوز ٣٪[٦٣] .

والواقع أن التوسع الزراعى الأفقى يواجه مشكلات وصعوبات متعددة ، ولعل من أهمها المشكلات الطبيعية الآتية[٦٤] :

١ - شدة الجفاف ومايعنيه ذلك من ارتفاع التبخر والتسرب، وضرورة الاعتماد على النيل والمياه الجوفية وحدهما .

٢ - قلة مياه النيل والمياه الجوفية عن الحاجة للتوسع على نطاق واسع بطرق الرى التقليدية وخاصة الغمر .

٣ - التضاريس تمثل مشكلة سواء أمام رى بعض المساحات المناسبة ذات المناسيب العالية أو لتوصيل المياه إلى قيعان المنخفضات التى يزمع التوسع فيها .

٤ - زحف الرمال وخاصة الكثبان الهلالية والرمال السفية وخاصة فى المنخفضات الوسطى والجنوبية من مصر .

٥ - عدم وجود تربة جيدة فى مساحات شاسعة من الأراضى المصرية بما فى ذلك بعض أجزاء قيعان المنخفضات وكذلك عند هوامش السهل الفيضى والدلتا .

٦ - ارتفاع نسبة الفاقد بالتسرب والتبخر فى حالة استعمال ترع لتوصيل مياه النيل

إلى الأراضى المستصلحة عند هوامش وادى النيل أو فى الصحراء .

٧ - قارية المناخ إلى حد ما فى معظم الأراضى المصرية مع ارتفاع درجة الحرارة نهارا أثناء نصف السنة الصيفى بصورة تقلل من فرصة تنوع المزروعات .

٨ - بعد المنخفضات الصحراوية - التى يزمع التوسع فيها - نسبيًا عن الوادى والدلتا حيث يتركز السكان ، بما يعنى البعد عن القوة العاملة .

أما عن العمالة الزراعية ، فالواقع أن الكثيرين من الزراع لم يقوموا بكل واجبهم للنهوض بالزراعة وتحقيق التنمية الزراعية ،وهو أمر يبدو واضحًا فى مجالاتها المختلفة ، ويمكن إيجازه فى النقاط الآتية(٦٥) : (أ) التفاوت فى الانتاج الزراعى بين مزارع وآخر فى ظل تماثل الظروف وتكافؤ الفرص . (ب) الإسراف فى استخدام مياه الرى عقب توفير المياه بعد إنشاء السد العالى ، ويعد هذا تبديدا لأهم الموارد المصرية ، حيث أن لكل قطرة ماء قيمتها وتكلفتها . (جـ) الإهمال فى مكافحة الآفات وخاصة فى المحاصيل التى تسوق إجباريًا . (د) عدم الأخذ بأساسيات الانتاج الزراعى والعمل بها مثل : الالتزام بالمواعيد المناسبة للزراعة ، الحصول على التقاوى الجيدة من أجل انتاج محصول جيد ، الاكتشاف المبكر للإصابة بالآفات ، الحرص على انتظام الرى ، والعناية بعمليات الجنى والحصاد والتخزين . (هـ) عدم العناية بالحيوان ، واجهاده فى العمل الزراعى ، حيث أن نصف الثروة الحيوانية ليس منتجًا للحوم والألبان أى للغذاء .

وليس هذا فحسب ، بل أن الفلاح الذى كان يلتصق بالأرض ، صار يبتعد عنها ويهجرها ، حتى تحول الكثيرون من أهل القرية عن العمل فى الحقل وممارسة الزراعة ، ولاشك أن هذا التحول الوظيفى يمثل تحولاً خطيراً فى تاريخ الزراعة المصرية .

والواقع أن الجيل الذى كان يرتبط بالأرض ويعمل فى الحقل من شروق الشمس حتى غروبها ، قد تقدمت به السن وأصبح عدده يتناقص بسبب العوامل الطبيعية من عجز وشيخوخة ووفاة ، هذا فضلاً عن أنه يضن بالأبناء والأحفاد عن العمل فى الحقل و هكذا جفت الروافد التى كانت تغذى الحقل .

والواقع المؤسف أن كثير من الفلاحين قد خرجوا من قراهم واندفعوا إلى السفر إلى دول البترول سعيا وراء الرزق السريع ، إذ قدرت حجم العمالة الزراعية التى خرجت فى هجرات عمل مؤقتة ومتجددة بحوالى ٧ مليون نسمة خلال الفترة الواقعة بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات[٦٦] كان له أثر مباشر على الزراعة المصرية ، فلقد كانت تحويلاتهم إلى أفراد أسرهم من أكبر العوامل التى أدت إلى تحولهم عن العمل فى الحقول . والأسوأ ، أن هؤلاء الفلاحين الذين يهاجرون ويعودون إلى قراهم ينصرفون عن الزراعة .

والنتيجة المنطقية هى التناقص التدريجى فى عدد العمال اليدويين الزراعيين[٦٧] ، بالتالى ارتفاع أجورهم مما يزيد من تكلفة الانتاج الزراعى .

والمحصلة النهائية بطبيعة الحال تحول القرية من منتجة مصدرة للغذاء إلى مستهلكة مستوردة له .

إذا إنتقلنا إلى اسباب انخفاض الكفاءة الانتاجية للماشية فيمكن ايجازه فيما يلى[٦٨] : (أ) أن سلالات الماشية المحلية لاتعتبر سلالات لحم ولبن ولكنها - اساسا- حيوانات عمل (ب) قصور الخدمات البيطرية ، إذ تصاب الماشية بكثير من الأمراض الوبائية والمعدية التى تؤدى أحيانا إلى خسائر اقتصادية جسيمة . (جـ) أزمة الاعلاف ففى الصيف لاعلف أخضر واساس الغذاء هو العلف الجاف وهو لايفى باحتياجات الحيوان ، وبالتالى فإن فصل الصيف هو فصل الجوع والهزال للحيوان . (د) ذبح الحيوان وهو صغير جدا قبل بلوغ الحجم والوزن الاقصى بكثير جدا تحاشيا لمشكلة تغذية الحيوان الخانقة ، ويعد هذا فاقدا وتبديدا مباشرا للثروة الحيوانية .

أما انخفاض حجم الانتاج المحلى من الاسماك الطازجة إذا ماقورن بمساحة المسطحات المائية فيرجع إلى العديد من المشكلات لعل أهمها[٦٩] .

١- أصبح نهر النيل المصب الرئيسى لمخلفات المصانع مما تسبب فى التلوث وتدهور الانتاج .

٢- تعرضت البحيرات الشمالية لعمليات التجفيف ، أضف إلى هذا وصول مخلفات الصناعة إلى مياه تلك البحيرات مما أضر بالثروة السمكية بها . أما بحيرة السد العالى فقد نتج عن تغير الظروف البيئية بالبحيرة قلة المصيد بها .

٣- تواجه المصايد البحرية المشكلات الآتية : (أ) عدم وجود مراكب صيد يمكنها العمل داخل البحار . (ب) سوء استغلال الشواطىء بالصيد المكثف فى رقعة ضيقة جدا . (جـ) كثرة الشعاب المرجانية فى البحر الأحمر تعوق عمليات الصيد وتزيد من تكلفة الإنتاج . (د) تركز عمليات الصيد فى البحر المتوسط على منطقة الرصيف القارى وهى منطقة محدودة إلى جانب ندرة الغذاء الطبيعى فى هذا المسطح مما قلل انتاجيته من الاسماك .

ثانياً - اسباب زيادة استهلاك الغذاء

لقد تزايدت احتياجات السكان من الغذاء باطراد منذ بداية السبعينات ، حيث زادت بمعدلات سريعة ترتفع إلى أكثر من ٥٪ سنوياً[٧٠] ، وترجع هذه الزيادة فى الاستهلاك إلى عدة عوامل فى مقدمتها :

١ - النمو السكانى السريع : (أ) يتزايد حجم السكان باطراد بمعدلات نمو مرتفعة ، إذ قفز هذا المعدل إلى ٢,٨٪ سنوياً بين آخر تعدادين (٧٦ - ١٩٨٦) ، وهذه الزيادة المطردة فى حجم ومعدل نمو السكان يتبعها زيادة متناظرة - على الأقل - فى حجم ومعدل الطلب على المواد الغذائية . ولاشك أن التوازن بين معدل نمو السكان ومعدل نمو الطلب على الغذاء يؤدى بالكاد إلى المحافظة على ضروريات المعيشة للفرد ، ولكن لايترتب عليه تحسين فى مستوى غذاء الفرد . (ب) التزايد الموصول والمطرد فى الحجم المطلق والوزن النسبى لسكان الحضر ، ففى عام ١٩٨٦ أصبح عدد سكان الحضر نحو ٢١,٢ مليون نسمة بنسبة ٤٣,٩٪ من جملة السكان ، بينما كان عددهم حوالى ٩,٩ مليون نسمة بنسبة ٣٧,٤٪ عام ١٩٦٠[٧١] ، ولقد ترتب على ذلك تزايد الاستهلاك فى

المدن نتيجة تزايد السكان العام ، هذا فضلاً عن التحول فى أنماط الاستهلاك للنازحين من أهل الريف إلى الحضر .

٢ - الدخل الفردى ، حيث يعتبر متوسط الدخل من العوامل الرئيسية فى تحديد أنواع السلع الاستهلاكية ومعدلات استهلاك كل منها . وتشير البيانات المتاحة عن متوسط الدخل الفردى إلى الزيادة المستمرة فى نصيب الفرد من الدخل القومى[٧٢] ، حيث أصبح ٤٥٠ . ١ جنيهًا عام ١٩٨٧/٨٦ ، بينما كان ٥١.٩ جنيهًا عام ١٩٦١/٦٠[٧٣] ، إلا أن هذه الزيادة - كما يرى البعض - شكلية غير واقعية نظراً لانخفاض القوة الشرائية للنقود خلال تلك الفترة[٧٤] . ورغم هذه الزيادة فى متوسط الدخل الفردى إلا نه لايزال يعد من الدخول المنخفضة فى العالم . ومن المسلم به أنه كلما انخفض متوسط الدخل الفردى زادت نسبة الإنفاق الإستهلاكى عامة وزاد استهلاك الطعام خاصة .

ومن المؤكد أن إعادة توزيع الملكية الزراعية ، وتحول عدد كبير من الفلاحين المعدمين إلى ملاك - حيث إنتقل نحو ثمن مساحة الأرض الزراعية (١٢٪) إلى أكثر من ثلث مليون أسرة (٣٤٦,٤٦٩) حتى نهاية عام ١٩٨٩[٧٥] - أدى إلى تحسين حياتهم المادية ، وبالتالى زيادة الطلب على السلع الغذائية . وبالمثل ، تحولت إعادة توزيع الدخول لصالح العمال إلى زيادة معدلات الاستهلاك .

أضف إلى هذا ، أن المصريين العاملين فى دول البترول ، سواء منهم المغتربون أو العائدون ، ينقلون إلى النمط الاستهلاكى السائد فى مصر النمط الاستهلاكى المظهرى والترفى السائد فى الدول النفطية المرتفعة الدخل[٧٦] ، مما يؤدى إلى زيادة حجم الاستهلاك.

وأخيراً ، توضح بعض المؤشرات إتجاه توزيع الدخل القومى نحو الاختلال ، ويستدل على ذلك من ارتفاع معامل چينى إلى ٠,٣٨ فى الفترة (٧٥ - ١٩٨٨) . وكذلك تشير إلى اتساع رقعة الفقر حتى أصبحت تشمل نحو ٢٥٪ من سكان الريف و ٢٣٪ من سكان الحضر - بمايعنى أن حوالى ربع سكان مصر يعيشون دون مستوى خط الفقر[٧٧] .

ولاشك أن الاختلال فى توزيع الدخل القومى يؤدى إلى اختلال فى أنماط الاستهلاك .

٣ - الاستهلاك غير الرشيد ، وما يصحبه من فقد إقتصادى نتيجة التسعير غير الرَشيد ، فتسعير منتجات القمح - كالدقيق والخبز - بأقل من سعر التبن أو الردة يؤدى إلى استخدامها كعلف ، وفى ذلك مايفسر الزيادة المفرطة فى معدل نمو استهلاك القمح .

٤- التحول فى أنماط الاستهلاك نتيجة التغير الاجتماعى وإعادة توزيع الدخول والنمو الحضرى بالهجرة الريفية الحضرية ، ثم أخيرا التحويلات البترولية والتطلعات الاستهلاكية الحديثة .

٥ - التضخم الناتج عن التمويل بالعجز مع تثبيت أسعار سلع الغذاء الضرورية فى مواجهة هذا التضخم ، ويزيد ذلك من الاستهلاك خصوصًا من السلع المدعمة ، ويؤدى إلى زيادة الاستيراد وإلى العجز فى الميزان التجارى[٧٨] .

صفوة القول ومجمله ، أن استمرار زيادة السكان أدى إلى تصاعد الطلب على السلع الغذائية ، مما دعا إلى سد الفجوة بين حاجات الاستهلاك وكميات الإنتاج بالتوسع فى استيراد كثير من المواد الغذائية .

إمكانات تحقيق الأمن الغذائى :

إن تحقيق الأمن الغذائى يتطلب حتمية إدامة قاعدة الموارد لانتاج الغذاء وتوسيعها وترميمها حيث تكون قد تناقصت .والواقع أن الزراعة المصرية لم تستفد حتى الآن إفادة كاملة من الإمكانيات المتاحة الطبيعية أو البشرية أو الحضارية ، ومن ثم يجب تحقيق أكبر قدر من الاستثمار والاستغلال للموارد الزراعية بأمثل الطرق الاقتصادية سواء من ناحية الكم أو الكيف ، بهدف تحقيق الحد الأقصى الممكن من الأمن الغذائى . وفى ظل التكنولوجيا الحديثة وبالتخطيط العلمى السليم يمكن تكثيف الانتاج الزراعى وتوسيع قاعدته ، وبالتالى يمكن أن تنطلق الزراعة المصرية - أقدم زراعة فى العالم - إلى آفاق رحبة مشرقة ، وترتفع إلى المستويات والمعدلات العالمية القياسية والتى هى أجدر بقمتها

ولاخلاف على أن المساحة المنزرعة تكاد تكون ثابتة ، بينما حجم السكان يتزايد

باطراد ، مما يجعل تحقيق الإكتفاء الذاتى أمراً صعب التحقيق . ومن ثم فإن بناء قاعدة إنتاجية لتوفير الأمن الغذائى أصبح أمراً حتمياً . ويقتضى ذلك توسيع الإنتاج الزراعى وتعظيمه .

على الجانب الآخر ، لاخلاف كذلك على التزايد المفرط فى استهلاك السلع الغذائية ، إلى جانب الاختلال فى النمط الغذائى المصرى ، مما يقتضى ضرورة ترشيد الاستهلاك وتغير النمط الغذائى .

أولاً: التنمية الزراعية :

أ- التوسع الزراعى الرأسى :

إن تحقيق الأمن الغذائى يتطلب إحداث ثورة زراعية لتنقل الزراعة المصرية من زراعة تقليدية إلى زراعة عصرية متطورة ، من خلال إستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة التى يؤدى استخدامها إلى زيادة الانتاج الزراعى وزيادة العائد الإقتصادى .

ويمكن تحقيق أفضل استخدام للموارد الزراعية بالوسائل التالية :

١ - زيادة القدرة الانتاجية للأراضى الزراعية ، عن طريق مايأتى : (أ) صيانة خصوبة التربة ومعالجة أى تدهور فى خواصها . (ب) ترشيد استخدام مياه الرى سواء مياه النيل أو المياه الجوفية ، ودراسة إمكانية زراعة المناطق الساحلية على مياه الأمطار مع الاستعانة بمياه الآبار وإعذاب المياه المالحة . إلى جانب منع تلوث المجارى المائية وضرورة معالجة المخلفات الصناعية السائلة ومياه الصرف الصحى قبل إعادة استخدامها فى الرى .
(جـ) تحسين الصرف لعلاج مشكلة الملوحة والحد من مشكلة ارتفاع مستوى الماء الجوفى .
(د) الاستغلال الأمثل للسماد . (هـ) ميكنة العمليات الزراعية . (و) تحريم تجريف الأرض الزراعية ، ووقف الزحف العمرانى على الأرض الخضراء ، وإقامة معدات لحجز الرمال السافية حتى لاتترسب على الأراضى المتاخمة للصحارى وذلك لمنع تصحر الأراضى

الزراعية

٢- الاخذ بنظام التجميع الزراعى لمواجهة المشاكل الناجمة عن تفتيت الحيازات الزراعية وتناثرها ، لأن التفتيت والتناثر له آثار ضارة تعوق استثمار هذه الحيازات على الوجه الإقتصادى السليم .

٣- زيادة الغلة الفدانية للمحاصيل الزراعية والارتفاع بها إلى المعدلات العالمية القياسية ، وذلك من خلال تحديث الزراعة ، حيث يمكن رفع متوسط إنتاجية الفدان من القمح والذرة والأرز وقصب السكر إلى أكثر من ضعف المتوسط الحالى[٧٩] .

٤- إعادة تخطيط التركيب المحصولى بهدف تحقيق أعظم استغلال من الرقعة الزراعية المحدودة ، مع الأخذ فى الاعتبار مايلى : (أ) وضع السياسة السعرية للمحاصيل على اساس يظهر التكامل بينها وبين التركيب المحصولى الأمثل ، حيث أن السياسة السعرية من أهم العوامل المؤثرة فى التنمية الزراعية . (ب) متطلبات الأمن الغذائى على اساس تحقيق الحد الأقصى الممكن من الكفاية الذاتية الغذائية .

وهذا يعنى أن الاستمرار فى زراعة بعض المحاصيل التقليدية بعيد كل البعد عن تحقيق أنسب استخدام للموارد المتاحة أو تعظيم الانتاج منها . ومن ثم فمن الأفضل الوصول إلى التركيب المحصولى الأمثل إدخال محاصيل جديدة ذات عائد إقتصادى مرتفع تحل محل المحاصيل التقليدية غير المجزية .

وفى هذا الصدد ، يرى البعض أنه لاأمل فى مواجهة زيادة الطلب على الغذاء النباتى إلا عن طريق تقليل مساحة البرسيم إلى النصف[٨٠] ، وتشجيع المزارعين وحفزهم على التوسع فى مساحات الحاصلات الغذائية الشتوية مثل العدس والفول وبنجر السكر ومحاصيل الزيوت إلى جانب التوسع فى انتاج الخضر والفاكهة باستعمال وسائل التكنولوجيا الزراعية الحديثة .

٥- التكثيف المحصولى عن طريق إدخال أكثر من محصول فى الدورة الزراعية ، أو زراعة الأرض بمحصولين رئيسيين . أو تحميل بعض المحاصيل على الأخرى .

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن البعض يرى أنه لأجل تحقيق الكفاية الذاتية من الغذاء سنة ٢٠٠٠ يتحتم زيادة المساحة المحصولية من حوالى ١١,٣ مليون فدان عام ١٩٨٦ إلى نحو ٢٢,٠ مليون فدان عام ٢٠٠٠ أى بزيادة قدرها ١٠,٧ مليون فدان محصولى[٨١] .

٦ - توفير الاستثمارات المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالعناصر المؤدية لزيادة الإنتاجية ، فالتنمية الزراعية هى أمل المستقبل بل وصمام أمنه الوحيد .

٧ - الاستثمار الأمثل للقوة العاملة فى الزراعة ، فكثيرة هى الشعوب التى إستطاعت أن تحقق تقدماً كبيراً بسبب حسن استثمار طاقتها البشرية . ففى كثير من الدول كانت جهود الأفراد أنفسهم أكبر وأهم من عنصر رأس المال أو الموارد المادية ، وكانت كفايتهم الإنتاجية أكبر العوامل التى ساعدت على ارتفاع مستوى المعيشة . وأبرز مثل لذلك اليابان وسويسرا . ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى حتمية زيادة إنتاجية المشتغلين فى الزراعة برفع المستوى التعليمى ورفع المستوى التدريبى .

أما عن الإنتاج الحيوانى ، فيمكن تنميته بتحسينه وتكثيفه باتباع الأساليب التالية :

(أ) التوقف عن استخدام الماشية كحيوانات عمل والنظر إليها كمصدر أساسى لإمداد الإنسان بالغذاء البروتينى . (ب) تحسين سلالة ونوعية الثروة الحيوانية من جاموس وأبقار وأغنام بتربية الأنواع الملائمة للبيئة المصرية ذات العائد العالى من اللحوم والألبان . (جـ) توفير الغذاء والرعاية البيطرية وتحسين الظروف المعيشية للحيوانات . (د) تشجيع تربية وتسمين الحيوانات واعتبار الحيوان كأى محصول زراعى إقتصادى مع تحديد المناطق التى تصلح لتربية الأنواع المختلفة .

والحقيقة التى لامفر من مواجهتها هى أن التوسع الأفقى فى تربية الحيوان سيكون دائماً على حساب غذاء الإنسان ، ومن ثم فإن توسيع الرقعة الزراعة هى السبيل الوحيد للتوسع الأفقى فى إنتاج الحيوان ، بما لا يؤثر على إحتياجاتنا من الحبوب . وفى هذا المجال

يمكن تخصيص المساحات المجففة من البحيرات لتربية الحيوان وذلك بالإضافة إلى تربيتها على المساحات الأخرى المستصلحة .

ويعتبر التوسع فى إنتاج الدواجن من أسرع الوسائل وأكفأها لحل مشكلة النقص فى اللحوم خاصة وأنها تتطلب كمية من الإحتياجات الغذائية أقل مما تتطلبه الحيوانات الأخرى ، إلى جانب أنها تعد مصدراً رخيصًا نسبيًا للبروتين الحيوانى . ويمكن تحقيق طفرة كبيرة فى إنتاج الدواجن عن طريق : (أ) تحسين السلالات بتربية الأنواع ذات الكفاءة التحويلية العالية من اللحوم والبيض . (ب) توفير إحتياجات الدواجن من الأعلاف والأمصال واللقاحات والأدوية البيطرية بصفة منتظمة ، وتطبيق برنامج تدريبى لإرشاد الزراع والمربين على استخدامها بكفاءة . (جـ) التوسع فى تربية الدواجن سواء من خلال التوسع فى إنشاء المزارع الكبيرة أو التوسع فى الإنتاج لدى صغار المنتجين ، واعتبار هذا الإنتاج من أهم الحلول الأساسية لتحقيق الأمن الغذائى الحيوانى .

أخيراً يمكن تحقيق التنمية السمكية باستخدام الوسائل التالية[٨٢] :

١ - زراعة الأسماك : يعتبر الإستزراع السمكى المدخل الأساسى للتنمية السمكية نظراً للتقدم فى التكنولوجيا الخاصة بها ، ويكفى للتدليل على ذلك أن نشير إلى أنه يمكن الحصول من وحدة المساحة فى المزارع السمكية على حوالى ١٢ ضعفا أو أكثر للمساحة المناظرة من المصايد الطبيعية . ولعل من أهم العوامل التى تساعد على استزراع وتنمية الإنتاج السمكى فى مصر مايأتى : (أ) مناسبة الظروف المناخية لنمو الأسماك . (ب) وفرة مساحات الأراضى البور وغير المستغلة أو غير الصالحة للزراعة والبرك والمستنقعات التى يمكن إستغلالها كمرابى سمكية . ويقدر المستغل منها حالياً بحوالى ٨٠,٠٠٠ فدان فقط بمحافظة الدقهلية ، كفر الشيخ ، البحيرة ، دمياط ، الشرقية ، الفيوم ، الإسماعيلية القليوبية وسوهاج ، وهى مساحة ضئيلة جداً إذا قيست بالمساحات الممكن إستغلالها .

أما المناطق المناسبة للاستزراع السمكى فهى : (أ) المسطحات المائية السمكية بطبيعتها (المصايد البحرية والبحيرية والنهرية) . (ب) الاجزاء المناسبة من المساحات المتبقية من

البحيرات الشمالية . (جـ) المزارع الصناعية فى المناطق الممكنة بالوادي والأراضى التى لاتصلح للزراعة . ولاتقل المساحات التى يمكن استزراعها سمكيا من المناطق المختلفة عن حوالى ١٥٠ ألف فدان ، بالإضافة إلى ماثبت ملاءمته من مناطق بحيرات الصيد الطبيعية ، أضف إلى هذا وذاك مزارع الأرز والتى تقدر بحوالى مليون فدان . وباستغلال هذه المناطق فى الاستزراع السمكى يمكن تقدير انتاجها بنحو ٣٢٥ ألف فدان .

٢- تنمية وترشيد المصايد الطبيعية ، والتوسع فى صيد أعالى البحار وبخاصة فى المياه العربية .

٣- التوسع فى ميكنة مراكب الصيد ، واستعمال الطرق الحديثة فى معاملة الاسماك وحفظها وتخزينها :

وتقدر كمية الانتاج السمكى لمختلف المسطحات المائية فى حالة تنميتها بنحو ٥٧٠ ألف طن فى عام ٢٠٠٠ .

ب - التوسع الزراعي الأفقي :

إن توسيع المساحة المزروعة لايقل أهمية عن تكثيف إنتاجها ، فكلاهما بعد جوهرى من أبعاد التنمية الزراعية ، فالخضرة يجب أن تتسع مساحتها كل يوم ، وعمليات استصلاح الأراضى لايجب أن تتوقف ثانية واحدة لمواجهة مطالب الأمن الغذائى للسكان الذين يتزايدون باطراد . فكل قطرة من الماء يجب استغلالها فلا تهدر هباء أو تضيع ، بل ينبغى أن تصبح قادرة على التحول فوق أرض مصر إلى حياة خلاقة .

وتقدر المساحة التى يمكن استصلاحها بنحو ٢,٣ مليون فدان موزعة على النحو التالى[٨٣] : ٥٧١ ألف فدان فى شرق الدلتا وتعتمد فى ريها على الرى السطحى أو الرى من مياه النيل ، ٩٧ ألف فدان فى سط الدلتا وتعتمد فى رياها على مياه الصرف ويمكن أن تروى ريا سطحيا أو عن طريق الرش ، ٤٥٠ ألف فدان فى غرب الدلتا وتروى من الترع ومياه الصرف المخلوط والصرف الصحى ، ٢٩٩ ألف فدان فى مصر الوسطى وتروى من مياه النيل،٥٩٩ألف فدان فى مصر العليا وتروى من مياه النيل ، ٢٥٤ ألف فدان فى سيناء

وتعتمد فى ريها على المياه الجوفية ومورد مائى ينقل إليها الماء من الدلتا (ترعة السلام)، وأخيراً ١٠٠ ألف فدان فى منخفضات الصحراء الغربية (الوادى الجديد) وتعتمد فى ريها على المياه الجوفية . ومن المتوقع أن يستصلح منها نحو ١,٣ مليون فدان حتى عام ٢٠٠٠[٨٤] .

وفى استصلاح الأراضى الجديدة ينبغى الإفادة من التجربة المصرية وتجنب المشكلات والمعوقات التى واجهتها ، كما يفضل أن يراعى عند تحديد أولويات مشروعات استصلاح الأراضى الجديدة الاعتبارات الآتية[٨٥] : (١) المفاضلة وترتيب أولويات التنفيذ على أساس الجدارة الإنتاجية للأراضى ، وما تسفر عنه دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية . (٢) وضع أولويات لخطة الاستصلاح بحيث تتقدم الأراضى التى ستروى بالمياه العذبة للعائد السريع الذى يتحقق منها ، ويليها الأراضى التى ستروى بمياه مخلوطة : (٣) البدء باستصلاح الأراضى المجاورة للأراضى القديمة والتى تتوفر لها البنية الأساسية كأعمال الرى والصرف والطاقة والطرق .كذلك ينبغى اختيار المحاصيل المناسبة للأراضى الجديدة بحيث تعطى أكبر عائد إقتصادى ، وتتلاءم مع إحتياجات الأمن الغذائى .

أما عن الموارد المائية الإضافية اللازمة للتوسع الأفقى فى الزراعة ، فتقدر جملة الموارد المائية الحالية بحوالى ٦٠,٧ مليار متر مكعب / السنة ، يمكن أن تزيد فى المستقبل إلى ٧٤ مليار متر مكعب / السنة ، أما الإحتياجات المائية الحاضرة فتصل إلى ٥٩,٥ مليار متر مكعب / السنة ، وبالتالى يكون الفائض الممكن استغلاله من الموارد الحالية هو ١,٢ مليار متر مكعب سنوياً[٨٦] . وهو قدر ضئيل لايغطى الاحتياجات المائية لرى أراضى التوسع الجديدة ، إلا بتدبير موارد مائية جديدة[٨٧] واتخاذ وسائل جذرية لترشيد استخدام مياه الرى والوصول بها إلى الإستخدام الإقتصادى الأمثل واستعمال النظم الحديثة فى الرى كالرى بالرش والرى بالتنقيط وغيرهما ، إذ تقدر كمية المياه الفاقدة سواء عن طريق التسرب أو التبخر أو الإسراف فى استعمال المياه بنحو ٥,٢ مليار متر مكعب/ السنة[٨٨] .

إن تحقيق الاستخدام الاقتصادى الأمثل للموارد المتاحة وتعظيم العائد منها ضرورة حتمية لتحقيق الأمن الغذائى لسكان ، إضافة إلى مايفرضه التطور الحضارى من ارتفاع ، مستوى المعيشة مع مطلع القرن الحادى والعشرين .

ثانيا : ترشيد الاستهلاك :

إن تحجيم الاستهلاك أصبح ضرورة حتمية ، فالناس أكثر من الانتاج ، وكل استهلاك لايقابله إنتاج يعنى التبعية ، فمن لايملك قوته لايملك حريته ، ويمكن ترشيد الإستهلاك بعدة طرق منها :

١ - تعديل انماط استهلاك الغذاء غير الرشيدة ، والعمل على إعداد نمط غذائى مصرى يحقق اشباع الحاجات الغذائية الاساسية طبقا للإحتياجات الصحية وعلى اساس المعايير الدولية ، ومعدل النمو السكانى ، واحتمالات تزايد الاستهلاك بسبب تزايد الدخل الحقيقى ورفع مستوى المعيشة للأفراد[٨٩] .

٢ - ترشيد دعم السلع الغذائية ، فالدعم المرسل للسلع الغذائية يؤدى إلى[٩٠] :
(أ) سوء إستخدام السلع المدعمة مثل القمح الذى يستخدم علف للحيوانات والدواجن . (ب) زيادة نسبة الفاقد . (جـ) اختلال النمط الغذائى . (د) زيادة أعباء الدولة لتدبير النقد الأجنبى اللازم لاستيراد هذه السلع أو زيادة أعباء الدعم . (هـ) تشجيع الاستهلاك على حساب الإدخار . ومن هذا المنطلق يجب وضع المعايير التى تضمن وصول الدعم إلى مستحقيه ، مع تحديد مستوى الدخول التى تستفيد من الدعم .

٣ - ترشيد استيراد السلع الغذائية ، بأن يكون قاصراً على السلع الغذائية الضرورية التى لاتكون متوافرة فى السوق المحلية بكميات كافية وجودة مقبولة وأسعار معتدلة . إلى جانب توفير البدائل الغذائية .

٤ - خفض الفاقد فى مراحل الإنتاج والتعبئة والتغليف والنقل والتخزين والتوزيع ،

سواء للسلع المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج .

٥ - تكثيف برامج التوعية الغذائية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة للتأثير على الأنماط السلوكية للمواطنين ، وتوعيتهم بالوسائل السليمة والصحية لاستخدام السلع الغذائية والمقادير والاحتياجات الأساسية ، وحثهم على تقليل الفاقد ، وتوجيههم نحو ترشيد الاستهلاك الغذائى . هذا إلى جانب الدعوة لتولى المرأة لمسئولياتها الأساسية فى تنظيم وضبط الاستهلاك والمشاركة فى تجنب الإفراط والفقد ، وإحداث التوازن بين دخل الأسرة ونفقاتها[٩١] .

أضف إلى هذا أن الاختلال الطبقى يؤدى إلى إختلال فى إستهلاك الغذاء ، وبالتالى فإن ترشيد الاستهلاك يقتضى الحد من إسراف أصحاب الدخول المرتفعة ، وتوفير إحتياجات الغذاء لمحدودى الدخل التى تعانى من سوء التغذية ومن ثم يجب العمل على تحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومى والأجور تضييقًا للفجوة أو الهوة الشاسعة بين الأغنياء والفقراء ، حتى لايقع العبء على الفقراء فقط .

والواقع أن مشكلة الغلاء المتصاعد لاتنفصل عن مشكلة إنخفاض الدخل أى الفقر ، وكلتاهما لاتنفصل عن مشكلة إفراط السكان . فإذا كان الغلاء مسألة إختلال بين العرض والطلب ، فإن هذا الاختلال هو بدورة نتيجة عدم التوازن بين حجم الإنتاج وحجم السكان .

ومن هنا تبدو أهمية وحتمية رسم سياسة سكانية محددة المعالم والأهداف تواكب التنمية بهدف تحقيق الرخاء فوق أرض مصر .

إن القدرة علي التنمية بحد ذاتها يمكن أن تتعرقل بسبب المعدلات العالية لنمو السكان ، ولذلك ينبغى العمل على إبطاء سرعة النمو السكانى الراهن . فالتنمية الزراعية مهما وجهت إليها من عناية وبذل فيها من جهد وخصص لها من استثمارات ووضع لها من خطط ، فإنها لن تستطيع ملاحقة السكان فى نموهم السريع والوفاء باحتياجاتهم ، وبالتالى تصبح المشكلة الغذائية أكثر حدة وأشد خطورة . ولذلك لامفر من العمل على تخفيف حدة زيادة السكان عن طريق تنظيم النسل .

إن تنظيم الأسرة فى مصر ضرورة إجتماعية وإقتصادية فى آن واحد ، فمن الناحية الاجتماعية يضمن تنظيم الأسرة فى أغلب الأحيان رفاهية الأسرة . أما من الناحية الإقتصادية فإن تنظيم الأسرة يحقق التوازن المنشود بين السكان والموارد مما يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة بصفة عامة .

إحتياجات السكان من الغذاء عام ٢٠٠٠ :

على مدى تاريخ مصر الطويل لم تفرض أهمية توفير الغذاء نفسها كما تفرضها اليوم نتيجة لتزايد الاحتياجات إلى المواد الغذائية يوما بعد يوم بسبب نمو السكان المطرد والتحول فى أنماطهم الاستهلاكية

إن حجم سكان مصر يقدر أن يرتفع إلى نحو ٧٠,٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ على أساس التوقعات المتوسطة ، وبالتالى سيزداد الطلب على الغذاء زيادة مطردة ، بالإضافة إلى زيادة الإستهلاك زيادة كبيرة يفرضها التطور الحضارى وارتفاع مستوى المعيشة مع مطلع القرن الحادى والعشرين .

وتشير تقديرات الانتاج والاستهلاك من أهم السلع الغذائية عام ٢٠٠٠ (جدول رقم ١٧)إلى مايلى :

١ - يمكن تحقيق الكفاية الذاتية فى بعض السلع الغذائية الرئيسية من خلال توسيع الإنتاج وتحسينه ، وأبرز الأمثلة على ذلك : الأرز ، الفاكهة ، الخضر ، الفول فى الإنتاج النباتى إلى جانب لحوم الدواجن والبيض والألبان فى الإنتاج الحيوانى .

٢ - يمكن تحقيق نسبة عالية من الكفاية الذاتية فى الذرة والأسماك . فبالنسبة للذرة فإن متوسط إنتاجية الفدان الذى يبلغ حاليا ٢,٩٧ طن يمكن أن يصل إلى ٣,٥ طن باستخدام الأصناف عالية الإنتاج وتوفير عوامل الإنتاج العالى منها ، فإذا استمرت مساحة الذرة الحالية (نحو ١,٥٥٩ ألف فدان فى الفترة ٨٨ - ١٩٩١) فإن الإنتاج يمكن أن يصل إلى ٤,٦ مليون طن ، وبالتالى يمكن أن تصبح نسبة الإكتفاء الذاتى من الذرة

جدول رقم (١٧)
الإنتاج والأستهلاك المتوقع عام ٢٠٠٠

السلعة	الإنتاج والأستهلاك المتوقع عام ٢٠٠٠				متوسط الإنتاج (٨٨-١٩٩١) (٣) (ألف طن)	الإنتاج المتوقع عام ٢٠٠٠ مع ثبات المساحة المزروعة في الفترة (٨٨- ٩١) والإرتقاء بالإنتاجية (ألف طن)	نسبة الإكتفاء الذاتي عام ٢٠٠٠ (٪)		
	على أساس متوسط نصيب الفرد (٨٨/٨٩ - ٩٠/٩١)		على أساس إحتياجات الفرد عام ٢٠٠٠				على أساس إحتياجات الفرد عام ٢٠٠٠ وبإفتراض استمرار متوسط الإستهلاك في الفترة (٨٨/٨٩- ٩٠/٩١) وثبات متوسط الإنتاج	على أساس إحتياجات الفرد عام ٢٠٠٠ وثبات متوسط الإنتاج في الفترة (٨٨/٨٩- ٩٠/٩١)	على أساس إحتياجات الفرد عام ٢٠٠٠ والإنتاج المتوقع عام ٢٠٠٠
	متوسط نصيب الفرد (كجم)	الإستهلاك المتوقع عام ٢٠٠٠ (ألف طن)	متوسط نصيب الفرد المتوقع (كجم)	الإستهلاك المتوقع عام ٢٠٠٠ (ألف طن)					
القمح ودقيقه	١٨٦,٥	١٣,١٧٦	١٨٧,٨	١٣,٢٦٨	٣,٦٩٢	٥,٣٤٣	٢٨,٠	٢٧,٨	٤٠,٣
الذرة الشامية	٧٨,٠	٥,٥١١	٧٩,٤	٥,٦١	٤,٦٣٤	٥,٤٥٧	٨٤,١	٨٢,٦	٩٧,٣
الأرز الأبيض	٣٥,٤	٢,٥٠١	٣٨,٠	٢,٦٨٥	٢,٨٥٧	٣,١٦٥	١١٤,٢	١٠٦,٤	١١٧,٩
مجموعة الحبوب	٢٩٩,٩	٢١,١٨٨	٤٠٥,٢	٢١,٥٦٣	١١,١٨٣	١٣,٩٦٥	٢٢٦,٣	٢١٦,٨	٢٥٥,٥
الفول	٥,٦	٣٩٦	٥,٨	٤١	٤٣٥	٤٩١	١٠٩,٨	١٠٦,١	١١٩,٨
العدس	١,٢	٨٥	١,٢	٨٥	١٣	١٧	١٥,٣	١٥,٣	٢٠,٠
مجموعة البقول	٦,٨	٤٨١	٧,٠	٤٩٥	٤٤٨	٥٠٨	١٢٥,١	١٢١,٤	١٣٩,٨
الزيوت النباتية	٩,٦	٦٧٨	١١,٣	٧٩٨	٣٣٠	٣٧٢	٤٨,٧	٤١,٤	٤٦,٦
السكر	٢٩,٤	٢,٠٧٧	٣٦,٧	٢,٥٩٣	٨٥٧	١,٧٠٠	٤١,٣	٣٣,١	٦٥,٦
اللحوم الحمراء	١٢,٩	٩١١	١٧,١	١,٢٠٨	٥٤٨	١,٠٠٥	٦٠,٣	٤٥,٤	٨٦,٩
لحوم الدواجن	٨,٩	٦٢٩	١٧,٨	١,٢٥٨	٤٤٩	١,٤٠٠	٧١,٤	٣٥,٧	١١١,٣
البيض	٣,٣	٢٣٣	٣,٦	٢٥٤	١٥٩	٥٦٠	٧٣,٠	٦٦,٩	٢٢٠,٥
الألبان	٤٢,٠	٢,٩٦٧	٤٢,٠	٢,٩٦٧	٢,١٩١	٢,٩٧٤	٧٣,٨	٧٣,٨	١٠٠,٢
الأسماك	٧,٨	٥٥١	٨,٣	٥٨٦	٢٧٩	٥٧٠	٥٠,٦	٤٧,٦	٩٧,٣
الفاكهة	٧٨,٤	٥,٥٣٩	٩٤,٣	٦,٦٦٢	٤,٤٤٢	٦,٦٦٣	٨٠,٢	٦٦,٧	١٠٠,٠
الخضر	١٧٨,٠	١٢,٥٧٦	٢٠٥,٢	١٤,٤٩٧	١٠,٣٨٩	١٤,٥٤٥	٨٢,٦	٧١,٧	١٠٠,٣

المصدر : من حساب الباحث إعتماداً على :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوى (٥٢ – ١٩٩٢) ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص ٥٠ – ٩٧ ، ص ص ١٠٧ – ١١٠ .
(٢) معهد التخطيط القومى ، التحرير الإقتصادى وقطاع الزراعة : قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، جدول رقم (٤ – ١٨) ، ص ص ٢٧٩ – ٢٨٠ .
(٣) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، موجز الإحصاء الزراعى ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، جدول رقم (٦) . (* إنتاج ٨٩ / ١٩٩٠) .
* يقدر أن يصل عدد سكان مصر إلى ٦٩,٦٤٧ ألف نسمة عام ٢٠٠٠ على أساس التوقعات المتوسطة .
(٤) مصطفى الجبلى ، إستراتيجية التنمية الزراعية بين تحقيق الإكتفاء الذاتى وحسن إستغلال الموارد ، من أبحاث : استراتيجية التنمية فى مصر ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ١٤٠ – ١٤٣ .
(٥) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ص ٣٣٦ – ٣٥٦ .

نحو ٩٧,٣٪ عام ٢٠٠٠ ، بينما كانت ٦٨٪ عام ١٩٨٧/٨٦ . أما بالنسبة للإنتاج السمكى فيمكن أن ترتفع نسبة الإكتفاء الذاتى منه إلى ٩٧,٣٪ عام ٢٠٠٠ وذلك بالإلتجاء إلى الاستزراع السمكى المكثف بالطرق التكنولوجية المستحدثة ، هذا بالإضافة إلى تنمية وترشيد المصايد الطبيعية .

٣ - يمكن تحقيق إكتفاء ذاتى بعيد المدى من البقول (العدس والفول) عن طريق زيادة المساحة المنزرعة منها ، إلى جانب الإرتقاء بالإنتاجية .

٤ - لايمكن تحقيق الكفاية الذاتية من الزيوت النباتية ذلك لأن المساحات التى يجب زراعتها بأحد محاصيل البذور لتغطية حاجة الاستهلاك المحلى من الزيوت - كسلعة غذائية هامة - سوف تصل إلى حوالى ٦ مليون فدان عام ٢٠٠٠ ، ومن ثم سيظل الاعتماد على الاستيراد فى سد النسبة العليا من الاحتياجات[٩٢] .

٥ - من المتوقع أن يغطى الإنتاج من السكر نحو ثلثى حاجة الإستهلاك المحلى عام ٢٠٠٠ . غير أنه يمكن تحقيق الكفاية الذاتية من السكر عن طريق زراعة مساحات جديدة - تقدر بنحو ثلث مليون فدان - بالبنجر والذرة السكرية فى الأراضى الجديدة المستصلحة فى شمال الدلتا وغرب النوبارية ، هذا بالإضافة إلى تحسين الإنتاج[٩٣] .

٦ - يتوقع أن يصل عدد الثروة الحيوانية عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٧ مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز ، ويمكن أن توفر الأبقار والجاموس حوالى مليون طن من اللحوم الحمراء ، أما الأغنام والماعز فيمكن أن توفر نحو ٥٠ ألف طن لحوم حمراء . ومن ثم يمكن أن تصل نسبة الكفاية الذاتية من اللحوم إلى حوالى ٨٦,٩٪[٩٤] .

٧ - لعل أسوا ما فى الصورة موقف القمح بصفة خاصة . لأنها قضية رغيف العيش الذى يمثل مصدرا رئيسيًا للغذاء فى المجتمع المصرى . حيث يقدر حجم الطلب على القمح ودقيقه بأكثر من ١٣ مليون طن عام ٢٠٠٠ .

والواقع أنه لايمكن تحقيق الكفاية الذاتية من القمح إلا بزراعة نحو ٦,٤ مليون فدان بالقمح - أى إضافة حوالى ٤,٦مليون فدان إلى المساحة الحالية التى تبلغ حوالى ١,٨

مليون فدان[٩٥] - إذا إفترضنا ثبات متوسط إنتاجية الفدان من القمح (٢,٠٧ طن فى الفترة ٨٨ - ١٩٩١) ، أما إذا إفترضنا زيادة متوسط إنتاجية الفدان من القمح إلى ٣ طن[٩٦] ، فهذا يقتضى زيادة مساحة القمح إلى نحو ٤,٤ مليون فدان - أى إضافة حوالى ٢,٦ مليون فدان جديدة إلى المساحة الحالية . ولاجدال أن إقتطاع هذه المساحة من الرقعة الزراعية المحدودة لزراعة القمح لايعد إقتصاديًا . ومن ثم ينبغى التوسع فى مساحة القمح فى الأراضى الجديدة المستصلحة فى شرق الدلتا وسيناء والساحل الشمالى الغربى ومنخفضات الصحراء الغربية .

النتيجة النهائية أن القمح قد أصبح أخطر نقطة ضعف فى الأمن الغذائى القومى ، نظراً لأنه يتم سد الفجوة القمحية عن طريق الاستيراد ، ولاشك أن استيراد الغذاء أساس هش للأمن الغذائى .

النتائج السياسية والإقتصادية لمشكلة الأمن الغذائى[٩٧] :

يعتبر الأمن الغذائى أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجى القومى ، ومن ثم فإن وجود مشكلة أمن غذائى يعنى بالضرورة وجود مشكلات سياسية بالغة لاتقل خطورتها عن المشكلات الاقتصادية المترتبة على المشكلة الغذائية . فلاجدال أن الاعتماد المتزايد على الخارج فى استيراد الغذاء يخشى منه تبعية مصر إقتصاديا وسياسيا .

والواقع أنه مع تزايد عجز الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الرئيسية وبصفة خاصة القمح عن تغطية الإستهلاك وتغطية هذا العجز بالتوسع فى الاستيراد من عدد محدود من الدول المسيطرة عالميا على صادرات القمح وهى : الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ، لم تعد مشكلة الغذاء مشكلة تجارية وإقتصادية ، ولكنها أصبحت مشكلة سياسية .

والخطير فى الأمر أن مصر تستورد نحو ثلاثة أرباع حاجتها من القمح ، وبالتالى تعد

أكبر الدول النامية استيرادا لهذة السلعة الغذائية . وليس هذا فحسب ، بل أن زيادة معدل الإستيراد سنويًا تعتبر أعلى معدلات الزيادة بين البلاد المستوردة . وهذا يعنى أن المشكلة السياسية التى تتحد فى خطورتها بمدى خطورة المشكلة الغذائية ، تعتبر أكثر خطورة بالنسبة لمصر نظراً لحاجتها للاستيراد أكثر من غيرها من البلدان النامية . وعلى الرغم من التدهور الراهن للإقتصاد الغذائى ، فإن هذا التدهور لم يصل إلى نهايته بعد ، إذ من المتوقع زيادة إتساع الفجوة الغذائية فى المستقبل القريب نتيجة التفاوت القائم بين معدل إنتاج الغذاء ومعدل نمو إستهلاكه .

والأخطر ، أن توافر القوة الشرائية قد يكون أمرا غير كاف للحصول على القمح ، وبالتالى توفير الأمن الغذائى وتحقيق الاستقرار السياسى . فكثيرة هى الأحداث التى تعكس استخدام القمح بالذات كسلاح سياسى خاصة إذا كان يقدم فى شكل معونات ، فمنح المعونة قد يستخدم للاستمالة السياسية ، على حين قد يستخدم منعها كوسيلة للضغط السياسى . ففى الستينات تعرضت مصر لحرب التجويع ، إلا أنها إنتصرت وتمكنت من تغطية إحتياجات السكان من القمح بمواردها الذاتيةالتى أتاحها النمو فى إقتصادها الوطنى .

هذا على الصعيد الدولى ، أما على الصعيد الداخلى فقد يؤدى الاعتماد على الخارج فى استيراد الغذاء إلى مخاطر سياسية أيضا ، فقد يؤدي إلى اضطرابات داخلية فى أوقات الأزمات مما يهدد الأمن والاستقرار الداخلى ، كما قد تأخذ مشكلة الأمن الغذائى بعدا سياسيا داخليا آخر ، ذلك أن استيراد القمح أو غيره من المواد الغذائية الاساسية . يتم بصفة خاصة لاستهلاك المدن التى لايتاح لها من الانتاج المحلى ما يغطى احتياجاتها حيث يبتلع الاستهلاك الريفى معظم أو كل هذا الإنتاج ، ومن ثم فإن إعتماد المدن ونموها على القمح المستورد يعنى أن النمو الحضرى رما يصاحبه من نمو صناعى وخدمى ـ باعتبارها تقع إجتماعيا على الخط الحضارى الأول ـ رهن باستيراد القمح والتوسع فى هذا الاستيراد ، الأمر الذى يتطلب تزايد الاعتماد على الانتاج المحلى وتناقصه على الانتاج

المستورد .

أما عن النتائج الإقتصادية لمشكلة الأمن الغذائى ، فغنى عن التكرار أن تزايد حجم الفجوة الغذائية يؤدى إلى تزايد حجم وقيمة الواردات من السلع الغذائية ، خاصة مع الارتفاع المتزايد للأسعار العالمية ومع محدودية الموارد من النقد الأجنبى ، فإن تفوق الاستيراد على التصدير يؤدى إلى استنزاف هذه الموارد ، وبالتالى العجز فى ميزان المدفوعات ، ثم مايترتب على ذلك من استدانة . والواقع أن الإستدانة مصدر للتبعية لأنها تمثل حلقة مفرغة ، حيث أن الإقتراض يزيد العجز فى ميزان المدفوعات ، فيؤدى عجز ميزان المدفوعات إلى الإقتراض وهكذا ، وهذه القروض ـ دائما ـ لها شروطها الاقتصادية والسياسية ما ظهر منها وما بطن .

أضف إلى هذا أن زيادة الاعتماد على الخارج فى استيراد المواد الغذائية يشكل عامل جذب للتضخم العالمى ، هذا إلى جانب ماتؤدى إليه الفجوة الغذائية فى الداخل من تضخم حيث يؤدى عدم توفر العرض من الغذاء إلى تضخم النفقة لغالبية المحاصيل الزراعية ، لتعزز فى النهاية مشكلة الغلاء . فانخفاض فى مستوى الدخل والمعيشة ، إلى آخر دائرة الفقر الجهنمية .

وليس هذا فحسب ، بل استيراد البطالة يعتبر من أخطر الاثار الإقتصادية الناجمة عن توفير الغذاء عن طريق الاستيراد ، ذلك لأن مصر غنية بالموارد الزراعية ولكنها لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل .

والمحصلة الصافية أن مصر تواجه تحديا كبيرا هو تحقيق التوازن بين السكان والإنتاج الغذائى ، لذلك لامفر من اتباع فلسفة جديدة للتنمية ويواكبها بالضرورة سياسة سكانية واضحة المعالم والأهداف من أجل تحقيق الأمن الغذائى .

خاتمة

فى نهاية المطاف ، إذا كان لنا أن نلخص العلاقة بين السكان والإنتاج الغذائى فى مصر ، لتقدم صورة عامة جامعة ، يمكننا أن نقول أن أزمة الغذاء التى برزت منذ بداية السبعينات هى فى الحقيقة أزمة عجز الإنتاج الزراعى عن الوفاء بالإحتياجات الغذائية للسكان . ومن ثم أصبحت مشكلة توفير الغذاء من أخطر المشكلات التى تواجه المجتمع .

والواقع أن الحل فى قبضة أيدينا جميعًا ، أن نكون أو لا نكون . والذى لاشك فيه أننا قادرون بالتخطيط على صنع المستقبل وتحقيق الرخاء فوق أرض مصر .

وغنى عن التكرار أن الزيادة الطافرة فى حجم السكان يترتب عليها زيادة متنامية فى الطلب على الغذاء ، ومن ثم لامناص من مواجهة التزايد السريع للسكان بالعمل بكافة الوسائل المشروعة على إبطاء سرعة النمو الراهن لتقليص حجم الزيادة السكانية .

إن توفير الأمن الغذائى يتطلب توسيع الانتاج وتعظيمه ، وذلك بادخال وسائل إنتاجية جديدة تنطوى على تكنولوجيا متقدمة ومناسبة للزراعة المصرية ، ولاجدال أننا نملك كل الإمكانات التى تدفع الانتاج الزراعى إلى مرحلة الانطلاق : أننا نملك الأرض الصالحة للزراعة ، ولدينا المعرفة التى نحتاجها للحفاظ على أرضنا ومواردنا المائية ، ولدينا الخبرة التى يستفاد منها لاستصلاح واستزراع الأراضى الجديدة وتحويل الصحراء إلى أرض خضراء ، ولدينا القدرة على استخدام التكنولوجيا لزيادة الانتاجية ، ولدينا القوة العاملة التى يمكن تنميتها واستثمارها وتحويلها إلى طاقة منتجة . ومن ثم فنحن بالاعتماد على أنفسنا واستثمار مواردنا قادرون على توفير الغذاء . وعندما تجود أرض مصر بالبر ، فهى تنبت سنابله ، فى كل سنبلة مائة حبة ، وتستطيع أن تغذى أعدادا غفيرة من السكان .

أخيرا ، لابد من التفكير فى سياسات جديدة لإعادة توزيع الدخول فقد اتسعت

الفجوة مرة أخرى بين من يملكون ومن لايملكون ، وزادت معاناة الناس من التضخم وسعار الاسعار . فالأمن الغذائى يتوقف على ضمان أن يصبح كل الناس ، بمن فيهم أفقر الفقراء ، قادرين على الحصول على الغذاء .

إن توفير الأمن الغذائى يقتضى أن يكون تخطيط الأرض إلى جانب تخطيط السكان أهم عناصر التخطيط القومى ، ومن أجل مصر القوية إقتصاديا وسياسيا فى العقود القادمة.

" ياأرض مصر ، فيك الخبايا والكنوز ، ولك البر والثروة ، وسال نهرك عسلا ، كثر الله زرعك ، ودر ضرعك ، وزكى نباتك ، وعظمت بركتك " .

الحواشى والتعليقات والمصادر

(١) يراجع فى هذا :

(أ) محمد السيد غلاب و محمد صبحى عبد الحكيم ، السكان ديموغرافيا و جغرافيا القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ٣٦٢ - ٣٦٥ .

(ب) جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الثالث ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٩-٢٠

(٢) Mabro, R., The Egyptian Economy : 1952-1972, Oxford University Press, Oxford, 1974, p. 9 .

(٣) Ibid., P. 8

(٤) Issawi, C., Egypt : An Economic and Social Analysis, London, 1946, PP. 44-45 .

(٥) يراجع فى هذا :

(أ) محمد صبحى عبد الحكيم ، سكان مصر خلال القرن التاسع عشر ، دراسات ، العدد السابع ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١١ .

(ب) محمد السيد غلاب ، حركة السكان ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، المكتبة الثقافية رقم ١٤٠ ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ص ٩٥ - ٩٧ .

(جـ) جمال حمدان ، شخصية مصر ، جـ٤ ، المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٦) اعتمادا على تقديرات السكان خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠) .

يراجع فى هذا :

Unlited Nations, World Population Trends and Policies, Vol . 1, New York, 1980, PP . 170 - 173 (St / ESA / SER . A / 62).

(٧) شرع فى بناء خزان أسوان فى سنة ١٨٩٨ وتم فى آخر سنة ١٩٠٢ وملئ للمرة الأولى فى سنة ١٩٠٣ ولم يكن يسع غير مليار واحد من الأمتار المكعبة ، وتقرر فى سنة ١٩٠٧ أن يشرع فى تقوية الخزان وتعليته بحيث يصبح مستوى الماء فيه إذا ملئ ١١٣ مترا فوق سطح البحر وقد تمت هذه التعلية فى سنة ١٩١٢ ، وبذلك ضوعفت سعة الخزان ..... أما التعلية الثانية التى تمت فى عام ١٩٣٤ فقد ترتب عليها زيادة مقدار الماء الممكن خزنه إلى ٥,٣٨٠ مليونا من الامتار المكعبة . وقد كان لبناء هذا الخزان العظيم شأن كبير فى حياة مصر الاقتصادية . يراجع فى هذا :

- محمد عوض محمد ، نهر النيل ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ص ٣٠٢ - ٣١٢ .

(٨) CAPMAS , Population and Development : A Study on the Population Increase and its Challenge to Development in Egypt, Cairo, 1978, P. 196.

(٩) Loc. Cit .

(١٠) Omran, A.R., " The Mortality Profile ", in Omran, A.R . (Ed.), Egypt : Population, Problems Prospects, Carolina Population Center,University of North Carolina at Chapel Hill, 1973, P. 42 .

(١١) Omran, A.R., " The fertility Profile ", in Omran, A.R. (Ed.) op.cit., P. 75 .

(١٢) دنيس رونج ، علم السكان ، ترجمة : محمد صبحى عبد الحكيم ، القاهرة ،١٩٦٣ ، ص ١٠٠ .

(١٣) المعدل السنوى لنمو السكان فى الفترة (٨٥ - ١٩٩٠) مصدره

CAPMAS, Statistical yearbook of Egypt : 1952 - 1989, Cairo , 1990, PP. 328 - 342.

(١٤) من حساب الباحث اعتمادا على :

CAPMAS, Demographic Analysisof 1976 Egyptian Population and Housing Census, Vol. 3, Cairo, 1978, P. 69 .

(١٥) لتقدير الوقت اللازم لمضاعفة السكان ، تستخدم المعادلة التالية :

$$\frac{٧٠}{\text{المعدل السنوى للنمو السكانى (٪)}}$$

راجع :

Haupte, A. and Kane, T., Population Handbook, Population Reference Bureau, Washington, 1980, P. 57 .

(١٦) متوسط الفترة (٢٧ - ١٩٨٦) ويراجع فى هذا :

(أ) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة وتحدياتها للتنمية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٤ .

(ب) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ٥٢ - ١٩٨٩ ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢٦ - ٣١ .

(١٧) من حساب الباحث اعتمادا على الأرقام المطلقة الواردة فى :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، المجلد الأول ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، جدول رقم (١٢) وجدول رقم (١٤) .

(١٨) من حساب الباحث اعتمادا :

(أ) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة وتحدياتها للتنمية ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(ب) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوى ٥٢ - ١٩٨٩ المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(جـ)

Ahmed, F., "Nuptiality in Egypt", Population Policy studies, Working Paper, No.2, CAPMAS, Cairo, 1988, P.16

(١٩) متوسط الفترة (٨٥ - ١٩٨٩) اعتمادا على :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوى ٥٢ - ١٩٨٩ ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٢٠) (أ) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة وتحدياتها للتنمية ، المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

(ب) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، المرجع السابق ، جدول رقم (٨) .

(٢١) من حساب الباحث اعتمادا على :

(أ) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٧٦ النتائج التفصيلية - اجمالى الجمهورية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، جدول رقم(٤) وجدول رقم(٨) .

(ب) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، المجلد الأول ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، جدول رقم (١٢) وجدول رقم (١٤) .

(٢٢) من حساب الباحث اعتمادا على المرجع السابق مباشرة .

(٢٣) النسب المئوية من حساب الباحث اعتمادا على :

(أ) تعداد السكان ١٩٦٠ ، جدول رقم (٧) .

(ب) التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٧٦ ، جدول رقم (١٤) .

(جـ) التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، جدول رقم (١٧) .

- وقد استبعد " الأفراد الذين لايمكن تصنيفهم حسب المهنة " .

(٢٤) من حساب الباحث اعتمادا على :

(أ) التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، المرجع السابق ، جدول رقم(٣) .

(ب) الكتاب الاحصائى السنوى (٥٢ - ١٩٨٩) ، المرجع السابق ، جدول رقم (١-٢) .

(٢٥) النسب المئوية التى يسهم بها كل من مكونات النمو الحضرى فى مصر فى للفترة بين (٢٧ - ١٩٣٧) حتى (٦٠ - ١٩٦٦) عن :

- محمد صبحى عبد الحكيم وآخرون ، التحضر فى جمهورية مصر العربية ، فى : التحضر فى الوطن العربى ، الجزء الثانى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ١٧ - ١٨ ، أما فى الفترة (٦٦ - ١٩٧٦) فمن حساب الباحث .

(٢٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضى بجمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٧ .

(٢٧) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة

العدد الثالث ، ، القاهرة ، مارس ١٩٩٣ ، ص ٢٤٣ .

(٢٨) أحمد على اسماعيل ، دراسات فى سكان مصر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢٩) نفس المرجع ، ص ٩٩ .

(٣٠) يقدر أن يصل عدد سكان مصر عام ٢٠٠١ إلى ٧٢ مليون نسمة على اساس التوقعات المتوسطة ، يراجع فى هذا :

CAPMAS, Demographic Analysis of Egyptian Population and Housing census, Vol.3, Cairo,1987, PP.56-81.

(٣١) يراجع فى هذا :

احمد على اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(٣٢) لمزيد من التفاصيل يراجع :

- الاهرام الاقتصادى ، الأبعاد الاقتصادية للمشكلة السكانية (ندوة الاقتصادى) ، العدد ١١٨٠ ، اغسطس ١٩٩١ .

(٣٣) يراجع فى هذا :

(أ) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٦ ، يونية ١٩٨٩ ، جدول رقم (٢٧) .

(ب) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثالث ، ، القاهرة ، مارس ١٩٩٣ ، ص ٢٠٩ .

(٣٤) النسبة المئوية من حساب الباحث اعتمادا على :

(أ) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة

وتحدياتها للتنمية ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(ب)التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٧٦ ، المرجع السابق ، جدول رقم (١٥) .

(جـ) التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، المرجع السابق ، جدول رقم(١٥).

(٣٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوى (٥٢ - ١٩٨٩) ، المرجع السابق ، جدول رقم (١١-٩) ، ص ٢٨٩ .

(٣٦) محمد السيد عبد السلام ، الغذاء لسبعين مليونا - تحدى الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠ ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ١٥٢-١٥٤ .

(٣٧) فوزى حليم رزق ، النمط الغذائى المصرى ومقارنته بالنمط الصحى والعالمى ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١٩- ٤٢٠ ، يناير وأبريل ١٩٩٠ ، ص ١٩٥ .

(٣٨) محمد الطيب " تحليل الاستهلاك النهائى الخاص والعام فى جمهورية مصر العربية منذ عام ٥٩/ ١٩٦٠ " من ابحاث : الاقتصاد المصرى فى ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٨٤ .

(٣٩) منى مصطفى البرادعى ، سياسة الغذاء فى مصر - دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بمشكلة الغذاء فى جمهورية مصر العربية ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١١ و ٤١٢ ، القاهرة ، يناير وأبريل ١٩٨٨ ، ص ١٩٧ .

(٤٠) فوزى حليم رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

(٤١) نفس المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

(٤٢) محمد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(٤٣) يراجع فى هذا :

(أ) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة وتحدياتها للتنمية ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(ب) فوزى حليم رزق ، المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(جـ) الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، نيويورك ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٥٢-١٥٣ .

(٤٤) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ص ٦٤-٦٥ .

(٤٥) يراجع فى هذا :

(أ) منى مصطفى البرادعى ، المرجع السابق ، ص ص ٢٠٠-٢٠١ .

(ب) فوزى حليم رزق ، المرجع السابق ص ١٨٦ .

(٤٦) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، حول استراتيجية الأمن الغذائى ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٦ .

(٤٧) محمد محمود الصياد ، الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ص ١٢٤-١٢٥ .

(٤٨) جمال حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٩ .

(٤٩) يراجع فى هذا :

(أ) جمال حمدان ، شخصية مصر ، جـ٣ ، ص ٢٦٤ .

(ب) منى مصطفى البرادعى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

(٥٠) محمود طنطاوى الباز ، أزمة التنمية الرأسية فى مصر ، مصر المعاصرة ، العددان ٣١٢ و ٣١٤ ، القاهرة ، يوليو وأكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٣٥٧ .

(٥١) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثانى ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٣ ، ص ١٥١ .

(٥٢) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ص ١٩٤ - ١٩٥ .

(٥٣) حسين محمد صالح ، إمكانات الاكتفاء الذاتى وضرورة تحقيق الأمن الغذائى فى مصر ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١١-٤١٢ ، القاهرة ، يناير و أبريل ١٩٨٨، ص١٩٠ .

(٥٤) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثالث ، المرجع السابق ، ص ٢٤٩ .

(٥٥) جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الثالث ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٥٦) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٥٧) محمد حلمى جعفر ، توصيف الحيازة الزراعية كعنصر من إطار النمط العام للزراعة المصرية ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ١٣ ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٤٧ .

(٥٨) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، حول استراتيجية الأمن الغذائي ، المرجع السابق ، ص ص ٨٦-٧٢ .

(٥٩) منى مصطفى البرادعى ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٨-٢١٩ .

(٦٠) يراجع فى هذا :

(أ) وزارة الزراعة ، دراسة عن مشكلة الغذاء العالمى ودور المنظمات الدولية فى تحقيق الأمن الغذائى ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١١٤ .

(ب) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(٦١) محمود طنطاوى الباز ، المرجع السابق ، ص ص ٣٧٠ - ٣٧٢ .

(٦٢) حسين محمد صالح ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٦٣) يراجع فى هذا :

- رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الأول ، القاهرة ، يناير ١٩٩٣ ، ص ص ٩٠ - ٩٤ . والعدد الثانى ، فبراير ١٩٩٣ ، ص ١١٥ .

(٦٤) طه محمد جاد ، المشكلات الجغرافية الطبيعية مام التوسع الزراعى الأفقى فى مصر ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ١٢ ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٩-٢٧ .

(٦٥) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثالث ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٥-٢١٩ .

(٦٦) أحمد الحصرى ، بشر بلا ثمن ، كتاب الأهالى ، رقم ٤١ ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٦٢-٢٦٣ .

(٦٧) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الأول ، المرجع السابق ، ص ٩٩ .

(٦٨) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٦٩) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثالث ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

(٧٠) منى مصطفى البرادعى ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ .

(٧١) من حساب الباحث اعتمادا على :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوى (٥٢-١٩٨٩)، المرجع السابق ، جدول رقم (١-٢) ، ص ١٤ .

(٧٢) ثمة صعوبات عديدة تعترض محاولة تبين اتجاهات تطور توزيع الدخل فى مصر ، وأهم هذه الصعوبات هو قلة المعلومات المتاحة عن التوزيع وتبعثرها وافتقار ماهو متوفر منها إلى الدقة والشمول واعتماد جانب كبير منها على الاجتهاد والتخمين . يراجع فى هذا : إبراهيم العيسوى ، تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء فى مصر ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٨٠ ، ابريل ١٩٨٠ ، ص ص ٣٢٣-٣٢٤ .

(٧٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوى (٥٢ - ١٩٨٩) ، المرجع السابق ، جدول رقم (١١-٩) ، ص ٢٨٩ .

(٧٤) جمال حمدان ، شخصية مصر ، جـ٤ ، المرجع السابق ، ص ص ١٩٤-١٩٦ .

(٧٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية (٥٢-١٩٨٩) ، المرجع السابق ، جدول رقم (٢-٢٤) ، ص ٧٧ .

(٧٦) إبراهيم سعد الدين ، الآثار السلبية للفروق الداخلية بين الأقطار العربية على التنمية فى الأقطار الأقل دخلاً ـ حالة مصر ، من أبحاث : استراتيجية التنمية فى مصر ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٨، ص ص ١١٥ - ١١٨ .

(٧٧) الأمم المتحدة ، تقدير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ،المرجع السابق ، ص ص ١٦٠-١٦١ .

* معامل جينى : معيار يوضح مدى قرب توزيع معين للدخل من المساوة المطلقة أو التقارب المطلق . وقد سمى هذا المعيار على اسم كورادوجينى . وهو يدل على نسبة المساحة الواقعة بين خط الـ ٤٥ درجة ومنحنى لورنز ومساحة المثلث بأكمله ، وكلما إقترب المعامل من الصفر إقترب توزيع الدخل من المساواة المطلقة ، وكلما إقترب المعامل من الواحد الصحيح إقترب توزيع الدخل من التفاوت المطلق .

(٧٨) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، حول استراتيجية الأمن الغذائي ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٧٩) يراجع فى هذا :

(أ) حسين محمد صالح ، المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(ب) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، موجز الإحصاء الزراعى ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، جدول رقم (٨) ، ص٢٣ .

(٨٠) مصطفى الجبلى ، استراتيجية التنمية الزراعية بين تحقيق الاكتفاء الذاتى وحسن استغلال الموارد ، من ابحاث : استراتيجية التنمية فى مصر ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٨١) تقدير المساحة المحصولية عام ٢٠٠٠ بافتراض بقاء إنتاجية المحاصيل ونمط الاستهلاك ومعدل الزيادة السكانية وفقًا لحالتها فى السبعينات .

يراجع فى هذا :

نفس المرجع ، ص ١٤٣ .

(٨٢) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الأول ، المرجع السابق ، ص ص ٥٦ - ٥٩ .

(٨٣) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثالث ، المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

(٨٤) يوسف والى ، الأهرام ، العدد ٣٩٠٢٣ ، القاهرة ، ٩/١٠/١٩٩٣ .

(٨٥) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، التوسع الزراعى الأفقى ، القاهرة ص ص ٧٩ - ٨٢ .

(٨٦) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الأول ، المرجع السابق ، ص ص ٤٧ - ٥٤، والعدد الثالث ، المرجع السابق ، ص ص ٢٣٧ - ٢٣٩ .

(٨٧) إن تدبير موارد مائية جديدة يقتضى مايلى :

(أ) استخدام مياه الصرف للرى .

(ب) تنفيذ المشروعات اللازمة لاستخدام المياه الجوفية بالدلتا والوجه القبلى والوادى الجديد والصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء .

(جـ) دراسة إمكان زراعة المناطق الساحلية على مياه الأمطار مع الاستعانة بمياه الآبار وإعذاب المياه المالحة .

(د) دراسة مشروعات أعالى النيل لتدبير الموارد المائية الجديدة من أحباس النهر المختلفة بتجنب الفواقد غير الطبيعية . وجدير بالذكر أن تنفيذ هذ المشروعات

يستدعى إجراء اتفاقات مع دول حوض النيل المعنية بتلك المشروعات ، وقد يستغرق الأمر سنين عديدة إلا أنها سوف تنفذ حتما فى المستقبل .

* يراجع فى هذا :

موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثالث ، المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

(٨٨) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الأول ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٨٩) فوزى حليم رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٠-٢١١ .

(٩٠) حسين محمد صالح ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(٩١) يراجع فى هذا :

(أ) موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثانى ، المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(ب) فوزى حليم رزق ، المرجع السابق ، ص ص ٢١١-٢١٢ .

(٩٢) المجالس القومية المتخصصة ، حول استراتيجية الأمن الغذائى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨.

(٩٣) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ص ٣٤١-٣٤٣ .

(٩٤) يراجع فى هذا :

(أ) موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثالث ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

(ب) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ص ٣٥٧-٣٥٨ .

(٩٥) متوسط المساحة المنزرعة بالقمح فى الفترة (٨٨-١٩٩١) .

يراجع فى هذا :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوى (٥٢-١٩٩٢) ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، جدول رقم (٢-٢) ، ص ٥٢ .

(٩٦) محمد السيد عبد السلام ، المرجع السابق ، ص ٣٣٧ .

(٩٧) يراجع فى هذا :

(أ) موسوعة المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثانى ، المرجع السابق ، ص ص ١٥٢-١٥٤ .

(ب) منى مصطفى البرادعى ، المرجع السابق ، ص ص ٢٢٦ - ٢٢٩ .

* ويقصد بالأمن الغذائى قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب ، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بانتاج السلع الغذائية محليا ، أو توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامها فى استيراد مايلزم لسد النقص فى الانتاج المحلى من هذه الاحتياجات .

يراجع فى هذا :

- المجالس القومية المتخصصة ، حول استراتيجية الأمن الغذائى ، المرجع السابق ، ص ٩ .

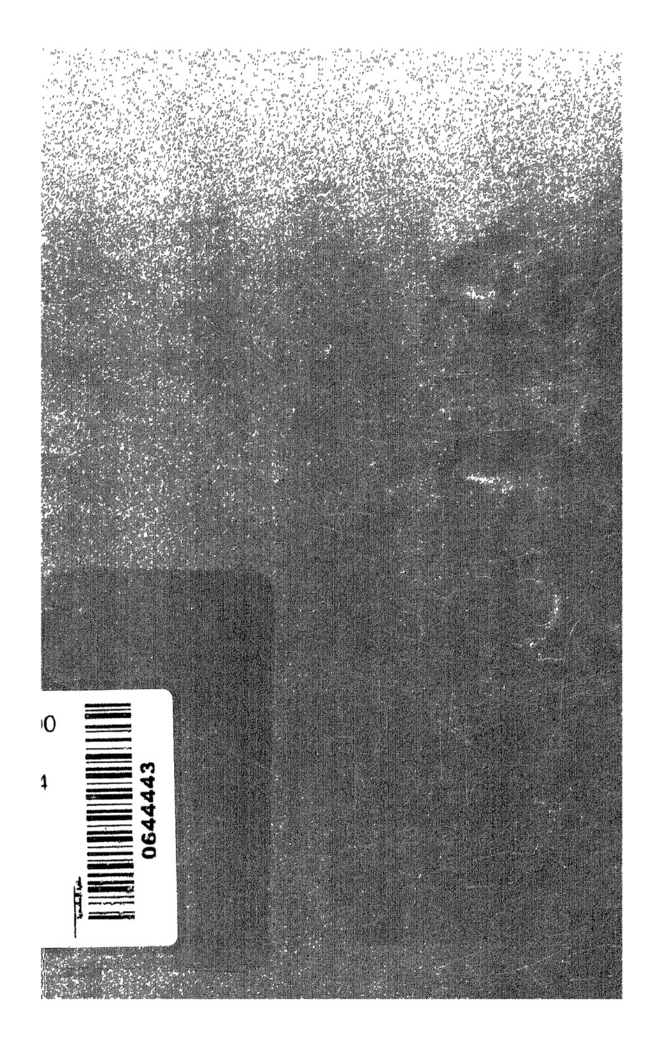
صدر من السلسلة :

١ ـ دليل الضرائب .... مارس ١٩٨٨
٢ ـ بنوك مصر .... ابريل ١٩٨٨
٣ ـ تنمية المال فى الاقتصاد الاسلامى .... مايو ١٩٨٨
٤ ـ شركات توظيف الاموال .... يونيو ١٩٨٨
٥ ـ دليل الجامعات ومؤشرات القبول .... يوليو ١٩٨٨
٦ ـ صناعة الدواء المافيا العالمية .... اغسطس ١٩٨٨
٧ ـ التنمية الصناعية فى مصر .... سبتمبر ١٩٨٨
٨ ـ البنوك الاسلامية .... اكتوبر ١٩٨٨
٩ ـ الدليل القانونى لتوظيف الاموال .... نوفمبر ١٩٨٨
١٠ ـ المعونة الامريكية لمن مصر ام امريكا .... ديسمبر ١٩٨٨
١١ ـ قرارات النقد الاجنبى والسوق المصرفية .... يناير ١٩٨٩
١٢ ـ دليل الضرائب الجزء الاول .... فبراير ١٩٨٩
١٣ ـ دليل الضرائب الجزء الثانى .... مارس ١٩٨٩
١٤ ـ الفتاوى الاسلامية فى القضايا الاقتصادية ـ الجزء الاول .... ابريل ١٩٨٩
١٥ ـ الفتاوى الاسلامية فى القضايا الاقتصادية ـ الجزء الثانى .... مايو ١٩٨٩
١٦ ـ صناعة السياسة الاقتصادية فى مصر (٧٤ ـ ١٩٨١) .... يونيو ١٩٨٩
١٧ ـ كيف تستورد سيارة .... يوليو ١٩٨٩
١٨ ـ دليل التعامل مع الجمارك .... اغسطس ١٩٨٩
١٩ ـ القوانين الاقتصادية الجديدة .... سبتمبر ١٩٨٩
٢٠ ـ اتجاهات السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار .... اكتوبر ١٩٨٩
٢١ ـ ديون مصر وديون العالم .... نوفمبر ١٩٨٩
٢٢ ـ دليل المصطلحات الاقتصادية القومية .... ديسمبر ١٩٨٩
٢٣ ـ العاملون فى الخارج بين الضياع والتنظيم .... يناير ١٩٩٠
٢٤ ـ دليل الضرائب ـ الجزء الاول .... فبراير ١٩٩٠
٢٥ ـ دليل الضرائب ـ الجزء الثانى .... مارس ١٩٩٠
٢٦ ـ الفتاوى الاسلامية فى القضايا الاقتصادية ـ .... ابريل ١٩٩٠
٢٧ ـ شركات توظيف الاموال والانفتاح الاقتصادى .... مايو ١٩٩٠
٢٨ ـ تجربة البنوك الاسلامية .... يونيو ١٩٩٠
٢٩ ـ التجربة الليبرالية فى مصر واداء شركات القطاع العام .... يوليو ١٩٩٠
٣٠ ـ تشريعات الاستثمار .... اغسطس ١٩٩٠

٦٤ ـ السلطة السياسية والتنمية .... يونية ١٩٩٣
٦٥ ـ اقتصاديات صناعة الصحافة .... يوليو ١٩٩٣
٦٦ اقتصاديات السياحة .... اغسطس ١٩٩٣
٦٧ اقتصاديات التعليم .... سبتمبر ١٩٩٣
٦٨ ـ الفشل المالى لشركات القطاع العام .... اكتوبر ١٩٩٣
٦٩ ـ دليل التامينات الاجتماعية .... نوفمبر ١٩٩٣
٧٠ ـ النظام القانونى للاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى .... ديسمبر ١٩٩٣
٧١ ـ اختلال الهياكل التمويلية لقطاع الاعمال العام .... يناير ١٩٩٤
٧٢ ـ بورصات الأوراق المالية .... فبراير ١٩٩٤
٧٣ ـ دليل الضرائب .... مارس ١٩٩٤
٧٤ ـ دليل الضرائب .... ابريل ١٩٩٤
٧٥ ـ التعاون والأمن فى أفريقيا .... مايو ١٩٩٤
٧٦ ـ بورصات الأوراق المالية .... يونيه ١٩٩٤
٧٧ ـ الضريبة الموحدة .... يوليو ١٩٩٤
٧٨ ـ الخصخصة وسوق الأوراق المالية فى مصر .... اغسطس ١٩٩٤



الفهرس


06444443